المستقبلات العربية البديلة

7

الآثار غير المدروسة للثروة النفطية

عصام يوسف الكويتي

UNU

تأثير الثروة النفطيّة على العلاقات السياسيّة العربية

إعداد : د. أحمد يوسف أحمد

إشراف وتقديم : أحمد بهاء الدين

المستقبل العربي

دار المستقبل العربي

جامعة الأمم المتحدة

منتدى العالم الثالث ـ مكتب الشرق الأوسط

تأثير الثروة النفطيّة
على العلاقات السياسيّة العربيـة

جامعة الأمم المتحدة

منتدى العالم الثالث • مكتب الشرق الأوسط

تأثير الثروة النفطيّة على العلاقات السياسيّة العربية

إعداد : د. أحمد يوسف أحمد

إشراف وتقديم : أحمد بهاء الدين

دار المستقبل العربي

الطبعة الأولى ١٩٨٥

دار المستقبل العربي
٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت / ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

مقدمة

موضوع هذه الدراسة هو « تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية » .

وكما هو المتبع فى الدراسات التى تقوم بها جامعة الأمم المتحدة فإن الدراسة الموجودة بين دفتى هذا الكتاب ، ليست دراسة بالمعنى المألوف للكلمة . فهى ليست دراسة فردية قام بها الدكتور أحمد يوسف وأشرف عليها كاتب هذه السطور ، ولا هى بالتالى تحمل وجهة نظر أحدهما أو كليهما إنما هى دراسات مرت بمراحل مختلفة ، واحتوت على عناصر شتى .

أبرز هذه المراحل هى :

المرحلة الأولى ، أن الباحث الذى أعد هذه الدراسة ، قدم فيها كل وجهات النظر المتعلقة بهذا الموضوع ، والمسجلة فى شتى الأدبيات ذات القيمة فى هذا المجال ، من كتب ودراسات ومقالات فى الصحف والمجلات ، بغض النظر عن اختلاف الآراء الواردة فيها .

المرحلة الثانية ، أن هذه المرحلة الأولى من مشروع الدراسة وزعت بعد ذلك على عدد من أهل الرأى والخبرة فى هذا الموضوع ، وبعض من ساهموا فى اتخاذ قرارات بترولية محضة ، بل بترولية سياسية ، حتى يحيط كل منهم إحاطة كاملة بكل ماكتب حول هذا الموضوع .

المرحلة الثالثة ، أن هذه النخبة من الباحثين وأهل الرأى وأهل المشاركة فى اتخاذ بعض القرارات ، بعد أن قرأوا الدراسة فرادى ، اجتمعوا فى ندوة فى القاهرة فى فندق جرين بيراميدز حيث ناقشوا كل

العربية ، وأن يصبح لها وزن وحساب ، مهما اختلف الرأى فى دورها ، لايقاس إلى وضع كانت فيه تلك الأقطار أشباحا كأنها لاتمت للعالم الحقيقى بصلة .

واذا كان النفط ، قد ضاعف أطماع الآخرين فى بلادنا ، وبالتالى محاولاتهم المستمرة فى العدوان علينا والسيطرة على أقدارنا ، للحد من سيطرتنا على النفط ، فانه يصعب القول إن هذا الهجوم علينا ماكان ليوجد لولا النفط . فالمنطقة استراتيجيا بالغة الأهمية عبر التاريخ كله والأحداث تزيد أهميتها ولاتقلل منها . وفكرة قيام الوطن الصهيونى وزرعه فى المنطقة ومعظم خططه التوسعية التى تكشفت بعد ذلك ، وجدت قبل ظهور النفط العربى بكثير ، ولقيت الدعم الغربى قبل أن يصبح النفط بهذه الأهمية ، وإذا ذكرت السلبيات التى قادنا النفط الى مسالكها ، فلا يجوز أن ننسى أنه أحيانا كان الجدار الذى نسند إليه ظهورنا فى ساعات المحنة والخطر والحاجة .

تبقى ملاحظة أخيرة . وهى : أن العالم العربى كله صار عالما نفطيا من أقصاه إلى أقصاه . بصحاريه ووديانه وجباله . وبصرف النظر عن إنتاجه للنفط من عدمه .

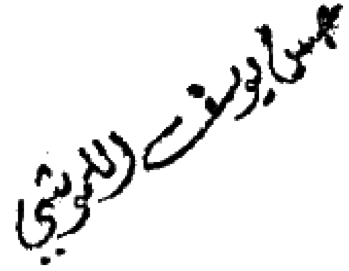
فهجرة العمالة العربية إلى أماكن النفط ظاهرة عربية عامة . تليها هجرة العمالة العربية الكثيفة الى بلاد غير نفطية ، ولكن أموال النفط هى التى تحرك العمران فيه وتزيد الحاجة الى الأيدى والعقول !! كالأردن مثلا ولبنان قبل الحرب الأهلية . والمساعدات الاقتصادية المباشرة من دول النفط للدول غير النفطية ، فى صورة منح وقروض واستثمارات ، والمساعدات غير المباشرة فى صورة أجر العمالة المهاجرة ، وفى صورة السياحة الكثيفة ، وانتشار البيوت وبناء العمارات فى بلاد عربية تصل إلى المحيط الأطلنطى وقرارات الدعم التى قررتها مؤتمرات القمة العربية لدول المواجهة وغيرها كل هذا جعل شيئا من النفط يسرى فى عروق كافة الدول العربية دون استثناء واحد . وصار مستحيلا أن نحلل أى ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية دون أن نجد عنصر النفط بين عناصر التحليل . فدراسة ميزانية أى دوله عربية تجد فيها مكانا للنفط ، ودراسة دخول أى دولة من العملات الأجنبية بشتى الصور نجد فيها النفط ودراسة ظواهر التضخم والغلاء نجد فيها النفط ، ودراسة بعض المتغيرات فى أنماط الاستهلاك والحياة نجد فيها النفط . فالعالم العربى كله صار عالما من النفط .

وليس تسجيل هذه الظاهرة معناه أنها ظاهرة صحية . على العكس فقد خلق هذا نفسية اتكالية منتشرة ، وشهوات استهلاكية فوق قدرة هذه المجتمعات . وجعل دولا ذات وزن تعتمد فى اقتصادها على مصادر خارجية بأكثر من النسبة التى يمكن أن تكون صحية .

ولكن لعل قيمة هذه الملاحظة ـــ إن صحت ـــ أن يعرف العرب ، أينما كانوا ، أن هموم النفط

تشملهم جميعا . وأن عليهم جميعا الاهتمام بالأمر من هذه الزوايا وتدبر المستقبلات الممكنة والأكثر عطاء على ضوء هذا الواقع .

أحمد بهاء الدين



تمهيد

مر إعداد هذا العمل قبل أن يظهر للقارىء العربى بصورته الحالية بعدة مراحل استغرقت زمناً طويلاً نسبياً ، ففى البداية اتفق المجتمعون فى ندوة « دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتدفق الثروة النفطية على عدد من البلاد العربية على تقدم ونمو الوطن العربى » التى عقدت فى القاهرة يومى ٢٨ — ٢٩ يناير (كانون ثان) ١٩٨١ فى إطار مشروع المستقبلات العربية البديلة على أهمية دراسة تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية ، وعلى التوجهات العربية فيما يتعلق بالقضايا العربية والدولية ، وقد اتفق أيضاً على أن تتم دراسة هذا الموضوع بمنهج غير تقليدى يبدأ بإعداد ورقة عمل بحثية من خلال الأدبيات المنشورة عن الموضوع بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع عدد من الشخصيات ذات الأهمية بهذا الصدد ، وتكون هذه الورقة أساساً للمناقشة فى ندوة تعقد لهذا الغرض سواء بما توفره من خلفية عامة عن الموضوع ، أو بما تطرحه من أسئلة تحتاج إلى إجابات لم تف بها الأدبيات المنشورة أو المقابلات التى تم إجراؤها ، وتحاول الندوة التى يدعى إليها عدد من الشخصيات العربية ذات الخبرة والمعرفة النظرية والعملية الإجابة على هذه الأسئلة ، وتكون حصيلة هذه الخطوات كلها هى المادة التى يتم الاستناد إليها فى إعداد تقرير نهائى حول الموضوع .

وقد تم إعداد الورقة ، وأجرى تعديل على المنهج المشار إليه فى الفقرة السابقة ، فأدمجت خطوتا المقابلات وعقد الندوة ، وذلك بمعنى الاستعاضة عن إجراء مقابلات سابقة على الندوة بدعوة أكبر عدد ممكن من الخبراء النظريين والممارسين لحضور الندوة ، ونظم منتدى العالم الثالث (مكتب الشرق الأوسط) هذه الندوة فى أيام ١٥ — ١٧ مارس (آذار) ١٩٨٣ فى مدينة الجيزة بجمهورية مصر العربية ، وبعد انتهاء الندوة قرر المشرفون على مشروع المستقبلات العربية البديلة أن تدمج مداولات الندوة

فى الورقة الأصلية بحيث تتضح الحصيلة النهائية لتفاعل آراء الخبراء الأكاديميين والممارسين السياسيين ، وكذلك لتفاعل الكلمة المكتوبة مع الآراء التى أدلى بها فى الندوة .

غير أن الاستقرار على الشكل النهائى الذى يجب أن تتم به هذه العملية قد تم بعد تبادل طويل ومفصل للآراء بين المشرفين على المشروع وكاتب هذه السطور ، وبعد تجربة أولية اتفق على أن تدمج مداولات الندوة فى كل من الموضوعات التى أثارتها الورقة على حدة ، بحيث يبدأ تناول أى موضوع بتحليل الأدبيات المنشورة ثم يتلو ذلك تحليل الاتجاهات العامة للندوة بهذا الصدد ، وذلك على النحو الذى يبرز مناقشات الندوة باعتبار أنها تمثل عنصراً جديداً ومفيداً فى بحث مثل هذه الموضوعات . غير أنه لما كانت الصورة النهائية لهذا العمل سوف تعرض على قارىء لم يعايش كافة مراحل تطوره ، ومن ثم فإن طرح خلاصة تحليل الأدبيات المنشورة ومناقشات الندوة بشأن الموضوع عليه قد يبدو مبتسراً ، فإنه قد تم الاتفاق أيضاً على أن يسبق هذه الخلاصة التحليلية فصل تمهيدى يتناول بعض المقدمات الضرورية للولوج فى قضية البحث ، ويركز بالذات على أوضاع العلاقات السياسية العربية قبل طفرة الثروة النفطية بما يمهد القارىء للنظر فى المشكلة المركزية للبحث ، كذلك تم الاتفاق على أن تكون للعمل ككل خاتمة تتضمن ملاحظات وآراء كاتب هذه السطور حول الموضوع وحول الأدبيات المنشورة بشأنه وكذلك مناقشات الندوة ، وتوضيح الأسئلة التى لم تزل تحتاج إجابة ، وتبدو أهمية مثل هذه الخاتمة من أن الندوة لم تكن مدعوة للحكم على الأدبيات المنشورة أو للوصول إلى اتفاق عام حول تحليل الموضوع ، وإنما كانت بالأساس استجلاء لمزيد من آراء الخبراء الممارسين والأكاديميين حول الموضوع بما يثرى التحليل .

وقد شرفنى المسئولون عن مشروع المستقبلات العربية البديلة بأن عهدوا إلى أولاً بإعداد الورقة الأصلية التى طرحت كخلفية للحوار فى الندوة، ثم بأن كلفونى بصياغة العمل فى شكله النهائى الذى يجده القارىء بين يديه الآن، وذلك وفقاً للنهج المشار إليه فى الفقرة السابقة.

وقد أعدت ورقة العمل الأصلية تحت الاشراف المباشر للأستاذ أحمد بهاء الدين، غير أننى استفدت كثيراً وعلى نحو منتظم من التوجيهات الثاقبة للأستاذ الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله المنسق العام للمشروع، ومن الرعاية الكاملة والعطاء الممتاز للأستاذ الدكتور ابراهيم سعد الدين المنسق المشارك للمشروع، كذلك فان الأستاذ الدكتور محمود عبد الفضيل قد شارك فى العملية الممتدة لتبادل الآراء حول الشكل النهائى الذى ينبغى أن يظهر به هذا العمل، ولست بحاجة إلى أن أبين مدى اعتزازى بأن أتيحت لى فرصة العمل مع مثل هذه الشخصيات التى لايتوقف عطاؤها فقط عند حدود قطرية وإنما يمتد إلى آفاق الوطن العربى كله، بل ويتخطى حدود هذا الوطن، وأرجو أن يكون هذا العمل النهائى على مستوى الاهتمام والإخلاص اللذين لم أصادف سواهما طيلة إعدادى لهذا العمل. وثمة شكر خاص أود

تسجيله للدكتور مراد غالب وزير خارجية مصر الأسبق الذى كان اسم سيادته بين المشاركين فى الندوة، غير أن ظروف وجوده خارج مصر فى وقت انعقادها لم تمكنه من المشاركة فى أعمالها، وقد حرص سيادته على قراءة الورقة الأصلية وأعطانى من وقته الثمين قرابة أربع ساعات للمناقشة سواء فى الاتجاهات العامة التى وردت بالورقة الأصلية أو فيما أثير فى الندوة بشأنها، وقد أضيفت الآراء القيمة التى أدلى بها فى هذه المقابلة إلى هذا العمل باعتبارها جزءاً لايتجزأ من أعمال الندوة.

وقد اتفق منذ البداية على أن تكون مداولات الندوة شبه سرية، بمعنى أن أياً من وسائل الإعلام لم يتابع أعمالها، كذلك فإن كافة التقارير والأعمال العلمية التى ستصدر عنها لن تنسب رأياً لمشارك بعينه، وإنما يتم عرض الآراء وتحليلها دون نسبة لأصحابها، وذلك لإتاحة أكبر قدر من الحرية للمشاركين فى إبداء وجهات نظرهم، خاصة وأن عدداً غير قليل منهم قد شغل أدواراً رسمية هامة سواء فى أقطار عربية أو فى مؤسسات عربية ودولية، ولذلك فسوف يلاحظ القارىء أنه بينما يشار إلى البيانات الكاملة للأدبيات المنشورة فى هوامش البحث فإن الإشارة الواردة إلى الآراء التى أدلى بها فى الندوة سوف تكون إشارة عامة إلى الحد الذى لن تثور معه الحاجة إلى وجود هوامش لتسجيل أية بيانات عن صاحب الرأى أو تاريخ الجلسة... الخ، وذلك للحفاظ على المبدأ الذى أشير إليه حالاً، والذى أعلن على المشاركين فى الندوة منذ بدايتها، وكان بالفعل عاملاً مهماً فى انطلاق النقاش طيلة جلساتها بما أفاد هذا العمل إفادة لاحدود لها.

وثمة ملاحظة أخيرة تتعلق بالآراء التى وردت فى الندوة مفادها أنه مع التقدير الكامل لكل مادار فى تلك الندوة من آراء — وهو ليس موقفاً لى وحدى وإنما لكافة المشرفين على مشروع المستقبلات العربية البديلة — إلا أنه من البديهى ألا ينتظر من هذا العمل أن يتضمن تسجيلاً كاملاً لكل رأى ورد فى الندوة، وذلك بالنظر إلى أن مقتضيات النقاش التى تفرضها التفاعلات الفكرية المعتادة فى مثل هذه الندوات كانت تؤدى أحياناً إلى طرق لبعض موضوعات فرعية لاتدخل فى صميم الموضوع المطروح للنقاش، ومن ثم فإن الالتزام الأساسى فى هذا العمل هو التسجيل الأمين لكل رأى ورد فى الندوة فى مكانه من الإطار العام لتحليل الموضوع.

ونظراً للطبيعة الخاصة لهذا العمل فليس ثمة مبرر لإضافة العبارة التقليدية عن مسئولية الكاتب عن كافة الآراء والتحليلات الواردة فيه، ففى الواقع أن حدود مسئوليتى العلمية تشمل الفصل التمهيدى والخاتمة، ووضع الإطار التحليلى الذى رأيته مناسباً لتضمين كافة الآراء المنشورة أو التى أبديت فى الندوة، وقد حرصت طيلة مراحل اعداد هذا العمل على أن يكون مضمون هذه الآراء دقيقاً كل الدقة، وأرجو أن أكون وفقت فى ذلك.

د.أحمد يوسف أحمد

صنعاء — فبراير (شباط) ١٩٨٤

فصـــل تمهيدى

الإطار العام لمشكلة البحث

يتناول هذا البحث موضوع تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، غير أن ثمة تحديداً معيناً للمقصود بهذه الثروة من وجة نظر مشروع «المستقبلات العربية البديلة» وهو تحديد يقتضى بعض التوضيح هنا، ومن ناحية أخرى فإن العلاقات السياسية العربية سوف ينظر إليها فى هذا البحث على أنها تمثل نظاماً[1]، ولذلك فإن تعبير «النظام القومى العربى» سوف يرد كثيراً فى البحث، وهو تعبير قد يتطلب بعض التوضيح أيضاً. ولما كان تحديد المقصود بالثروة النفطية فى هذا البحث يعنى أنه سوف يبدأ من نقطة زمنية معينة ليست هى نقطة بداية النظام القومى العربى فى تطوره المعاصر فإن هذا يفرض لتحقيق الهدف الرئيسى للبحث ــ وهو دراسة تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية ــ أن تكون هناك نظرة عامة لأوضاع هذه العلاقات قبل هذا التأثير، وهذه كلها مهام لهذا الفصل التمهيدى الذى سيفى على هذا الأساس بمهمة تحديد بعض المصطلحات الأساسية المستخدمة فى هذا البحث، وإلقاء نظرة عامة على تطور العلاقات السياسية العربية قبل بروز دور الثروة النفطية.

المبحث الأول

تحديد بعض المصطلحات المستخدمة فى البحث

١ ــ الثروة النفطية :

سوف تعنى هذه الدراسة أساساً بتأثير الثروة النفطية على مجمل العلاقات السياسية العربية إعتباراً من نقطة زمنية معينة فى السبعينات تدور حول عام ١٩٧٣، وهو ذلك العام الذى شهد زيادة ضخمة فى أسعار تصدير النفط أدت إلى زيادة هائلة فى الدخول الحكومية للأقطار العربية المصدرة للنفط. ولايعنى هذا بأى حال من من الأحوال أن الثروة النفطية لم تكن لها تأثيراتها على المستويين القطرى والقومى قبل ذلك، وبالنسبة لموضوعنا ــ أى تأثيرها على العلاقات السياسية العربية ــ يكفى أن نتذكر أن هذه الثروة مثلاً كانت واحداً من العوامل الأساسية التى مكنت النظام السعودى من رفع لواء التحدى ضد النظام المصرى فى الستينات، وبالذات فى موقفه من الثورة اليمنية ، وذلك على نحو ماسنرى فى المبحث الثانى من هذا الفصل، غير أن الزيادة المشار إليها فى أسعار تصدير النفط فى ١٩٧٣ وماترتب عليها من زيادة فى الدخول المتولدة عن هذا التصدير لدى حكومات الأقطار العربية الرئيسية المصدرة .للنفط فى تلك السنة، وبصفة أخص فى السنة التالية لها تبرر اعتبار عام ١٩٧٣ نقطة زمنية مناسبة يمكن عندها الحديث عن بداية أثر متميز للثروة النفطية على الوطن العربى، ومن ضمن أبعاده الأثر على العلاقات السياسية العربية، ولعل نظرة واحدة إلى الجدول التالى تكفى لتأييد هذا الحكم، وقد حدد النطاق الزمنى لبيانات هذا الجدول بخمس سنوات أختيرت بحيث تكون سنة ١٩٧٣ مركزاً لها بما يمكن من توضيح دلالة هذه السنة بالنسبة للتغير فى عائدات النفط.

تطور عائدات النفط لأهم الأقطار العربية المصدرة للنفط (١٩٧١ ــ ١٩٧٥)

القطر	عائدات النفط بملايين الدولارات الأمريكية					نسبة التغير السنوى لعائدات النفط (نسبة مئوية)				
	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الإمارات العربية المتحدة	٤٣١	٥٥١	٩٠٠	٥٥٣٦	٦٠٠٠	٨٥٫٠	٢٧٫٨	٦٣٫٣	٥١٥٫١	٨٫٤
الجزائر	٣٢١	٦١٣	٩٨٨	٣٢٩٩	٣٢٦٢	١٩٫٢	٨٩٫٣	٦١٫٠	٢٣٤٫٠	-١٫١
الجماهيرية العربية الليبية	١٦٧٤	١٥٦٣	٢٢٢٣	٥٩٩٩	٥١٠١	٢٣٫٩	-٦٫٦	٤٢٫٢	١٦٩٫٩	-١٥٫٠
العراق	٨٤٠	٥٧٥	١٨٤٣	٥٧٠٠	٧٥٠٠	٦١٫٢	-٣١٫٥	٢٢٠٫٥	٢٠٩٫٣	٣١٫٦
قطر	٢٠٠	٢٥٥	٤٦٣	١٨٤٩	١٦٨٥	٦٣٫٩	٢٧٫٥	٨٢٫٠	٢٩٩٫١	-٨٫٩
الكويت	١٤٠٧	١٦٣٤	١٩٨٠	٨٦٤٥	٧٧٠٦	٥٦٫٥	١٦٫١	٢١٫١	٣٣٦٫١	-١٠٫٩
المملكة العربية السعودية	١٨٨٥	٢٧٤٥	٤٣٤٠	٢٢٥٧٤	٢٥٦٧٦	٥٥٫٣	٤٥٫٦	٥٨٫٢	٤٢٠٫١	١٣٫٧

المصدر : نقلاً عن : جدول رقم ١ــ١ فى : د.محمود عبد الفضيل ، **النفط والوحدة العربية : تأثير النفط على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية** ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ط ٤ : ١٩٨٢ ص ١٢ .

ليس ثمة شك إذن فى أن سنة ١٩٧٣ كانت هى سنة الحدث الخاص بالنسبة لأسعار تصدير النفط ، وأن سنة ١٩٧٤ بصفة خاصة كانت هى سنة الانطلاق فى زيادة الدخول المتولدة عن هذا التصدير ، وعلى الرغم من أن السنوات التالية قد شهدت كما يوضح الجدول إما استمرار الزيادة بنسب أقل بكثير من نسب عام ١٩٧٤ ، أو حدوث نقص فى هذه الدخول إلا أن المستوى العام لدخول النفط فى هذه السنوات ظل كما هو واضح دون أية تقلبات جذرية ، وربما كان أول تحد حقيقى لهذه التطورات الهامة التى شهدتها السبعينات هو تدهور أسعار تصدير النفط فى بداية الثمانينات ، وهو ماسنتعرض له لاحقاً فى هذا البحث ، غير أنه لايمس من قريب أو من بعيد النظر إلى عام ١٩٧٣ كنقطة انطلاق بالنسبة للثروة النفطية نقلتها إلى مستوى متميز عن المستوى السائد منذ عرف الوطن العربى الدخول المتولدة عن تصدير النفط .

٢ ــ التأثير المطلوب دراسته للثروة النفطية :

من المناسب بعد تحديد المقصود بالثروة النفطية فى هذا البحث الإشارة إلى أن دراسة آثار هذه الثروة على العلاقات السياسية العربية لن تقتصر هنا على الأبعاد المباشرة ، وإنما سوف تمتد أيضاً إلى الأبعاد غير المباشرة ، إذ لايمكن الاكتفاء بتناول نشاط حكومات الأقطار النفطية ، أو تتبع المساعدات التى تقدمها هذه الحكومات للأقطار العربية غير النفطية ، وإنما لابد أيضاً أن يمتد التناول إلى دراسة حركة العمالة والتجارة التى أطلقتها هذه الثروة النفطية ، ومن هنا فقد يكون ممكنا مثلاً رد الاستقرار السياسى النسبى فى بعض الأقطار العربية غير النفطية إلى الثروة النفطية طالما أنه تولد ولو جزئياً عن تفكير الجماهير العاملة فى هذه الأقطار فى « حل نفطى » لمشاكلها بالهجرة للعمل فى الأقطار العربية النفطية ، بدلاً من العمل على إحداث تغييرات داخلية[٢] ، وبعبارة أخرى فإن آثار الثروة النفطية قد انتشرت فى داخل النظام القومى العربى على نحو مباشر أو غير مباشر بحيث أصبح الوطن العربى على حد تعبير البعض « نفطيا » ، بمعنى أن سعر النفط مثلاً لم يعد يؤثر فحسب على الأقطار النفطية ، وإنما هو يؤثر بصورة أو أخرى على كل الأقطار العربية .

٣ ــ النظام القومى العربى :

سبقت الإشارة إلى أن العلاقات السياسية العربية التى يهدف هذا البحث إلى بيان مدى تأثرها بالثروة النفطية سوف ينظر إليها دائماً فى هذا السياق على أنها تمثل « نظاماً » . ويعكس هذا استخداماً لمفاهيم نظرية النظم التى أصبحت شائعة منذ الستينات فى علم السياسة والعلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية ككل . وتعتبر هذه النظرية فى التحليل السياسى جزءاً من تيار أعم لم يكن ينظر بالرضا إلى التقسيم الصارم لفروع المعرفة ، ومايترتب على ذلك من تقليص للتفاعل بين ميادين البحث المختلفة مما يؤدى إلى ازدواج فى الجهود وإعاقة التقدم فى كل هذه الميادين طالما أن التقدم النظرى غالباً مايكون من الضرورى إحداثه فى كل حالة على حدة كلما اهتم ميدان بعد الآخر بمشاكل متشابه ، ومن هنا نشأت النظرية العامة للنظم من حركة تهدف إلى توحيد العلم والتحليل العلمى ، وكان طبيعياً مع مثل هذا الاتجاه أن يبدأ المهتمون بهذه الحركة فى البحث عن كيان من المفاهيم يوفر أساساً لوحدة أو تنظيم الدراسات التى تتم فى إطار عدد من فروع المعرفة المتنوعة ، وكانت الفكرة الأساسية والموجهة التى طوروها فى هذا الصدد هى مفهوم النظام الذى أصبح منذ ذلك الوقت مفهوماً أصيلاً وأساسياً فى النظرية العامة للنظم .

وبغض النظر عن التفاصيل بالغة التعقيد أحياناً المتضمنة فى تحليل النظم فإنه يمكن القول باتفاق أنصاره على المكونات التالية للنظام :

أ ــ عناصر يمكن تحديدها بوضوح ، فالأفراد أو الجماعات أو الدول يمكن أن تكون عناصر للنظام السياسى وفقاً لنطاق هذا النظام .

ب ــ مجموعة من العلاقات بين هذه العناصر تعبر عن التفاعل والتواقف (الاعتماد المتبادل)(٣) .

جـ ــ حدود للنظام ، إذ يصبح بلا معنى أن نتحدث عن نظام يتطور أو يتغير أو يؤثر على نظم أخرى إذا لم تكن حدوده معروفة ولو تقريباً .

د ــ بيئة النظام ، فهناك دائما نظم أخرى خارج النظام موضع التحليل ، وتقوم العلاقة بين النظام وبيئته على مفاهيم المدخلات(٤) والمخرجات(٥) والتغذية الاسترجاعية(٦) ، فكل نظام يتلقى من بيئته المدخلات فى صورة مطالب أو تأييد ، ويسمى رد فعله لهذه المدخلات بالمخرجات ، بينما يشير مفهوم التغذية الاسترجاعية إلى تأثير المخرجات على المدخلات ، وفى النهاية على استجابة النظام من جديد ، ويقصد بالتغذية الاسترجاعية وصول المعلومات إلى النظام حول نتائج أفعاله الذاتية ، وقد تكون موجبة تفيد بأن هذه الأفعال قد حققت الهدف منها بصورة أو أخرى فيتم تكرارها ، أو سالبة (فى الحالة العكسية) فيتم تعديلها ، ولاشك أن بقاء النظام يتوقف إلى حد كبير على أن تعمل دائرة التفاعل مع البيئة على هذا النحو .

ولقد نقلت الفكرة الأساسية لنظرية النظم من علوم مثل الطبيعة والأحياء إلى العلوم الاجتماعية ، ومع ذلك فقد تمت جهود كبيرة لتطوير نظرية نظم خاصة بالعلوم الاجتماعية ومن ضمنها علم السياسة ، وفى إطاره دراسة العلاقات الدولية .(٧)

ويهمنا فى السياق الحالى من المكونات السابقة ذلك المتعلق بمستويات النظام ، فمن الواضح أن تحليل النظام الدولى يمكن أن يتم من منظور شامل أو من منظور جزئى ، وهنا يثور مفهوم النظام الفرعى ، وهو المفهوم المنطبق على حالة هذا البحث لكونه يتناول تفاعلات دولية فى جزء معين من النظام الدولى هو ذلك الجزء المحدد بالوطن العربى ، غير أن استخدام تسمية « النظام الفرعى العربى » مثلاً فى هذا البحث كان من الممكن أن تعطى إيحاءً لغوياً معينا بفكرة التبعية ، صحيح أن النظام الفرعى قد يكون نظاماً فرعياً سائداً (وإن كانت هذه بطبيعة الحال ليست حالة النظام العربى) ، وأن تحليل العلاقة بين النظم الفرعية والنظام الشامل يمكن أن يقوم على فكرة التأثير المتبادل وليس على التبعية بالضرورة ، لكن للإيحاء اللغوى أيضاً أساسه الموضوعى خاصة إذا تذكرنا الأصول البيولوجية لنظرية النظم ، ومفهوم النظام الدولى التدرجى(٨) لمورتون كابلان ، وكذلك الوضع الفعلى للنظام العربى فى إطار النظام الدولى الشامل .

وبجانب تسمية النظام الفرعى توجد تسمية أخرى بديلة هى تسمية النظام الإقليمى العربى ، وعلى الرغم من أن التركيز على دراسة النظم الإقليمية كان فى أحد أبعاده الأساسية محاولة لإثبات أن

التفاعلات فى هذه الأقاليم ليست مجرد انعكاسات لسياسات القوى العظمى[٩] مما يعنى أن تعبير النظام الإقليمى لايحمل بالضرورة دلالات خاصة بالتبعية إلا أن ثمة تحفظاً آخر يثور فى وجه هذا التعبير بدوره ، فثمة خشية مبررة لدى البعض من أن يكون وصف النظام العربى بأنه إقليمى متضمناً لمحاولة طمس الطابع القومى لهذا النظام ، وإعطاء أولوية للإتصال أو التقارب الجغرافى بين وحداته على حساب المضمون القومى له ، الأمر الذى يسوى بينه وبين غيره من النظم الاقليمية التى لاتتمتع بالصفة القومية .

ومما سبق برز تعبير « النظام القومى العربى » باعتباره يعالج الانتقادات أو المخاوف السابقة ، فهو أولاً ــ وهذا هو الأهم ــ يحتفظ للتفاعلات داخل الوطن العربى بالسمة النظامية ، وهو ثانيا يؤكد الطابع القومى العربى للنظام ويعطيه الأولوية ، وهو ثالثاً وأخيراً لاينفى عن النظام القومى العربى بعده الإقليمى حيث أنه من المفهوم ضمناً بطبيعة الحال أن وجود اتصال وتقارب جغرافى بين وحدات النظام هو أحد الأسس الهامة للنظام : وإن لم يكن أهمها .[١٠]

المبحث الثانى

نظرة عامة إلى أوضاع النظام القومى العربى قبل الطفرة النفطية

١ ــ نشأة النظام :

على الرغم من أن التطورات السياسية ، مثلها فى ذلك مثل باقى التطورات الاجتماعية ، لايمكر نسبتها الى تاريخ محدد حتى وإن كان ذلك التاريخ يحمل حدثاً مميزاً أو فاصلاً بالنسبة لها ، ذلك أنها تكون عادة وليدة سلسلة من التفاعلات المتراكمة عبر الزمن ، فإن نشأة النظام القومى العربى بمعناه المعاصر يمكن أن تُرد على سبيل التبسيط إلى نشأة الجامعة العربية فى ١٩٤٥ ، وحتى لو كانت قوى خارجية قد لعبت دوراً أو آخر فى هذه النشأة فإن هذا لايلغى بطبيعة الحال وجود مستوى معين من التفاعلات بين الأعضاء المؤسسين للجامعة العربية مما جعل من انشائها مسألة مناسبة ، كذلك فإنه بفرض وجود مخطط خارجى دفع عملية إنشاء الجامعة لاينبغى أن ننسى أن تنفيذ أى مخطط لا يستقيم بالضرورة كما أراد له واضعوه ، وأن المؤسسات عادة ماتتطور بحيث تؤدى وظائف مغايرة لتلك التى أريد منها القيام بها بداية ، وهكذا يمكن أن نعتبر على الرغم من كل التحفظات أن عام ١٩٤٥ يعتبر نقطة زمنية مناسبة للبدء فى النظر إلى أوضاع النظام القومى العربى قبل الطفرة النفطية .

ويعنى ماسبق أننا لانبالغ فى دلالة حدث إنشاء الجامعة العربية بالنسبة للنظام القومى العربى ، فإن حدثاً كثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ فى مصر وبروز توجهاتها العربية بعد فترة وجيزة من قيامها قد اكتسب بالنسبة للنظام القومى العربى وتطوره أهمية حاسمة أكبر بكثير من حدث إنشاء الجامعة على نحو

ماسنرى ، وفى الواقع أن الجامعة العربية ، على الرغم من أن قيامها كان فى أحد أبعاده على الأقل انعكاساً للأساس القومى للنظام العربى ، إلا أن الصيغة الكونفيدرالية التى تبنها جاءت أضعف بكثير من أن تستجيب للمتغيرات الجديدة التى عرفتها الساحة العربية بعد الحرب العالمية الثانية ، كذلك لاشك أن هزيمة الدول العربية فى حرب فلسطين ١٩٤٨ قد مست مصداقية الجامعة إلى حد كبير ، وقد هيأت هذه الأوضاع الساحة العربية التى كانت تتفاعل بمطالب حقيقية تجاه الاستقلال والتنمية والعدل الاجتماعى والوحدة لتغيرات جذرية شهدتها هذه الساحة بعد قيام ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ فى مصر ، وحددت انعطافة عربية واضحة لها قرب منتصف الخمسينات مما مهد الطريق أمام هذه الثورة استناداً إلى القدرات المصرية للقيام بدور قيادى داخل النظام القومى العربى لاشك أنه أدى إلى إحداث تغيرات جذرية فيه على نحو ماسنرى .

٢ ـــ ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ فى مصر ودورها العربى :

قامت ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ فى توقيت تميز دولياً وإقليمياً بنضج الظروف الموضوعية المهيأة لتصاعد وانتصار حركة التحرر الوطنى ، ومع ذلك فقد كان أكثر من نصف الوحدات السياسية العربية المستقلة حالياً لايزال من الناحية القانونية غير متمتع باستقلاله ، وذلك ناهيك عن القيود الفعلية التى كانت واردة على الاستقلال القانونى الذى كانت تتمتع به بعض الوحدات المؤسسة للجامعة العربية بما فى ذلك مصر ذاتها ، ومن ناحية أخرى فقد قامت ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ فى إحدى الوحدات السياسية العربية التى تميزت تقليديا بثقلها النسبى فى الوطن العربى من منظور عناصر القوة مما أتاح لها دائماً وعلى مر التاريخ دوراً قياديا ، وإن كانت درجة هذا الدور وطبيعته قد اختلفت باختلاف الظروف الموضوعية التى عرفتها مصر فى تطورها عبر المراحل المختلفة .

وفى البداية كان من الطبيعى أن تَشغل قيادة الثورة المصرية داخلياً وخارجياً بعدد من المهام المباشرة مثل تثبيت سلطة الثورة ، وإيجاد حل لمشكلة قاعدة قناة السويس البريطانية فى مصر ، وكذلك لمسألة السودان ، وبعد أن قطعت قيادة الثورة عدداً من الخطوات الهامة تجاه المهام السابقة بدا أن توجهها العربى يزداد بروزاً ، ولم يكن أمراً بلا معنى أن يصدر كتيب « فلسفة الثورة » لقائدها جمال عبد الناصر قرب التوقيت الذى حسم فيه الصراع على السلطة داخلياً ، والذى تم فيه توقيع اتفاق الجلاء مع بريطانيا فى عام ١٩٥٤ .

ويمكن القول بأن كتيب « فلسفة الثورة » قد حسم « رسمياً » مسألة الانتماء المصرى بالنسبة للعالم الخارجى ، ففى فترة ماقبل الثورة كان الجدل لايزال دائراً بين أنصار القومية المصرية بمعناها الضيق ، وأنصار الجامعة الإسلامية ، وأنصار العروبة ، بل وأولئك الذين نظروا شمالاً إلى رابطة متوسطية تربط

مصر بصورة أو بأخرى بالحضارة الأوربية . غير أن أهمية « فلسفة الثورة » قد لاتكون أساساً فى أنها قد حسمت رسمياً هذا الجدل لصالح العروبة ، وإنما فى أنها قد تضمنت صياغة لدور قيادى مصرى فى الوطن العربى ، فقد تحدث الرئيس جمال عبد الناصر فى « فلسفة الثورة » بطريقة واضحة عن اعتبارات المكان بالنسبة لنظرته الخارجية ، فالمكان « ليس حدود بلادنا السياسية » ، وهناك مجموعة من الدوائر « لامفر لنا من أن يدور عليها نشاطنا ، وأن نحاول الحركة فيها بكل طاقتنا تحقيقاً لدور تاريخى يبحث عن البطل الذى يقوم به ، بل « يخيل إلى أن هذا الدور الذى أرهقه التجوال فى المنطقة الواسعة الممتدة فى كل مكان حولنا قد استقر به المطاف متعباً منهوك القوى على حدود بلادنا يشير إلينا أن نتحرك ، وأن ننهض بالدور ونرتدى ملابسه ، فإن أحداً غيرنا لايستطيع القيام به » ، وأول مجال لهذا الدور « وأوثق المجالات ارتباطاً بنا هو الدائرة العربية »[11]

ومما لاشك فيه أن ماأعطى هذه الرؤية الفكرية جدارتها للتنفيذ هو أنها استندت إلى معادلة القوة المصرية التى كانت تشير إلى تمتع مصر وحدها دوناً عن باقى وحدات النظام القومى العربى بتوازن مريح بين عناصر القوة الذاتية على نحو يجعلها فى موضع القمة بالنسبة لهذه الوحدات ، وذلك فضلاً عن أنه من المنظور التاريخى لاشك أن قيادة الثورة متمثلة فى شخص جمال عبد الناصر بصفة خاصة كانت تمتلك فهماً سليماً لحركة التاريخ ولمطالب الجماهير العربية ، وهكذا ألقت هذه القيادة بالثقل المصرى فى كفة النضال العربى الثورى .

واستناداً إلى ماسبق تبلورت السياسة العربية لمصر فى عهد عبد الناصر فى محاور ثلاثة أولها محور النضال ضد الاستعمار والنفوذ الأجنبى فى كافة صورهما وأشكالهما فى الوطن العربى ، والثانى محور العمل على تحقيق شكل من أشكال الوحدة العربية ، والثالث محور تأييد وتدعيم النظم العربية المماثلة فى توجهاتها العامة للنظام المصرى .

وكترجمة للمحور الأول القائم على النضال ضد الاستعمار والنفوذ الأجنبى يمكن أن نشير إلى أن أبرز الأمثلة قد تمثلت فى دعم الثورة المصرية مادياً ومعنوياً لحرب الاستقلال الجزائرية ، منذ نشوبها فى ١٩٥٤ وحتى نجاحها فى تحقيق استقلال الجزائر مع بداية الستينات ، والتصدى لمخططات ربط الوطن العربى بسلسلة الأحلاف الغربية كما تمثلت بصفة أساسية فى مشروع حلف بغداد ، وقد نجحت الثورة المصرية فى حصر هذا المشروع عربياً داخل العراق حتى تكفلت ثورة ١٩٥٨ العراقية بالطرد النهائى لهذا المشروع من الوطن العربى ، ودعم حرب التحرير فى الشطر الجنوبى من اليمن منذ نشوبها فى ١٩٦٣ وحتى نجاحها فى تحقيق الاستقلال فى ١٩٦٧ ..

وكترجمة للمحور الثانى المتعلق بالوحدة العربية عدلت القيادة المصرية من رؤيتها لقضية الوحدة ،

فقد كانت ترى فيها هدفاً بعيداً يجب تحقيقه بالتدريج لمواجهة الاختلافات بين الأقطار العربية ، ولتفويت الفرصة على أعداء الوحدة فى ضربها من خلال استغلال التناقضات التى يمكن أن تنشأ بسبب هذه الاختلافات ، وكان هذا التعديل بناء على الحاح قوى قومية سورية على ضرورة قيام وحدة مصرية ـــ سورية سواء لمواجهة الأخطار الخارجية التى تتعرض لها سوريا ، أو لقطع الطريق فى سوريا ذاتها على ما رأت فيه هذه القوى تطورات سياسية غير مواتية ، وقد دامت الوحدة المصرية ـــ السورية كما هو معلوم حوالى ثلاث سنوات ونصف السنة من فبراير (شباط) ١٩٥٨ حتى انتهت بالحركة الانفصالية التى نفذها عسكريون سوريون فى سبتمبر (ايلول) ١٩٦١ ، وبعدها لم تنه مصر ارتباطها بمشروعات وحدوية أخرى كان أبرزها مشروع الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق فى أبريل (نيسان) ١٩٦٣ وإن كان لم يقدر له أو لغيره أن يلقى طريق التنفيذ الفعلى .

وكترجمة للمحور الثالث المتعلق بدعم النظم العربية المماثلة فى توجهاتها للنظام المصرى تأتى أبرز الأمثلة من خلال إرسال قوات عسكرية مصرية إلى سوريا فى ١٩٥٧ للمشاركة فى مواجهة التهديدات الخارجية التى تعرضت لها فى ذلك الوقت ، والدعم العسكرى المصرى للثورة اليمنية طيلة خمس سنوات فى الفترة من قيام الثورة فى سبتمبر (ايلول) ١٩٦٢ وحتى اضطرار القيادة المصرية لسحب قواتها من اليمن فى النصف الثانى من عام ١٩٦٧ بعد هزيمة مصر فى الحرب مع اسرائيل فى يونيو (حزيران) من تلك السنة ، ودعم مصر عسكرياً للجزائر فى صدامها العسكرى مع المغرب عام ١٩٦٣ .[١٢]

ولقد ترتب على هذا كله عدة نتائج هامة يمكن تلخيصها فى أن مصر فى ظل قيادة جمال عبد الناصر قد نجحت بالفعل فى القيام بالدور القيادى فى النظام القومى العربى ، وأن هذا الدور قد اكتسب تأييد غالبية الجماهير العربية ، وقد مثل هذا الرصيد الجماهيرى حصانة واضحة للقيادة المصرية فى ساعات الهزيمة ـــ وبالذات هزيمة ١٩٦٧ فى مواجهة اسرائيل ـــ حمتها من انقضاض النظم العربية المعادية لها ، ويلاحظ أيضاً أن أداء هذا الدور قد تم ، باستثناء مساندة مصر العسكرية للثورة اليمنية فى الفترة من ١٩٦٢ ـــ ١٩٦٧ ، استناداً إلى حد أدنى من الامكانيات المادية ، ويرجع السبب فى هذا إلى ماسبق ذكره من أن الحركة المصرية فى تلك الآونة كانت تتم فى الاتجاه الصحيح لمسار التاريخ وتطلعات الجماهير العربية ، وهكذا قدمت لحركة التحرر الوطنى الجزائرى مساعدات ضئيلة من حيث قيمتها المادية إلا أنها أحدثت أثرها الهائل فى دفع قضية استقلال الجزائر ، وتم كسب المعركة ضد خطط الأحلاف الغربية فى الخمسينات ـــ وبالذات كما تجسدت فى حلف بغداد ـــ بعمل سياسى دعائى من الطراز الأول .

وفى إطار هذا الدور القيادى يمكن القول بأن مصر كانت تحدد التوجهات العامة للنظام القومى العربى ، ليس على نحو تحكمى بطبيعة الحال ، ذلك أن المقولة السابقة عن فهم القيادة المصرية لمسار

التاريخ وتطلعات الجماهير فى الوطن العربى تعنى أن مصر فى اضطلاعها بالدور القيادى المشار إليه إنما كانت تعكس فى توجهاتها إدراك القيادة المصرية لهذا المسار وتلك التطلعات .

ويرى البعض أحياناً أنه لم يكن هناك دور قيادى مصرى بالمعنى المحدد هنا ، وفى الغالب فإن هذا الرأى ينطوى على خلط بين المستويين الرسمى والجماهيرى فى الوطن العربى من جانب ، ويبالغ فى تقدير دلالة التحديات التى ظهرت فى الساحة العربية الرسمية للدور القيادى المصرى من جانب آخر .

فمن الحقيقى أنه على المستوى الرسمى يمكن للمرء أن يجد بسهولة فى بعض الأحيان ـــ إن لم يكن فى كثير منها ـــ أن خريطة التحالفات المصرية مع النظم العربية كانت تضم أقلية من الوحدات الأعضاء فى النظام القومى العربى ، غير أنه على المستوى الجماهيرى لاشك أن النظام المصرى قد تمتع فى معظم الفترة التى اضطلع فيها بالدور القيادى فى ذلك النظام بتأييد تيار الأغلبية بين الجماهير العربية ، وقد مثل التأييد دائماً عامل ضغط على النظم العربية كى لاتنحرف كثيراً عن التوجهات التى يحددها النظام المصرى للعمل العربى .

وهناك عدد من الأمثلة الهامة التى تشير إلى هذه الحقيقة وتؤكدها ، ففى منتصف الخمسينات عندما تصدت مصر لقيادة المعركة ضد مخططات ربط المنطقة بالأحلاف الغربية تجاوبت الجماهير العربية معها فى أكثر من قطر عربى معنى بهذه المخططات على نحو ساعد على إفشالها[١٣] وفى الستينات لم يكن أدل على نفس هذه الحقيقة من أنه فى التوقيت الذى شهد درجة من أكبر درجات التوتر فى علاقات مصر العربية على المستوى الرسمى (نهاية عام ١٩٦٣) وجه الرئيس جمال عبد الناصر أول نداء لعقد قمة عربية يتدارس تطورات المواجهة مع اسرائيل التى رأى أنها تتضمن أبعاداً خطيرة[١٤] ، فإذا بجميع القادة العرب يهرعون فى أيام قليلة إلى القاهرة ، وتعقد أول قمة عربية شاملة تنجح ولو إلى حين فى إنهاء الحرب الباردة العربية ، واتخاذ عدد من القرارات فيما يتعلق بالمواجهة مع اسرائيل ، فكان واضحاً ان الاستجابة الكاملة لدعوة الرئيس عبد الناصر حتى من جانب قادة النظم المختلفة معه جذريا كانت تعكس إلى حد كبير تحسباً للآثار المحتملة على المستوى الجماهيرى فى أقطارهم لرفض مثل هذه الدعوة . وبعد هزيمة النظام المصرى عسكرياً فى حربه مع اسرائيل فى يونيو (حزيران) ١٩٦٧ كان رد فعل الجماهير العربية مشابهاً للغاية لرد فعل الجماهير المصرية التى التفت حول قيادة النظام وطالبتها بمواصلة السير فى الطريق المعادى للصهيونية والقوى الإمبريالية الضالعة معها ، وكان حضور جماهير السودان الذى استضاف مؤتمر القمة العربى الذى عقد بعد الهزيمة فى أغسطس (آب) ١٩٦٧ مؤشراً واضحاً على هذه الحقيقة[١٥] ، ويُعتقد أنه لولا هذا الموقف الجماهيرى العربى العام لأمكن للنظم العربية المحافظة والمعادية لنظام عبد الناصر فى مصر أن توجد أكثر من حجة قوية لمحاصرة هذا النظام على الأقل عربياً إن لم تتمكن من ذلك فى الساحة المصرية .

غير أنه من الحقيقى أنه قد ظهرت تحديات للدور القيادى المصرى لعلنا يمكن أن نحصر أخطرها فى تسلسل زمنى فى تحدى النظام العراق الملكى للموقف المصرى المضاد لمشاريع الأحلاف الغربية وقد تجسدت فى منتصف الخمسينات فى مشروع حلف بغداد كما سبقت الاشارة ، وتحدى الانفصال السورى عن الوحدة مع مصر فى ١٩٦١ ، وتحدى النظام النورى فى العراق اعتباراً من ١٩٥٩ وحتى بداية ١٩٦٣ بخصوص توجهات النظام فى سياساته الداخلية والخارجية ، وتحدى النظام السعودى للدور المصرى المساند للثورة اليمنية فى الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٧ .

لكنه من الممكن أن نكتشف بسهولة أن النظام المصرى قد خرج منتصراً بصورة أو أخرى من كافة هذه التحديات أو على الأقل معظمها ، فحلف بغداد كما رأينا قد تم حصره عربياً فى النظام الملكى فى العراق وحده بعد معركة سياسية ناجحة خاضها النظام المصرى ضد مخططات عقد هذا الحلف ، فضلاً عن أن ثورة ١٩٥٨ فى العراق قد انهت الارتباط بهذا الحلف بحيث فقد أية صفة عربية له بعد ذلك ، ونظام الانفصال فى سوريا على الرغم من قوة الضربة التى وجهها إلى النظام المصرى بمجرد واقعة الانفصال ذاتها سقط بعد أقل من عامين ، وكذلك سقط النظام العراقى فى فبراير (شباط) ١٩٦٣ ، وعلى الرغم من أن التحدى السعودى لمصر فى اليمن فى الفترة من ١٩٦٢ — ١٩٦٧ يعتبر أقوى هذه التحديات على الأقل من زاوية أن النظام السعودى قد بقى ، وربما قوى عن ذى قبل من خلال هذا التحدى ، فضلاً عن أن مصر قد اضطرت للخروج بقواتها المسلحة من اليمن فى أعقاب هزيمتها فى الحرب مع اسرائيل فى ١٩٦٧ قبل الاستتباب الكامل للنظام الجمهورى فى مواجهة أعدائه الملكيين إلا أن ما يهمنا هنا هو أن التوجه الذى كانت تؤيده مصر هو الذى ساد فى النهاية ، بمعنى أن النظام الجمهورى اليمنى قد بقى ، وأن المصالحة الوطنية التى تمت فى ١٩٧٠ قد جاءت فى إطار المؤسسات والمطالب الجمهورية ، ووفقاً لميزان قوى يميل بشدة لصالح الجمهوريين[١٦] ، وهو مايشير مرة أخرى إلى ماسبق تأكيده من أن بعداً رئيسياً فى قوة الدور المصرى كان يكمن فى الوعى بحركة التاريخ والانحياز لتطلعات الجماهير العربية .

وهكذا فان وجود تحديات للدور القيادى المصرى فى النظام القومى العربى لم يكن يعنى بالضرورة خطأ توجهات هذا الدور عربياً ، أو أن هذه التحديات كانت فعالة فى القضاء على هذا الدور ، ففى الواقع أنه قد ضرب من خارج الوطن العربى من خلال عدوان اسرائيل مدعوما بالكامل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[١٧] ، وضرب كذلك من داخل مصر بسبب عوامل الضعف الذاتية فى النظام المصرى التى ساهمت مساهمة أساسية دون شك فى هزيمة ١٩٦٧ ، ثم ضرب أخيراً بسبب تغير قيادة النظام بوفاة الرئيس جمال عبد الناصر — الذى توحد شخصه مع الدور القيادى المصرى فى النظام القومى العربى — فى ١٩٧٠ ، وحلول الرئيس أنور السادات محله الذى سوف نرى أنه امتلك رؤية مختلفة تماماً لدور مصر العربى تبلورت بالتدريج الأمر الذى وجه ضربة قاصمة إلى هذا الدور .

٣ ــ المرحلة الانتقالية قبل الطفرة النفطية :

بهزيمة مصر فى يونيو (حزيران) ١٩٦٧ فى الحرب مع اسرائيل ، ثم بوفاة الرئيس جمال عبد الناصر فى سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ بدا أن مرحلة قد انتهت وبدأت مرحلة أخرى فى الدور المصرى فى النظام القومى العربى ، وبالتالى فى هذا النظام ذاته ، فقد كان لهذين الحدثين آثارهما الهامة سواء على المستوى المصرى أو العربى .

وبالنسبة لهزيمة ١٩٦٧ ، وعلى الرغم من الاعتقاد الذى سبقت الإشارة اليه بوجود تواطؤ خارجى لدعم اسرائيل ودفعها إلى ضرب النظام المصرى ذى الخطورة الفائقة على مصالح الغرب الرأسمالى ، وعلى الرغم أيضاً من تمسك الجماهير المصرية والعربية بقيادة عبد الناصر بعد الهزيمة رمزاً للاستمرار والصمود ، إلا أنه قد سبقت الإشارة أيضاً إلى وجود عوامل ضعف ذاتية فى النظام المصرى لعبت دوراً أساسياً فى هزيمته العسكرية فى ١٩٦٧ ، وبعد أن زالت مفاجأة الهزيمة بدأ الجميع ينقبون فى الذات عن أسبابها الأصيلة ، وساعد على ذلك أن قيادة النظام المصرى قد انغمست فى عملية واسعة لمراجعة الذات(١٨) ــ بغض النظر عن مدى جذريتها أو سيرها فى الاتجاه المطلوب ــ ساعدت على كشف جوانب ضعف كثيرة فى النظام ، ولاشك أن هذا كله قد قلل بدرجة أو بأخرى من مصداقية النظام مصرياً وعربياً .

ولم تقف آثار هزيمة ١٩٦٧ عند هذا الحد ، فقد كان ضرورياً أن يكون للهزيمة انعكاساتها على السياسة العربية لمصر التى سبق إيضاح أبعادها ، ومن الناحية النظرية كان هناك بديلان أمام القيادة المصرية بعد الهزيمة : إما الاستمرار فى سياسة ثورية هجومية على الوطن العربى كله ، أو الانكماش إلى سياسة تعمل كحد أقصى على إزالة آثار العدوان على مصر وشريكتيها فى الهزيمة سوريا والأردن ، والواضح أن الهزيمة كانت من الوطأة بحيث لم تترك أمام القيادة المصرية أى خيار بهذا الصدد ، ويلاحظ مثلاً أن الأبعاد الاقتصادية للهزيمة قد دفعت هذه القيادة إلى قبول فكرة العمل العربى المشترك مرة أخرى بعد كل الاستقطاب الحاد فى العلاقات العربية قبل حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧(١٩) ، وفى هذا الإطار قبلت مصر دعماً مالياً من نظام عربى محافظ كالسعودية كانت تتصارع معه قبل الهزيمة ، والتزمت فى مؤتمر القمة العربى بالخرطوم فى أغسطس (آب) ١٩٦٧ بسحب قواتها من اليمن ، وهو ما انتهى إتمامه بالفعل فى ديسمبر (كانون أول) ١٩٦٧(٢٠) .

كذلك أدت هزيمة ١٩٦٧ إلى مزيد من التصدع فى قيادة مصر للنظام القومى العربى من خلال الواقعية التى أضفتها على السياسة المصرية تجاه الصراع مع اسرائيل بعد الهزيمة ، ففى نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٦٧ قبلت القيادة المصرية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ذلك الشهر ، والذى كان يتضمن بصورة أو بأخرى الاعتراف بدولة إسرائيل فضلاً عن تنازلات أخرى ، وذلك فى مقابل انسحابها

من الأراضى (أو من « أراضٍ » حسب التفسير الاسرائيلى) التى احتلتها فى حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، ولم تكن الموافقة على ذلك القرار موضع إجماع عربى ، فضلاً عن أن القبول به قد أفضى بمصر الى سلسلة من المواقف عكست استعدادها لقبول تسوية مشرفة من وجه نظرها ، وهو ماأدى الى مزيد من الانشقاق العربى بخصوص هذه القضية ، وكان أهم هذه المواقف هو قبول مصر فى يوليو (تموز) ١٩٧٠ لمبادرة وزير الخارجية الأمريكى روجرز التى كانت تنص على وقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة ثم البدء فى مفاوضات لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢[٢١] ، وعلى الرغم من أنه قد اتضح بعد ذلك أن قبول مصر لهذه المبادرة كانت له مبرراته العسكرية من وجهة النظر المصرية ، أى أن هدفه النهائى كان تقوية الوضع العسكرى المصرى فى مواجهة اسرائيل[٢٢] ، إلا أنه أدى فى حينه إلى مزيد من الإعتراض من جانب قوى ونظم عربية ، وهو أمر كانت له انعكاساته المتصورة على وضع مصر عربياً .

وفى سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ توفى جمال عبد الناصر وخلفه أنور السادات فى رئاسة الجمهورية فى مصر ، ومن الحقيقى أن قيادة عبد الناصر للشعوب العربية قد استندت فى جانب أساسى منها إلى اعتماده على مصر كقاعدة لها وزنها التاريخى والاستراتيجى والثقافى فى المنطقة العربية ، إلا أن العلاقة بينه وبين قاعدته المصرية أصبحت عند مرحلة معينة علاقة ذات اتجاهين ، فأضحى يمثل فى حد ذاته إضافة هائلة لوزن مصر عربياً ، سواء بثقة الشعوب العربية فى تمثيله لآمالها ، أو بقيامه بالعمل كصمام أمان لحماية التيار العروبى فى مصر ، وهو التيار الذى كان يمكن أن يشهد انتكاسات حادة فى غيبة قيادة كعبد الناصر ، وهكذا مثلت وفاته فى ١٩٧٠ ضربة مزدوجة لدور مصر العربى ، فمن ناحية فقدت مصر قيادة معترفاً بها على الأقل على المستوى الجماهيرى فى الوطن العربى ، ومن ناحية أخرى خسر التيار العروبى فيها أهم أنصاره .

وقد تفاقمت هذه النتائج بما آلت إليه قيادة السادات ، ففى البداية بدا أنه ـــ وإن افتقد الصفة الزعامية التى كان عبد الناصر يتمتع بها فى طول الوطن العربى وعرضه ـــ كان حريصاً على استمرار دور مصر العربى ، والأكثر من ذلك أن شخصية السادات ربما بدت أكثر ملاءمة لطبيعة المرحلة الجديدة التى تضاءل فيها دور مصر ولو نسبياً بسبب هزيمة ١٩٦٧ ، وهكذا كانت الأمور على السطح تشير إلى أن مصر مستمرة فى دورها العربى ، وإن يكن هذا الدور فى مرحلة السادات قد أضحى مبنياً على التضامن بين شركاء أنداد ، وليس على قيادة مصر للعرب .[٢٣]

وقد ظل هذا الوضع هو الوضع السائد حتى نشوب حرب أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ التى تزامن معها دخول متغير جديد بالغ التأثير إلى الساحة العربية ، وهو قرار رفع أسعار تصدير النفط أثناء هذه الحرب ، وقد أدى هذا القرار اعتباراً من عام ١٩٧٤ كما سبقت الإشارة إلى الزيادة الهائلة السابق إيضاحها فى دخول حكومات الأقطار العربية الرئيسية المصدرة للنفط ، والتى يهتم هذا البحث فى فصليه

القادمين بدراسة تأثيرها على النظام القومى العربى .

وسوف يتناول الفصل الأول أثر الثروة النفطية على العلاقات العربية ـــ العربية ، أو على النظام القومى العربى فى ذاته ، بينما يتناول الثانى أثرها على علاقات العرب الدولية ، أو على العلاقات الخارجية لهذا النظام .

الفصل الأول

تأثير الثروة النفطية على الأبعاد الذاتية للنظام القومى العربى

من السهولة بمكان أن يجد الباحث فى الأدبيات المعنية بموضوع النظام القومى العربى إشارات متكررة ودائمة إلى الدور المحورى للنفط فى ظهور وبلورة نظام عربى جديد(٢٤) ، وقد حظى هذا الموضوع باهتمام واسع وعميق من المشاركين فى ندوة « تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية » والذى يهتم هذا البحث بتحليل المناقشات التى دارت فيها ، وسوف نحاول فى هذا الفصل أن نناقش هذه الفرضية الخاصة بوجود دور محورى للنفط فى ظهور نظام عربى جديد من خلال القضايا الفرعية التالية : دور النفط فى بناء قاعدة للقوة العربية ــ دوره فى إحداث تغير فى الأدوار القيادية داخل النظام ــ دوره فى ظهور نظام فرعى جديد ــ دوره فى الصراعات العربية ــ العربية ــ أثره على قضية الوحدة العربية . وسوف نبدأ دائماً بتحليل للأدبيات المنشورة فى الموضوع فى كل قضية فرعية على أن يتلو ذلك تحليل للاتجاهات العامة للنقاش داخل الندوة .

المبحث الأول

بناء قاعدة للقوة العربية

١ ــ تحليل الأدبيات المنشورة :

أ ــ الإمكانية المتاحة :

من المنطقى أن تكون مادة حيوية كالنفط ، ومكانة بعض الأقطار العربية فى إنتاجها وتصديرها ، ومايترتب على ذلك من دخول لهذه الأقطار ، عوامل مفضية للحديث عن « قاعدة للقوة العربية » يسهم النفط فى بنائها سواء اقتصادياً أو عسكرياً .

فعلى الصعيد الاقتصادى كان التصور والأمل أن تسهم الفوائض النفطية فى إعطاء قضية التنمية فى الوطن العربى ككل ، وليس فى أقطاره النفطية فقط ، دفعة قوية ، وكان ذلك التصور بطبيعة الحال يتم من خلال منظور وحدوى ، أى أن هذه العملية لن تحدث إلا فى إطار يغلب المصلحة العربية الكلية على المصالح القطرية ، أو على الأقل يضع هذه المصلحة الكلية فى الاعتبار[٢٥] .

كذلك لم يكن غريباً أن يتخذ الحديث عن قاعدة للقوة العربية يسهم النفط فى بنائها بعداً عسكرياً على وجه الخصوص ، وقد تحدثت دراسات كثيرة عن شراء السلاح كأحد المسارات الأساسية لإنفاق عوائد النفط ، وعن المؤشرات التى تدل على أن قفزة كبيرة قد حدثت فى مجال التسليح

وميزانيات الدفاع بالنسبة للدول المصدرة للنفط بحيث انفق حوالى ٢٠ ٪ من الايرادات النفطية على وجه التقريب فى شراء السلاح[٢٦] ، وربما كان الأهم من ذلك هو الحديث عن قوة النفط وائتلافها مع عناصر القوة العربية الأخرى لخلق قدرة عربية قومية قادرة على إحداث تبعية متبادلة ، أو فى الحد الأدنى التحرير إلى أقصى الحدود للقيود والشروط المفروضة على التسليح العربى[٢٧] .

ب ـــ الأداء العربى وأسبابه :

تكشف النظرة الواقعية المدققة عن قصور الأداء العربى عن استغلال هذه الإمكانية المتاحة ، وكذلك تشير إلى مايمكن تسميته بحدود قوة النفط ، فالشعور بالقوة التى تهيأت للبلدان المصدرة للنفط قد جاء على نحو مبالغ فيه ، صحيح أن هذه البلدان ولاشك تستمد من النفط صيغاً معينة من النفوذ الاقتصادى والسياسى ، غير أن هذا النفوذ ليس بلا حدود كما اتضح فيما بعد[٢٨] .

وبداية فإن هناك أسباباً اقتصادية واضحة لتفسير الفجوة بين الإمكانية والواقع فى مساهمة النفط العربى فى بناء قاعدة عربية للقوة وتدعيمها ، ويخرج بيان وتحليل هذه الأسباب عن نطاق البحث الحالى ، غير أنه من الضرورى أن نذكر بظاهرة التدفق الهائل للفوائض المتراكمة لدى الأقطار العربية المصدرة للنفط إلى الدول الصناعية المتقدمة بحيث تتعرض للتآكل المستمر بسبب التضخم ناهيك عن المخاطر السياسية التى أثبتت أزمة الرهائن الأمريكيين فى إيران أنها مخاطر واردة فى حالة ظهور تناقض حقيقى فى المصالح[٢٩] ، ويضاف إلى ذلك شيوع نمط الاستهلاك الكمالى من الغرب[٣٠] ، وهو مايفسر الطفرة الهائلة فى الاستيراد من الخارج إلى حد كبير[٣١] ، كذلك يمكن أن نضيف أوجه القصور فى السياسات التنموية العربية[٣٢] .

فإذا انتقلنا إلى البعد العسكرى للقوة لهالنا وجود تيار غالب بين الباحثين يذهب إلى أن المال النفطى لم يقدم مساهمة فعالة فى تعزيز القدرة العسكرية العربية ، وقد تعددت الأسباب التى أوردها الباحثون لتفسير هذه الظاهرة ، ويرى البعض أن القدرات الدفاعية لبعض الأقطار العربية قد تأخرت لعدم مواكبة الإمكان المالى بتواجد المصادر المستعدة لتوفير السلاح[٣٣] ، وإن كان ثمة رأى منتشر بين الباحثين يشير إلى أن الأقطار العربية تتعرض لضغط غربى لشراء السلاح بثمن مرتفع ، ويتمثل هذا الضغط فى تسليح إسرائيل ، أو فتح معارك جانبية أمام هذه الأقطار[٣٤] .

وبطبيعة الحال فإن تفسير الضغط الغربى على الأقطار العربية النفطية لشراء السلاح مفهوم من منظور المصلحة الاقتصادية للدول الغربية المصدرة للسلاح ، خاصة وأن بعضها يعانى من عجز خطير فى الميزان التجارى مع بعض هذه الأقطار نتيجة الاستيراد المكثف للنفط منها دون أن تمثل بالضرورة

سوقاً استهلاكية جديرة بالاهتمام[٣٥] ، غير أن الأمر قد لايكون مفهوماً بنفس الدرجة من منظور مصلحتها الاستراتيجية ، بعبارة أخرى فإن هذا السلاح قد يوجه مثلاً ضد إسرائيل — الحليف الاستراتيجي للعالم الرأسمالي الغربي — بما يضر بالوضع الاستراتيجي للغرب في منطقة الشرق الأوسط .

يجيب عدد من الدراسات على هذا التساؤل بالتأكيد على أن الدول المصدرة للسلاح متأكدة من أن الأقطار العربية النفطية المستوردة لهذا السلاح لايمكن لها الانتفاع به سواء لأسباب فنية ، نظراً لعدم وجود الجهاز الانتاجي القادر على إمداد هذه الأسلحة بقطع الغيار والذخيرة وتعويض الفاقد ، وكذلك نظراً للتطورات اليومية فى تكنولوجيا الأسلحة ، وعدم قدرة الأقطار العربية على تأمين تدفق مستمر من السلاح فى الأوقات الحرجة حيث أنها لاتملك أسطول نقل قادر على ذلك ، أو لأسباب سياسية تتمثل فى خضوع تدفق السلاح وقت الضرورة للإعتبارات والمصالح السياسية للدول المصدرة للسلاح ، أو عدم وجود استراتيجية واضحة للدول المستوردة للسلاح تستخدمه فى إطارها ، أو كما يقول البعض عدم تحديد العدو الحقيقي الواجب استخدام السلاح ضده فى بعض الحالات[٣٦]

ومن الواضح من كل ماسبق أنه بدلاً من أن يسهم النفط فى بناء وتدعيم قاعدة عربية للقوة جاء إسهامه الأساسى فى تدعيم الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، ولهذا لم يكن غريباً أن يخلص الباحثون إلى أن النظام الاستعمارى الجديد للمنطقة العربية قد استولى فعلياً على كل عائد الثروة العربية ، واحتكر عملية اعادة تدويرها لمصلحته الاقتصادية[٣٧] ، ولاشك أن الوجه الآخر للصورة — أى لدور عائدات النفط فى تدعيم الرأسمالية العالمية — هو خطورة ذلك الوضع على التنمية العربية ومستقبلها ، فان تقوية النظام الرأسمالى العالمى على النحو السابق من شأنه استمرار التخلف والحرمان فى جميع البلاد النامية الواقعة فى جنوب الكرة الأرضية بما فيها الأقطار العربية المنتجة للنفط[٣٨] ، ومما يزيد فى خطورة ذلك الوضع أن الوقت المتاح أمام العرب للقضاء عليه محدود لاعتبارات تتعلق بمستقبل النفط كمصدر رئيسى للطاقة[٣٩] ، وكذلك تتعلق بما أشارت إليه الخبرة السابقة للمواجهة من تدعيم الولايات المتحدة لمواقعها فى ساحة الصراع النفطى[٤٠] ، وقد ذهب البعض نتيجة للتحليل السابق إلى أن العرب لم يكونوا فى يوم من الأيام أغنى مما هم الآن ، لكنهم لم يكونوا أبداً أضعف مما هم اليوم[٤١] .

٢ — تحليل اتجاهات الندوة :

انقسمت الآراء فى الندوة مابين مؤيد للدور الإيجابى للنفط فى إيجاد قاعدة للقوة العربية ومابين محدد للمؤشرات الدالة على دور للنفط فى الاتجاه العكسى ، وبين الفريقين وجدت مجموعة ثالثة حاولت أن تبين أن ثمة شروطاً معينة غائبة هى التى أدت إلى الظواهر السلبية التى صاحبت الثروة النفطية ، أو على الأقل لم تمكن هذه الثروة من إحداث أثرها الإيجابى المقصود بالنسبة للقوة العربية .

أ ــ ايجابيات النفط بالنسبة للقوة العربية :

يمكن تصدير الآراء التى ذهبت إلى وجود دور إيجابى للنفط فيما يتعلق بالقوة العربية بذلك الرأى الذى ذكّر بائتلاف النفط مع القوة العسكرية العربية فى أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ فى إيجاد وضع للأقطار العربية وصفت معه بأنها أصبحت تمثل قوة سادسة فى العالم ، وكذلك كان هناك تركيز بين أنصار الدور الإيجابى للنفط بخصوص القوة العربية على دوره فى بناء قاعدة علمية ثقافية بشكل عام ، وفى بلاد الخليج والجزيرة العربية بشكل خاص ، وقد ذكر أحد المشاركين ــ تدليلاً على هذا الرأى ــ أن الجزيرة العربية فى منتصف الستينات لم تكن بها جامعة واحدة بينما توجد بها الآن إحدى عشرة جامعة . وينسحب نفس التحليل على الشمال الأفريقى النفطى ، وعلى حد تعبير مشارك آخر ينتمى إلى منطقة الجزيرة العربية « فإن النفط قد خلقنا بعد الله » ، فلم تكن هناك طريقة أخرى لرفع مستوى المعيشة والتوسع فى التعليم ، وعن طريق هذا التعليم نوه البعض بأن هناك فئات اجتماعية قد ظهرت ، وسوف يكون لها يوماً دور فى الأقطار النفطية ، بل لقد أصبح لها مثل هذا الدور بالفعل ، وتمت الإشارة هنا بصفة خاصة إلى دولة الكويت التى يوجد بها دستور وبرلمان ، ويوجد بها كذلك نفوذ حقيقى على العملية السياسية للرأى العام والبرلمان .

وقد أشار أحد الآراء أيضاً إلى أن النفط على أقل التقديرات لايمكن أن ينكر له أنه أفضى إلى شيء من النمو فى العالم العربى ، كذلك أشار نفس المشارك فى موضع آخر إلى أنه فى ١٩٨٠ كان ٨٢ ٪ من مشتريات الوطن العربى للخدمات والتكنولوجيا ... إلخ ممولاً من النفط ، بحيث أنه لو افترضنا أن النفط غير موجود لما استطاع العرب أن يشتروا بانتاجهم المحلى سوى ١٨ ٪ مما يحتاجونه بهذا الصدد ، وذلك إذا نظرنا للمسألة من منظور عربى دون تحديد لمن يملك النفط ويتصرف فيه . كذلك وردت فى المناقشات أكثر من إشارة إلى الدور الذى يلعبه النفط فى الوطن العربى بأكمله عن طريق مساعدات الأقطار النفطية إلى الأقطار غير النفطية ، وبصفة خاصة عن طريق صناديق التنمية التى أنشأتها الأولى ، وكذلك إلى أن إساءة الدول المتلقية استخدام هذه المساعدات ليس مسئولية الأقطار النفطية .

ب ــ غياب الشروط الموضوعية لوجود دور إيجابى للنفط :

قد يكون من الأنسب بعد عرض المجموعة السابقة من الآراء أن نشير إلى تلك الآراء التى وإن وافقت على أن الثروة النفطية لم تؤد إلى آثار ايجابية تذكر فى ميدان القوة العربية إلا أنها ذهبت إلى أن ذلك لم يكن مسئوليتها أو مسئولية الأقطار المالكة لها ، وإنما هو يعود بالدرجة الأولى إلى غياب مجموعة من الشروط الضرورية لكى تؤتى هذه الثروة ثمارها .

وقد اعترفت هذه الآراء مثلاً بفداحة ظاهرة تدفق الفوائض النفطية خارج الوطن العربى ، ولكنها أوجدت تفسيراً لهذه الظاهرة يقوم على أساس أن هذه الفوائض أضخم من أن تستخدم داخل الوطن العربى فقط ، لأن السوق العربية أضيق بكثير من أن تتحملها ، وربما يجد هذا الوضع تفسيره فى أكثر من ظاهرة منها غياب المؤسسات العربية الفعالة القادرة على الاضطلاع بهذه المهمة ، وكذلك غياب التخطيط الاقتصادى العربى الفعال ، وقد أشار أحد المشاركين إلى أن هذا التخطيط لم يكن يتناسب وإمكانات الأموال العربية قبل ١٩٧٣ فما بالنا بعد هذه السنة حيث تراكمت الفوائض على النحو المعروف ، كذلك أشير إلى أن الدول النفطية كانت تتعلل بغياب المشروعات المحددة التى يمكن لها المشاركة فيها ، وتتخوف ـــ وهذا حق لها ـــ من عدم وجود إجراءات كافية لحماية أموالها ، وقد أوضح أحد المشاركين من كبار المسئولين عن العمل العربى وجود مخاوف محددة من الاتجاهات الاشتراكية فى البلدان المتلقية للمساعدات ، وأنه فى محاولة لتذليل هذه الصعوبة أوضح لرئيس إحدى الدول النفطية ألا ينتظر اعتذاراً أو عدولاً عن هذه الاتجاهات ، ولكن المهم بالنسبة له هو تأمين الأموال ، وأن التعاون قد بدأ من هذا الأساس .

وقد فسر أحد المشاركين قصور النفط عن زيادة القوة العربية بالدرجة المأمولة بالاختلافات السياسية مابين أقطار الوطن العربى ، وهى اختلافات ترد فى التحليل الأخير إلى التباين بين المراحل التطورية التى تمر بها هذه الأقطار ، وماينعكس عن ذلك من تباين فى النظم الاجتماعية والسياسية التى تأخذ بها ، مما يؤدى بالتالى إلى الاختلافات المشار إليها ، ولذلك لم يكن غريباً أن يشار فى سياق المناقشات إلى ضرورة وجود تضامن عربى حتى يمكن ترشيد استخدام الفوائض العربية فى اتجاه زيادة القوة العربية خاصة وأنه على الرغم من وجود جزء ضخم من هذه الفوائض فى الخارج فإن جزءاً ضخماً آخر مازال يمكن استخدامه .

كذلك ذهب أحد الآراء إلى أن غياب الديمقراطية فى الوطن العربى كله بجميع أنظمته السياسية مهما اختلفت مسمياتها هو المسئول الأول عن عدم التمكن من استغلال الثروة النفطية العربية فى الاتجاه السليم ، وأنه بدون توفر هذه الديمقراطية فلن يوجد للأمة العربية مستقبل حتى ولو أصبح فى حوزتها نفط العالم أجمع ، وقد اتسق هذا الرأى مع رأى آخر اعتبر أن نظم الحكم هى الأساس فى طبيعة الأثر الذى يمكن أن تمارسه الثروة النفطية .

جـ ـــ التأثير السلبى للنفط على القوة العربية :

بالإضافة إلى المجموعة السابقة من الآراء التى حاولت تفسير الخلفية التى أفضت إلى عدم إحداث الثروة النفطية للأثر الإيجابى المطلوب على القوة العربية أكد فريق ثالث من المشاركين على الآثار

السلبية التى أحدثها النفط فى الساحة العربية ، فالعبرة بالنتائج على حد تعبير أحدهم ــ وكل النتائج بعد طفرة النفط منذ ١٩٧٣ وحتى الآن تشير إلى أن العرب إن لم يكونوا الآن أسوأ حالاً فليسوا أحسن حالاً فى أى مجال من المجالات ، فالثروة النفطية ــ وفقاً لبعض الآراء ــ قد أصابت الأجيال العربية بالوهن القومى بل والوطنى ، ولقد أشار أحد المشاركين إلى أن الجيل الذى كان يقود النضال القومى العربى فى الستينات ، أو على الأقل يشارك فيه قد تحول فى السبعينات والثمانينات إلى جمع المال ، وأضاف مشارك آخر أن ماهو أفدح ان الجيل التالى لهذا الجيل قد نشا اصلا على قيم جمع المال والاستهلاك ، وأنه على المستوى الفردى لم يتراجع الشعور القومى وحده ، وإنما الشعور الوطنى أيضاً ، وكل هذه ظواهر ينبغى بحث دور المال النفطى فيها[٤٢] ، وأشار مشارك ثالث إلى آثار الثروة النفطية على القوى المنتجة الوطنية فى الأقطار النفطية ذاتها ، إذ أنه نتيجة الاعتماد على العمالة من الخارج تحولت هذه القوى إلى نمط جديد من الانتاج على أساس انتمائها لجنسية الأقطار النفطية وليس على أساس قدراتها ، وقد أدى هذا إلى « تهميش » دورها الانتاجى وبالتالى إضعاف دورها السياسى ، وكذلك طموحاتها فى التغيير السياسى .

ورداً على ماقيل من وجود دور للنفط فى بناء قاعدة علمية ، وخلق فئات اجتماعية جديدة عن هذا الطريق فى الأقطار النفطية أشار عدد من الآراء إلى أن النفط على العكس قد زيف حضارة الخليج التى كانت موجودة قبله ، وإلى أن الحديث عن آثار إيجابية للنفط من خلال التعليم حديث تنقصه الدقة ، فالتعليم ليس بالضرورة عاملاً إيجابياً ، فهو ليس وسيلة لزيادة القدرات دائماً وإنما قد يستخدم لفلسفة نمط الحياة السائد ، وهو ماحدث فى هذه الحالة بحيث أصبح التعليم والنخبة المثقفة عاملاً من عوامل تعميق السلبيات الموجودة ، وأشار صاحب هذا الرأى إلى أن تجربة الكويت مثلاً قد شهدت دوراً سلبياً للمتعلمين ، وعلى سبيل المثال فإنه فى انتخابات ١٩٨١ ظهر حزب سياسى منظم غير معلن من المثقفين الذين صارت لهم مصالح مرتبطة بالنظام القائم ، وقد لعبت هذه القوة دوراً فعالاً فى التصدى لقوى المعارضة .

كذلك أشار نفس المشارك فى موضع آخر إلى محدودية مساهمة النفط فى الأهداف العربية الهامة خاصة إذا قورنت نسبياً بمساهمته فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ مثلاً ، وذكر صاحب هذا الرأى أن أموال النفط على العكس تستخدم بإسراف فى الأغراض غير الهامة بينما يحدث تردد عندما يكون هناك طلب لاستخدامها فى أمور ضرورية كالمشاريع التنموية ، ولفت أحد المشاركين ــ الذى ركز فى حديثه أكثر من مرة على ضرورة عدم الاقتصار على مناقشة دور النفط « المحافظ » ــ النظر إلى أن النفط « التقدمى » قد استخدم فى بعض الحالات فى زعزعة استقرار نظم سياسية فى أقطار عربية ، وأشار نفس المشارك فى موضع آخر الى أن أحد أسباب عدم تحقق النتائج المرجوة عربياً من النفط هو أنه أتى فى الوقت غير المناسب وفى الأماكن غير المناسبة بحيث أصبح هناك تفتيت بين الموارد وبين المؤهلين

لادارتها ، وقد ألمح إلى أنه على الرغم من عدم إيمانه بنظرية المؤامرة الدولية إلا أن ثمة أشياء لابد أن تؤخذ فى الحسبان ، فالوطن العربى فى تقدير بعض الخبراء الامريكيين هو المنطقة الوحيدة فى العالم الثالث التى تمتلك الموارد البشرية والطبيعية معا ؛ فلو امتلكت القرار فى يدها ، وتوحدت إرادتها لأصبحت ذات شأن ، ولذلك فإن التفتيت بين الموارد وبين المؤهلين لإدارتها قد تم على نحو مقصود ، وقد فُهم من هذا أنه يؤيد الرأى الذى يذهب إلى أن شركات النفط تتحكم فى عمليات اكتشافه واستخراجه وفقاً لاستراتيجية عليا .

ومن الواضح أن النقاش لم يركز على البعد العسكرى الذى يركز عليه عدد من الدراسات كما سبقت الإشارة ، ومع ذلك فقد أشار أحد الممارسين الذين لعبوا دوراً سياسياً هاماً فى أحد الأقطار العربية النفطية إلى معلومات محددة تشير إلى قيام المسئولين التابعين للدول المصدرة للسلاح بإثارة مخاوف قيادات هذا القطر من « الجيران » وخطرهم على ثروته النفطية ، ومن ثم دفعهم إلى اللجوء إلى شراء السلاح لتحقيق الحماية ، وقد ضرب نفس هذا المسئول السابق أمثلة عديدة على مايمكن تسميته بالسفه فى شراء الأسلحة بما لاتبرره اعتبارات الأمن الداخلى ولا الحماية ضد الخطر الخارجى ، كذلك أشار مسئول مصرى سابق إلى تقصير الأقطار النفطية العربية فى مساعدة مصر فى مجال التسليح ، وإلى المصاعب الهائلة التى كانت تواجهها القيادة المصرية للحصول على مساعدات لتسليح القوات المسلحة المصرية .

المبحث الثانى

التغير فى الأدوار القيادية داخل النظام

١ ــ تحليل الأدبيات المنشورة :

لعل من أهم الأبعاد التى ارتبطت بتحليل أثر الثروة النفطية على النظام القومى العربى ذلك البعد الخاص بالتغير فى الأدوار القيادية داخل النظام ، وقد حظى الحديث عن الدور القيادى السعودى على أقصى اهتمام بهذا الصدد ، كما أثير فى نفس السياق موضوع الدور القيادى العراق وإن يكن بتركيز أقل ، ومن المثير للانتباه أن الجزائر لم تحظ باهتمام يذكر فى هذا الصدد على الرغم من توفر مركب معقول من عناصر القوة لديها ، وربما يرجع ذلك إلى أنها لاتعتبر من دول الفوائض النفطية بسبب تركيزها على مشروعات التنمية الخاصة بها ، وسوف نحاول فيما يلى تحليل ما أثير بشأن كل من الدور القيادى للسعودية والعراق .

أ ــ بروز الدور القيادى السعودى وحدوده :

ترجع بعض الكتابات البداية الحقيقية للدور القيادى السعودى المبنى على أساس عوائد النفط إلى الفترة التى أعقبت هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ مباشرة ، وبتحديد أكثر إلى مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى أغسطس (آب) ١٩٦٧ بالخرطوم ، والذى ناقش ضمن ماناقش صيغة استخدام النفط كسلاح فى المعركة ، وكانت الصيغتان المطروحتان هما وقف ضخ النفط باعتبار ما لذلك من تأثير

على حلفاء اسرائيل فى الغرب ، أو ضخ النفط مع استخدام عوائده فى دعم الدول التى تأثرت بالعدوان ، وقد انتهى المؤتمر إلى اعتماد الصيغة الثانية التى أصبحت مصر بموجبها تتلقى دعماً ماليا من السعودية والكويت وليبيا ، وفيما بعد انضمت قطر والإمارات إلى الدول التى تقدم دعماً لمصر ، وكان أثر ذلك مقصوراً على موازين القوى بين الثورة والثروة فى الوطن العربى .[٤٣]

وربما يمكن اعتبار إنشاء منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط فى يناير (كانون ثان) ١٩٦٨ بمبادرة سعودية من المحاولات السعودية الأولى لترجمة وزنها المتزايد داخل الوطن العربى فى صورة مؤسسية ، إذ أنه بموجب هذه المبادرة نشأت منظمة خارج إطار الجامعة العربية بمنأى عن نفوذ عبد الناصر أعضاؤها المؤسسون ثلاث ملكيات محافظة هى النظم الملكية فى ليبيا والكويت بالإضافة إلى السعودية ذاتها[٤٤] ، غير أن الأمر أصبح أكثر وضوحاً بكثير بعد رفع أسعار النفط فى اكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ فازداد بروز الدور السعودى معتمداً بصفة أساسية — إن لم تكن وحيدة — على دبلوماسية المساعدات الاقتصادية[٤٥] ، وقد أورد بعض الباحثين مؤشرات مؤسسية على بروز الدور القيادى السعودى يتعلق أحدها على سبيل المثال بمكان المؤسسات العربية الجديدة ، فحتى عام ١٩٧٠ كانت السعودية تستضيف منظمة عربية واحدة، ولكنها أضافت ثمانى منظمات فى ثمانى سنوات تالية بحيث أصبحت تحتل المرتبة الثالثة بين الأقطار العربية فى عدد المنظمات التى تتخذ منها مقراً لها بعد القاهرة وبغداد حتى عام ١٩٧٩[٤٦] ، ووصل الأمر بالبعض الى التأكيد على أن الوطن العربى قد دخل بعد المرحلة الناصرية فى « حقبة سعودية »[٤٧] .

غير أنه جنباً إلى جنب مع الكتابات التى تحدثت عن بروز الدور القيادى السعودى وجد أيضاً عديد من التحليلات النقدية لهذا الدور ، وللإنصاف فإن عدداً من الدراسات ذات الطابع الأكاديمى قد حرص على إبراز جانبى المسألة معاً ، ويمكن القول بأن محور التحليلات النقدية للدور القيادى السعودى قد ارتبط بفكرة « تكامل عناصر قوة الدولة » وإبراز أن السعودية تمتلك عنصراً وحيداً للقوة هو القدرة على تقديم مساعدات اقتصادية ، وأن هذه الحقيقة تبين قوة السعودية وضعفها فى آن واحد ، فمنذ وقت طويل ينظر إلى قوة الدولة كجماع لموارد الدولة البشرية والطبيعية التى تظهر فى النهاية فى صورة مقدرة عسكرية ، كما أن قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها قد نظر إليها منذ وقت طويل باعتبارها المحك النهائى لقوة الدولة ، وكون أن عناصر الدولة موجودة بشكل جزئى فى الحالة السعودية لاينبغى أن يفضى إلى إعادة التفكير فى مفهوم القوة ، وإنما هو يؤدى بالأحرى إلى التشكك فى أصالة القوة السعودية وقدرتها على العمل ، فعلى الرغم من الثروة الهائلة لابد أن النخبة السعودية تشعر بعدم الأمن ديموجرافياً واستراتيجياً بالمقارنة بدول أخرى ، وبينما يُنظر الى المساعدة السعودية لبلاد عربية أخرى كمصدر للنفوذ السياسى ، وهى نظرة حقيقية لايمكن إنكارها ، فإنه من الممكن بنفس الدرجة النظر إلى هذه المساعدة كمظهر من مظاهر الإحساس بعدم الأمن والرغبة فى تحقيق الحماية[٤٨] .

في الإطار السابق أشار كثير من الباحثين إلى القيود الواردة على الدور السعودى فى السياسة العربية ، وبعض هذه القيود يعود إلى قلة السكان خاصة فى ضوء المساحة الضخمة للمملكة وترامى أطرافها والتوزيع السكانى الذى يخلق بدوره مشكلة أعقد بالنسبة لأمن النظام ، وحتى عنصر القوة الرئيسى فى معادلة القوة السعودية وهو الفوائض المالية يعانى من قيود خطيرة ، ذلك أن إلقاء السعودية بالنسبة الكبرى من احتياطيها المالى فى سلة الدولار جعلها حبيسة له ، ولاتستطيع الفكاك من مساوئه ان أرادت ، وقد حاولت بالفعل وفشلت ، لأنه لاتوجد سوق أخرى تستطيع تحمل استيعاب هذا الفائض الكبير غير الدولار الأمريكى ، ويضاف إلى ماسبق صغر حجم القوة المسلحة السعودية ، وعلى الرغم من زيادة مشتروات السعودية من السلاح فى السنوات الأخيرة إلا أن عجز القوة البشرية المدربة سوف يجعل من الاعتماد على القوة البشرية الأجنبية فى المجال العسكرى أمراً حقيقياً ومستمراً لسنوات طويلة قادمة .

ويرى أنصار التحليلات السابقة أن القيود السالف الإشارة إليها تفتح الباب لمناقشة قضية على قدر كبير من الأهمية ، ألا وهى عدم ترجمة القوة الاقتصادية السعودية إلى قوة سياسية ملائمة أو متناسبة معها ، بل إن هذه الملاحظة يمكن أن تفتح مجالاً أوسع للبحث حول عدم التوازن بين القوة الاقتصادية لدولة ما وتأثيرها السياسى الإقليمى والعالمى ، والعربية السعودية هى حالة محددة لموضوع كهذا(٤٩) .

ويفسر هذا الوضع لدى البعض صفقات الأسلحة التى عقدتها السعودية فى الآونة الأخيرة(٥٠) ، وكذلك إدراك السعودية لضرورة التحالف مع قوة إقليمية أخرى أو أكثر فى المنطقة العربية ، وهو مايلقى ضوءاً على علاقة التحالف السعودية ــ المصرية بصفة خاصة منذ ١٩٧٣ وحتى زيارة الرئيس المصرى أنور السادات لإسرائيل فى ١٩٧٧ ، ثم علاقة التحالف السعودية ــ العراقية التى بدأت ملامحها تتضح منذ ١٩٧٩(٥١) .

واستمراراً للحديث عن حدود الدور السعودى فإن البعض قد توصل الى وضع حدود زمنية لهذا الدور بحيث اعتبر أن عقد السبعينات كان شديد الملاءمة لهذا الدور ، على أساس أن اسرائيل كانت لاتزال معزولة عن النظام القومى العربى ، وايران كانت بالفعل فى القطاع الطرفى ولاتسعى للانخراط فى هذا النظام طالما يخيم عليه شبح صراع مع إسرائيل يحرجها ، بينما كانت مصر قد فقدت قدراً كبيراً من مكانتها بسبب انقلابها الصريح على ممارسات أساسية فى مرحلة عبد الناصر ، وتبعيتها السياسية للغرب والمالية لدول النفط ، وفى ذات المرحلة كان الخلاف السورى ــ العراقى من جانب والنزاع المغربى ــ الجزائرى من جانب آخر يحد من آمال أى من هذه الدول الأربع فى البروز كقطب متميز فى النظام القومى العربى ، وهكذا يبدو القطب السعودى وكأنه نشأ فى جو غياب الأقطاب المتنافسة أو على الأقل تحييدها ، وهذا لا ينفى بالطبع ازدياد قوته الفعلية مالياً وسياسياً. ومع نهاية السبعينات حدث تأثير

نسبى لايران على النظام الاقليمى العربى وانخفضت نسبة عزلة اسرائيل فى المنطقة ، وحدث انفصال القرار المصرى عن دول النفط ، وهو الأمر الذى جعل السعودية تبدو أضعف فى مجال بسط النفوذ(٥٢) ، وفى هذا الإطار أيضاً يمكن أن نضيف كلمات الاستاذ محمد حسنين هيكل فى ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٢ ـــ صاحب تعبير « الحقبة السعودية » ـــ فإن هذه الحقبة قد انتهت فى بيروت (إشارة للغزو الإسرائيلى للبنان فى تلك السنة)(٥٣) .

ب ـــ الدور القيادى العراق وإحباطه :

حظى العراق فى سياق تحليل ظاهرة تغير الأدوار القيادية باهتمام مرادف لذلك الذى حظيت به السعودية وإن يكن بدرجة أقل ، وفى الواقع أن العراق قد تميز بوضوح عن السعودية بمعيار تكامل عناصر القوة ، فهو وإن كان يليها بمعيار الثراء النفطى إلا أنه يتفوق عليها فى القاعدة البشرية للقوة بعدد من السكان يتجاوز وفقاً للتقديرات العراقية الرسمية ١٢ مليونا يضمون نخبة متعلمة ضخمة ، وقاعدة اقتصادية أكثر تنوعاً ، وقوة عسكرية نمت على نحو فعال فى عقد السبعينات ، وعلى الرغم من عناصر الضعف التقليدية فى البنية العراقية والمتعلقة بمشكلة الاندماج القومى (العرب × الأكراد ، السنة × الشيعة) فإن العراق بدا فى النصف الثانى من السبعينات وكأنه يمر بأزهى فترات قوته .

فمن جانب عقد العراق فى ١٩٧٥ اتفاقية مع إيران لعل أهم آثارها بالنسبة له كان انهاء العمليات العسكرية فى مناطق الأكراد كنتيجة لتوقف الدعم الإيرانى لهم ، وهى العمليات التى كانت قد استنزفت الجانب الأكبر من المجهود العسكرى العراق طيلة الستينات والنصف الأول من السبعينات ، ومن ناحية أخرى بدا أن العراق يتمتع للمرة الأولى باستقرار سياسى ظاهر ، فحكم البعث قائم منذ عام ١٩٦٨ ، وتولى الرئيس الحالى ـــ صدام حسين ـــ للرئاسة فى ١٩٧٩ جاء دعماً للنظام ، لأنه كان الرجل القوى فى العراق من خلال منصبه كنائب لرئيس مجلس قيادة الثورة .

وقد تعددت المظاهر على بروز الدور القيادى العراق ، وإذا بدأنا بأقلها أهمية سوف نجد أن بغداد التى لم تكن حتى عام ١٩٧٠ مقراً لمنظمة عربية واحدة أصبحت فى السنوات الثمان التالية مقراً لاثنتى عشرة منظمة مما جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد القاهرة قبل خروج المنظمات العربية منها فى عام ١٩٧٩ ، ثم نجد أن مؤتمرى القمة ووزراء الخارجية العرب ـــ اللذين عقدا فى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ لمواجهة الموقف الناشىء عن السياسة المصرية الجديدة تجاه الصراع العربى ـــ الإسرائيلى وماترتب عليها من اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة مع اسرائيل ـــ قد عقدا بمبادرة عراقية ، واتخذا من بغداد مقراً ، بل إن العراق بدا وكأنه بسبيله لاحتلال مكانة شبيهة بتلك التى احتلتها مصر دولياً فى عقدى والخمسينات والستينات ، فقد رأست العراق اللجنة التى وضعت مشروع البيان السياسى لمؤتمر قمة دول عدم

الانحياز فى هافانا فى ١٩٧٩ ، ثم اختيرت بعد ذلك مقراً للمؤتمر التالى الذى كان منتظراً عقده فى ١٩٨٢ ، وكان هذا يعنى انتقال رئاسة مجموعة عدم الانحياز إلى الرئيس العراقى صدام حسين .

وعندما أطاحت الثورة الإيرانية بنظام الشاه بدا أن فرص العراق فى ممارسة دور إقليمى سائد أصبحت هائلة بالنظر إلى ماتوقعه البعض من ضعف متزايد لايران فى ظل الثورة ، غير أن تورط العراق فيما بعد فى حرب طويلة مع إيران قد دمر دون شك هذه الفرصة المتاحة .

جـ ــ النظام القومى العربى ومرحلة تعدد مراكز النفوذ :

مما سبق يتضح أن الأيام التى كان بمقدور بلد عربى واحد أن يمارس فيها قيادته على النظام القومى العربى قد ولت ، فعناصر القوة منتشرة بين البلاد العربية ، وليست مركزة فى واحد منها بما نقل هذا النظام إلى مرحلة تعدد فى مراكز النفوذ ، فقد اختفى الدور القيادى المصرى غير أن بلداً عربياً آخر بمقدوره أن يحل محل مصر(٥٤) ، فالوجود المصرى كان يحقق تحالفات متوازنة داخل النظام حافظت على حيويته ، وحافظت أيضاً على استقراره ، ومنعت تبعثره ، وقد اتضح عقب مؤتمرى بغداد فى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ أنه لم يوجد طرف عربى واحد تتجمع لديه إمكانيات كافية تسمح له بتولى مقاليد الزعامة فى النظام القومى العربى ، فالطرف الذى توافرت لديه قدرة عسكرية كبيرة نسبياً لم تتوافر لديه إمكانيات الاستقرار الداخلى ، والطرف الذى استخدم عقيدة النظام كقدرة ومشروعية للزعامة لم تتوفر له الإمكانيات الاقتصادية ، والطرف الذى توافرت له الإمكانات الاقتصادية لم يكن مؤهلاً بالخبرة ولا بالكثافة السكانية للقيام بهذا الدور(٥٥) .

٢ ــ تحليل اتجاهات الندوة :

حظى موضوع التغير فى الأدوار القيادية داخل النظام القومى العربى بأكبر اهتمام بين المشاركين ، وانعكس ذلك سواء على المساحة الزمنية التى استغرقتها مناقشة هذا الموضوع ، أو على عمق التحليلات التى وردت بشأنه ، ومن الملاحظ على سبيل المثال أن هذا الموضوع كان هو الوحيد الذى أثار فيه عدد من المشاركين بعض القضايا النظرية والمنهاجية فى محاولة لوضع معايير للنقاش ، وربما كان هذا كله يعكس اهتمام المشاركين بهذا الموضوع وتقديرهم لمحوريته بالنسبة للأوضاع العربية الحالية .

أ ــ بعض القضايا المنهاجية :

قد يكون من المناسب أن نبدأ بعرض الآراء التى تحدثت عن مفهوم الدور القيادى على المستوى

النظرى سواء على نحو شامل ، أو بإثارة ملاحظات تتعلق ببعد أو آخر من أبعاد هذا المفهوم ، وذلك لأنها سوف تفيد فى فهم كثير من الحوار الذى دار بشأن الموضوع فيما بعد .

وقد حدد أحد المشاركين ثلاثة عناصر لمفهوم الدور القيادى على النحو التالى :

أولاً — عنصر هيكلى بمعنى توازن عناصر القوة لدى الدولة التى ينتظر لها أن تلعب دوراً قيادياً .

ثانياً — عنصر عملياتى يتعلق بالممارسة ، بمعنى هل الدولة الكبرى أو القوية التى يتوفر فيها الشرط السابق تتبنى ممارسات فى اتجاه هذا الدور القيادى أم لا .

ثالثاً — عنصر يتعلق بقبول الوحدات الأخرى فى النظام لهذا الدور القيادى ، ففهم القيادة على أنها التوجيه أو الإكراه غير وارد .

وللتدليل على هذا ساق صاحب هذا الرأى مصر كمثال ، فمصر بالمقارنة مع غيرها من الأقطار العربية تتمتع بالعنصر الأول على نحو يشكل هوة بينها وبين هذه الأقطار ، أى أن توازن عناصر القوة الموضوعية منحاز انحيازاً حاسماً إلى صف مصر ، مع ملاحظة أن هذا الانحياز لم يكن وليد مصر عبد الناصر فحسب وإن كانت زعامة عبد الناصر قد تركت آثارها بشدة على العنصر الثانى ، ففيما يتعلق بهذا العنصر — عنصر الممارسة — يلاحظ أن زعامة عبد الناصر قد فهمت ماسبق ، ومارست لأسباب مختلفة دوراً قيادياً ، أما بالنسبة للعنصر الثالث وهو عنصر القبول فيلاحظ أن الشعوب العربية قد قبلت الدور القيادى المصرى فى عهد عبد الناصر .

وقد تحدث مشارك ثان على نحو مشابه ، وإن كان قد اختار أن يوضح المسألة بالإشارة إلى بروز الدور القيادى الأمريكى بالنسبة للعالم الرأسمالى ، فالعوامل التى أدت الى هذا البروز تتلخص فى وجود القوة الاقتصادية الأمريكية والإعلام الأمريكى المتغلغل فى أوربا ، ومن ثم فإن صانع القرار الأمريكى لايحتاج أن يدعو لتأييد قراراته لأنه أسس قاعدة مادية وإعلامية ، وإذا طبقنا هذا التحليل على المجموعة العربية سوف نجد أن الإعلام المصرى والمساعدات المصرية فى الخمسينات كان لها أثر كبير فى تحقيق دور قيادى مصرى دون أن يعلن صانع القرار المصرى أنه قائد لهذه المجموعة ، فقد نظرت الجماهير العربية بالتدريج إلى القيادة العربية مركزة فى مصر ، ومن ثم فإن القائد المصرى لم يكن بحاجة إلى أن يجلب هذه الجماهير لتأييده لأنها كانت مهيأة لذلك ، وهكذا أعطيت مصر الدور القيادى ، واستطاعت بوجود النظام السياسى المصرى وحركة شعبية عارمة أن تحقق ماحققته .

وأشار مشارك ثالث إلى أهمية وجود مشروع سياسى متكامل يعبر عن إرادة الفئات الصاعدة اجتماعياً لممارسة دور قيادى ، ويلاحظ أن هذا الشرط أيضاً يفيد كثيراً فى تحليل القيادة الناصرية للوطن العربى ، فقد كان المشروع الناصرى يستجيب لآمال الفئات الصاعدة فى الوطن العربى ، وقد حرص هذا

المشارك على توضيح أن هذا الشرط لايلغى وجود عناصر القوة المتوازنة ، فقد استند المشروع السياسى الناصرى إلى ثقل مصر ، وهو مالم تتمتع به الثورة الفرنسية فى أوربا على حد تعبيره ، وإن تكن ـــ أى الثورة الفرنسية ـــ قد وضعت لأوربا « جدول أعمالها » لأن مشروعها كان يعبر عن آمال الفئات الصاعدة .

كذلك نبه مشارك رابع إلى ضرورة تجريد مفهوم القيادة من أى حكم قيمى بحيث يزول الخلط بين القيادة والتقدم ، أى ضرورة أن يكون الدور القيادى تقدمياً ، فنحن نبحث عن مركز الثقل والتأثير سواء كان يرضينا أو لايرضينا ، ومن الواضح أن هذه الملاحظة قد سيقت للفت النظر إلى أن من يرفضون أدواراً قيادية معينة برزت فى عقدى السبعينات والثمانينات عليهم أن يناقشوا أولاً وجودها على المستوى الموضوعى ، ثم تبقى بعد ذلك حرية رفض أو معاداة هذه الأدوار .

ومن ناحية أخرى أثار بعض المشاركين مشكلة منهاجية عقدت كثيراً مسار النقاش فى موضوع الندوة بصفة عامة ، وفى قضية تغير الأدوار القيادية بصفة خاصة ، وهى المشكلة التى يمكن أن نطلق عليها « مشكلة تزامن المتغيرات » ، فقد تزامن بروز تأثير الثروة النفطية مع تأثير متغيرات أخرى بحيث يصبح الفعل شبه مستحيل بين أثر كل من هذه المتغيرات على حدة وأثر باقى المتغيرات ، ويكفى أن نذكر بأن المتغير النفطى قد بدأ تأثيره فى إطار حدثين لاشك فى تأثيرهما الضخم على النظام القومى العربى ، وهما هزيمة ١٩٦٧ أمام إسرائيل ، ووفاة جمال عبد الناصر فى ١٩٧٠ ، وهنا كانت المشكلة المنهاجية دائماً هى : هل الآثار التى يتم رصدها فى النصف الثانى من السبعينات مثلاً آثار خالصة للنفط ؟ أم انها على العكس نتائج للهزيمة واختفاء قيادة عبد الناصر ؟ أم أن كل هذه المتغيرات وغيرها قد لعبت دوراً ما ؟ وإذا كانت هذه الاجابة الأخيرة هى السليمة فما هو الوزن النسبى لكل متغير ؟ وهكذا . ومن الواضح بطبيعة الحال أن المشكلة ليست هينة ، وأنها مالم تواجه بأقصى قدر من الدقة العلمية يمكن أن تحرف نتائج التحليل .

ب ـــ مناقشة عامة لظاهرة القيادة فى النظام القومى العربى :

أثيرت فى سياق مناقشات الندوة قضية هامة تتمثل فى أن بعض المشاركين قد شككوا أصلاً فى وجود الظاهرة موضوع النقاش ، وبالنسبة لهم لم يحدث أصلاً تغير فى الأدوار القيادية داخل النظام القومى العربى لسبب بسيط هو أن ذلك النظام لم يشهد لا فى الستينات ولا بعدها قيام دولة عربية بما يمكن تسميته بالدور القيادى ، بمعنى قيادة متماسكة تلعب دوراً محدداً فى نظام متماسك ، فالقول بوجود قيادة مصرية فى عهد عبد الناصر أو حقبة سعودية بهذا المعنى يتضمن تبسيطاً للأوضاع ، كأنه فى كل مرحلة كانت هناك قيادة بالذات تحدد المسار الأساسى للوطن العربى فى هذه المرحلة ، وحقيقة الأمر أنه

لا فى فترة عبد الناصر ولا فيما يسمى بالحقبة السعودية كانت توجد قيادة بالمعنى السابق .

ففى فترة زعامة عبد الناصر كانت هناك تحديات لهذه القيادة من مختلف النظم العربية فى مواقف كثيرة ، ففى عراق نورى السعيد كان هناك تحدٍ لسياسة عبد الناصر تجاه الأحلاف الغربية ، وفى عراق عبد الكريم قاسم ثار صراع بين الحكومتين العراقية والعربية المتحدة ، ولعل الموقف فى أعقاب انفصال سوريا من أهم الأمثلة بهذا الشأن ، إذ تكاد مصر فى هذه الفترة أن تكون قد حوصرت فى الجامعة العربية ، وكان ذلك يمثل تحدياً لزعامة عبد الناصر ، ومحاولة لمحاصرته وتصفية قيادته ، وبعد الثورة اليمنية فى ١٩٦٢ حدث تحدٍ سعودى لهذه الثورة التى القى عبد الناصر بثقله العسكرى والسياسى خلفها ، وكذلك حدث تحدٍ لسياسة عبد الناصر تجاه الصراع العربى — الإسرائيلى فى ١٩٧٠ وقبل وفاته مباشرة ومن منظمة التحرير الفلسطينية بالتحديد ، ومن ثم فانه يمكن اذن أن تكون فى الوطن العربى دولة ذات وزن ، ولكن لاتوجد دولة تحدد المسار . كذلك فإن التغير فى الأوزان النسبية بعد ذلك ، والذى أدى الى أن يكون للسعودية وزن أكبر فى القرار العربى لايجب أن يجعلنا نسمى الحقبة كلها بالحقبة السعودية بنفس الطريقة التى لايمكن لنا بها تسمية الحقبة التى سبقتها بالحقبة الناصرية .

وقد تحدث مشارك ثان مؤيدا للخط العام للتحليل السابق ، فقد أشار إلى اعتقاده بعدم وجود قيادة عربية لا فى فترة عبد الناصر ولا فى فترة بروز السعودية لسبب بسيط هو أن الزعامات التى برزت لم تكن تعتمد على منظمات شعبية ، ولذلك فعندما توفى عبد الناصر حدث انحراف تام عن مساره ، كذلك فإن السعودية قد تؤثر على دول تحتاج للمعونة ، لكنها ليست مركز قيادة ، واذا كان لابد من الحديث عن زعامة فإن مصر منذ القدم مؤهلة لأن تقود المسار العربى ، ولا يوجد غيرها لعدة عوامل ، ولكن القيادة المصرية تحتاج إلى أن يتوفر لها الشرط السابق الإشارة اليه وهو وجود رابطة بين الشعب والقيادة ، ومن ثم فإذا كان من الواجب الحديث عن الزعامة والقيادة فليكن محور الحديث هو كيف نوجد رابطة بين الشعب وقيادته .

كذلك أفاض مشارك ثالث فى نفى وجود قيادة مصرية للأمة العربية فى عهد عبد الناصر ففى رأيه أن هناك شيئاً من التصور غير الدقيق للتماسك الذى كانت تعيشه الأمة العربية فى عهد عبد الناصر ، قيمة مبالغة فى تقدير درجة هذا التماسك ، إذ أنه من الناحية العملية لم تكن هناك حياة قومية مستكملة الشروط فى عهد عبد الناصر ، وإنما كان هناك شىء يمثل « نصف حياة » ، ويمكن القول بأن صاحب هذا الرأى قد أرجعه لسببين : أولهما هيكلى يتعلق بالعلاقة المصرية — العربية ككل ، والثانى يتعلق بقيادة عبد الناصر .

أما السبب الهيكلى فقد أشار بصدده إلى أن هناك نزعة قوية فى البلاد العربية ضد مصر ، فهناك

حقيقة كبيرة تسمى مصر فى البلاد العربية ، ولكن هناك شيئاً آخر اسمه العداء لمصر أو المحور المعادى لمصر ، وقد عرفت هذه الظاهرة فى كل العهود ، فعندما تكون مصر تقدمية يكون هناك محور محافظ ضدها ، والعكس صحيح ، وهذا الشيء لايعكس مجرد التخوف من مصر أو النظام المصرى ، وإنما هو شيء عميق ليس المجال مناسباً لتحريه ، وإن كان من الواضح أن ثمة جهوداً ثقافية واقتصادية ، وتركيزاً حكومياً وشعبياً ومن جانب أصحاب المصالح والقبليات والعشائريات فى اتجاه حدوثه وتكريسه حتى صار بهذا الوضع .(٥٦)

وفيما يتعلق بقيادة عبد الناصر من الواضح أن المشارك أراد الإشارة الى عدم قدرة هذه القيادة على إيجاد الأداة المناسبة والصيغة الملائمة لقيادة الوطن العربى ، وقد ضرب مثالاً بالوحدة المصرية ــ السورية (١٩٥٨ ــ ١٩٦١) ، وكيف ظهر منذ اليوم الأول لقيامها ارتباك شديد فى طريقة إدارتها ، وبرز بوضوح تام عجز القيادة الموجودة فى مصر عن تفهم حقوق الآخرين من الجماعات والأحزاب والعرب الآخرين بصفة عامة ، ولو كان عبد الناصر قومياً وكانت قيادته قيادة قومية لأوجدت الأداة والصيغة التى تعالج كل السلبيات ولاتكون فرساً تركب عليه الصيغة المصرية ، وإنما يجب إيجاد العربة التى يقودها أكثر من جواد لتناسب كل الأقطار ، وتواجه الحساسيات ، وتمكن من الحديث عن حياة قومية ، وهكذا لم تكن القيادة المصرية فى يوم من الأيام هى القيادة القومية العربية السليمة المهيأة بالشكل المناسب .

وقد أثارت الآراء السابقة ردود فعل متنوعة ، فأشار أحد المشاركين إلى أنه وإن كانت لاتوجد قيادة مطلقة فى أى مكان إلا أنه يتجه إلى تأييد الرأى القائل بوجود قيادة عربية ، وقد رأى هذه القيادة متمثلة بالذات فى مصر ، فالوطن العربى له مركز ثقل طبيعى وتاريخى هو مصر ، وحتى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ كان لها وزنها ، فهى الدولة فى الوطن العربى قبل أن توجد الدول بالمعنى الصحيح ، وفى هذا الإطار جاء عبد الناصر بآرائه السياسية والكاريزما التى تمتع بها ليلعب الدور الذى لعبه ، وقد أكد هذا المشارك على أن دور عبد الناصر قد استند إلى وزن مصر ، وأعرب عن اعتقاده فى أنه لو كان قد ظهر فى بلد غير مصر لما لعب نفس الدور، فالوطن العربى مليء بحركات وتنظيمات وقيادات لم يبرز منها أحد لأنه لم يخرج من مصر ، وأية جهة تريد أن تلعب دوراً عربياً لابد أن تحاول الانطلاق من مصر أو الارتباط بها ، وأشار إلى أن دور السعودية فى الماضى على سبيل المثال إنما كان يعود لارتباطها وتحالفها التقليديين مع مصر فى مواجهة الهاشميين ، ولم يكن لثقل السعودية بذاتها .

وأكد مشارك ثان أن التوجه الرئيسى للمنطقة العربية فى الخمسينات والستينات كانت تحدده مصر ، ولم يجرؤ نظام عربى إلا أن يسايره بشكل أو آخر وإلا سقط ، وإن وجود تحديات لاينفى وجود توجه بعينه هو الذى ساد فى النهاية ، وأن مصر قد فشلت فى قيادة الوطن العربى عندما طرحت القضية

الاجتماعية ، وتصورت أن ماحدث فى مصر يمكن أن يصبح اهتماماً شاملاً(٥٧) ، ولعل هذا يتسق مع ما أبداه نفس المشارك من تحفظ على أن تكون القيادة المصرية للوطن العربى مسلماً بها بغض النظر عن العوامل الأخرى ، فقد شهدت السبعينات عدم قدرة من القيادة المصرية على ممارسة دور زعامة ، وذلك عندما تصور الرئيس المصرى فى ذلك الوقت أنور السادات أن القيادة المصرية للوطن العربى مسألة مفروغ منها سواء قام بممارسات لهذا الغرض أم لا ، وسواء كانت خطواته تتفق مع الاتجاهات العامة فى هذا الوطن أم لا . غير أن نفس المشارك اتفق مع الآراء التى نفت عن السعودية القيام بدور قيادى من ذات الطبيعة التى توفرت للدور المصرى فى الخمسينات والستينات ، ففى حقبة السبعينات وبعدها لامفر من الحديث عن ظاهرة تعدد المراكز فى النظام القومى العربى .

وأخيراً أشار أحد المشاركين إلى أن دور مصر القيادى بالنسبة للعرب أقوى من الدور الأمريكى بالنسبة للكتلة الغربية ، وذلك لأن الولايات المتحدة وإن تفوقت على باق الدول الغربية فى القوة العسكرية والاقتصادية لاتستطيع الادعاء بأن ثقافتها مسيطرة بعكس مصر ذات الحضور الثقافى القومى فى الوطن العربى ، ويمكن أن ينسحب نفس التحليل الخاص بغياب الحضور الثقافى على الدور السوفيتى بالنسبة لأوربا الاشتراكية ، وقد وفرت الظروف بالنسبة لمصر قوة عسكرية ضخمة بالمقارنة مع باق الأقطار العربية ، فضلاً عن أن مصر كانت يوماً ــ ولم يكن هذا اليوم ببعيد ــ أغنى دولة عربية ، ومع ذلك كله فقد ظل الدور المصرى ذا طبيعة حضارية حتى بدأ عبد الناصر يعمل ضد الاستعمار ومن أجل رفاهية الشعوب بلغة يفهمها المواطن العربى ويتجاوب معها ، ولم يكتف عبد الناصر بهذا وإنما قدم مساعدات مادية ومعنوية للحركات التحررية ومن هنا ولدت القيادة المصرية للوطن العربى ولادة حقيقية .

ويمكن القول بأن المشاركين فى الندوة قد ارتضوا فى نهاية هذا النقاش بوجود ظاهرة القيادة فى النظام القومى العربى ، وإن لم يكن على نحو مطلق بما يسمح بقبول وتفهم كثير من التحديات الهامة التى واجهتها الوحدات التى اضطلعت بالدور القيادى فى هذا النظام ، ويسمح لنا هذا بالانتقال إلى نقطة أخرى تتعلق بطبيعة التحولات التى حدثت فى الأدوار القيادية داخل النظام وإلى أى مدى يعتبر النفط مسئولاً عنها .

جـ ــ طبيعة التحولات القيادية فى النظام القومى العربى ودور النفط فيها :

يمكن تبين مجموعتين من الآراء التى أدلى بها المشاركون فى هذا الموضوع ، الأولى مجموعة من الآراء حاول أصحابها بصورة أو بأخرى وبدرجة أو بأخرى التقليل من دور النفط فى هذه العملية ، والمجموعة الثانية أكدت وجود دور ما للنفط فى هذه العملية بغض النظر عن طبيعته أو درجته .

وفيما يتعلق بالآراء التى حاولت التقليل من دور النفط بصدد الظاهرة موضوع الدراسة يمكن أن نقول إنها بصفة عامة سعت إلى إثبات وجهة نظرها من خلال قناتين اثنتين الأولى تتعلق بالدور القيادى المصرى والثانية بالدور القيادى السعودى .

فأما الآراء المتعلقة بالدور القيادى المصرى فقد حاولت أن تثبت انتفاء تأثير النفط على الأدوار القيادية فى النظام القومى العربى إما بالقول بأن الدور القيادى المصرى لم ينته أصلاً ، أو تأكيد أن انتهاءه لايرجع إلى عامل النفط .

وبخصوص تلك الآراء التى نفت أن يكون الدور القيادى المصرى للوطن العربى قد انتهى ، ذهب بعض المشاركين إلى أن مصر مازالت تحتل مركز القيادة فى النظام القومى العربى على الرغم من كل ماحدث ، فهى مازالت القوة الأساسية فى ذلك النظام ، ولاشك أن غيابها قد ترك تأثيراً واضحاً على الساحة العربية ، وقد ضُرب المثل فى هذا الصدد بأحداث لبنان فى الثمانينات ، وما إذا كان ممكنا ان تحدث لو كانت مصر تمارس دورها القيادى .

وإذا كانت الآراء السابقة توافق ضمناً على غياب الممارسة المصرية للدور القيادى فإن ثمة آراء أخرى ذهبت صراحة إلى أن هذه الممارسة قد استمرت حتى فى عصر مابعد طفرة النفط سواء وافقنا أم لم نوافق عليها ، فقرار حرب ١٩٧٣ لم يكن قراراً نفطياً ، ولم تكن لدول النفط علاقة به ، وقوة النفط لم تحل دون أن يتخذ السادات قرار السفر إلى إسرائيل عام ١٩٧٧ ، وقد روى أحد المسئولين المصريين السابقين أنه عندما اقترح على السادات — قبل إعلان قراره بالسفر إلى اسرائيل — أن يجتمع مع القيادة السعودية لإخبارهم بالفكرة لم يره ثائراً كما رآه فى تلك المرة ، وأنه رفض الاقتراح بشدة مؤكداً أن هذا الموضوع خاص بمصر ، واستدل من ذلك على أن قوة النفط لم تكن تلعب دوراً فى قرار السادات[٥٨]

وبالإضافة إلى ماسبق اعترف عدد آخر من المشاركين باختفاء دور مصر القيادى ، لكنهم نفوا أن يكون للنفط دخل فى ذلك ، فذهب بعضهم إلى تفسير تدهور واختفاء هذا الدور بهزيمة ١٩٦٧ أمام إسرائيل ، أو بوفاة الرئيس عبد الناصر فى ١٩٧٠ ، أو بما كشفته الهزيمة أو ممارسات مابعد عبد الناصر من ضعف فى النظام المصرى ، فالقضية ليست أن مجىء الثروة هو الذى أدى إلى تصفية الثورة ، كما ذهب البعض ، وإنما أن ضعف الثورة وهزيمتها هو الذى أتاح تغير موازين القوى ، ومن ناحية أخرى ذهب آخرون إلى أن اختفاء الدور القيادى المصرى بدأ اعتباراً من عام ١٩٧٧ بعمل سياسى محض لادخل للنفط فيه ، فثمة عناصر تؤهل الدولة للعب الدور القيادى ، وإذا وجدت بدون النفط وجد الدور القيادى ، وبطبيعة الحال فإن النفط يمكن أن يزيد التأثير ولكنه لايوجد الدور القيادى ، وماحدث فى الحالة المصرية — وهى حالة نموذجية لما سبق أى لتوفر عناصر قوة تؤهلها للعب دور قيادى بدون

النفط ــ أن الدور القيادى استمر قائماً حتى فقدت مصر أحد عناصره الهامة وهو وجودها فى « الخندق العربى » ، فعندما خرجت من هذا الخندق بسبب قرار السادات بالسفر إلى اسرائيل فى ١٩٧٧ وماتلاه انتهى الدور القيادى المصرى ، فهو لم ينته إذن بسبب النفط ، وإنما لسبب سياسى .

وبخصوص الآراء التى حاولت أن تقلل أثر النفط على الظاهرة موضوع المناقشة بملاحظات تتعلق بالدور السعودى يلاحظ أن معظم هذه الآراء ذهبت إلى نفى وجود هذا الدور أو التقليل من أهميته ، بينما ذهب أحد المشاركين إلى التقليل من أثر النفط على الدور السعودى .

وبالنسبة للآراء التى نفت وجود دور سعودى أو قللت من أهميته ذهب أحد المشاركين إلى أن النفط لم يؤد إلى ظهور قيادات عربية جديدة ولا حتى على مستوى جزئى ، فدور السعودية أو غيرها من الأقطار النفطية سواء المحافظة منها أو الثورية ليس قيادياً ، وإنما يوجد الآن فراغ قيادى ، ووافق مشارك آخر على هذه المقولة ، فتضاؤل وغياب دور مصر فى الوطن العربى أدى إلى اختلال فى التوازن لم يستطع قطر نفطى واحد أو كل الأقطار النفطية مجتمعة أن تملأه ، وكل ماحدث هو زيادة نسبة أهمية بعض الأدوار ، ولكن مع بقاء العجز عن تقديم بديل ، وسوف يبقى الوطن العربى حائراً وفاقداً لتوازنه مالم يرجع لمصر دورها القيادى ، وأشار مشارك ثالث إلى أنه مع وجود تأثير للنفط على النظام القومى العربى فإن هذا التأثير ليس دليلاً على تحول القيادة إلى الأقطار النفطية فى السعودية والخليج ، لأن هذا التحول لايمكن أن يحدث تحت تأثير عنصر واحد هو المال خاصة وأن السعودية لم تترجم قوتها النفطية إلى قوة حقيقية ربما باستثناء عهد الملك فيصل بالنظر إلى رؤيته التاريخية ، وذلك فضلا عن فقدانها النسبى للاستقلال فى الحركة بسبب علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، وتشير دلائل كثيرة إلى أن مايبدو للبعض ضغطاً سعودياً على المستوى العربى لايعكس أى وزن قيادى ، فعلاقة السعودية وسوريا مثلا قائمة على ابتزاز الطرف الثانى للأول ، ومن جانب آخر فإن السعودية ليس لها أدنى تأثير على القرار الفلسطينى فبينما تستطيع مصر حتى فى ظل أوضاعها الحالية أن تقنع الفلسطينيين ببعض الأمور فإن السعودية لاتستطيع ذلك ، وقد ذكر صاحب هذا الرأى أنه سمع مؤخراً نقلاً عن مصادر الخارجية الأمريكية أن كثيراً من عدم الرضا عن السعودية يرجع إلى أنها « تقدم الطعم ولاتنال شيئا من السمك » .

وثمة رأيان أخيران يمكن اعتبار أنهما قد ساهما فى التقليل من أثر النفط على ظاهرة تغير الأدوار القيادية فى النظام القومى العربى ، وقد أشار هذان الرأيان إلى أن الحديث عن دور سعودى سوف يكون قفزاً على الواقع إذا اعتبر أن السعودية قوة نفطية فقط ، فى حين ان السعودية منذ ماقبل طفرة النفط فى ١٩٧٣ بل وتاريخيا كان لها دور مهم فى المنطقة لأسباب تاريخية وأيديولوجية ، وكذلك لوضعها الجيوبوليتيكى فى شبه الجزيرة .

وقد أثارت الآراء السابقة جميعها ــ والتى ذهبت بصورة أو بأخرى إلى التقليل من أثر النفط على تغير الأدوار القيادية داخل النظام القومى العربى ــ ردود فعل محددة فى الاتجاه المضاد ، وكان أوضح تعبير عن ردود الفعل هذه هو تلك العبارة التى أوضح بها أحد المشاركين رفضه للآراء التى ذهبت إلى نفى وجود أثر للنفط على الأدوار القيادية فى النظام ، فالقول بمثل هذه الآراء وفقاً له « يقدم أطروحة لامثيل لها فى التاريخ ، وهى أن صاحب الثروة لايملك نفوذاً » ، فالثروة تمارس تأثيرها ولو على نحو غير مباشر ، وهو تأثيرها على المناخ العام للعلاقات العربية ، فالمناخ الذى يأخذ فيه صانع القرار المصرى قراراته مثلاً قد تغير ، فصانع القرار هذا واع بتأثير السعودية دون أن يقال له هذا صراحة ، أى أن النفط قد غير من قواعد اللعبة السياسية فى النظام القومى العربى .

وإذا كان هناك اتفاق بين ردود الفعل هذه على حتمية وجود تأثير للنفط على الأدوار القيادية فى النظام القومى العربى فقد كان هناك تنوع فى الطرق التى صور بها هذا التأثير ، فهناك من رأى أننا يمكن أن نكيف هذا التأثير باعتبار أن دول النفط وإن لم تكن قائدة إلا أنها تلعب دوراً أساسياً ، فالعالم العربى قد أصبح عالماً نفطياً ، ويتضح هذا إذا أخذنا فى اعتبارنا تأثير أموال النفط عن طريق المساعدات والعمالة بحيث أن سعر النفط فى الخليج مثلاً يؤثر تأثيراً مباشراً على كل الأقطار العربية ، ولايمكن إهمال تأثير أموال النفط على مايحدث فى لبنان مثلاً أو على منظمة التحرير الفلسطينية ، ويمكننا إذا أردنا أن نتنبأ بسلوك بعض الأقطار العربية نتيجة اعتمادها على المساعدات النفطية ، وهكذا . وهناك من عبر عن نفس الفكرة تقريبا بصورة أخرى بالقول بأن الثروة النفطية قد أدت إلى تعدد المراكز فى النظام القومى العربى بحيث أنه حتى لو استعادت مصر مركزها فى هذا النظام ــ وهو أساس دورها القيادى فى المرحلة السابقة ــ قد لاتستطيع أن تستعيد نفس نفوذها ، وهناك من رأى أن النفط قد خلق مركز ثقل فى النظام القومى العربى لايتجسد فى دولة بعينها .

ومن ناحية أخرى خفف البعض مع تسليمهم بأثر النفط على الأدوار القيادية فى الوطن العربى ــ من هذا الأثر ، فكان النفط فى رأى هؤلاء مجرد سبب من الأسباب المتعددة التى أدت إلى هذا التغير ، ففى الوقت الذى تصاعدت فيه قوة النفط حدث ضعف فى مواقف دول أخرى نتيجة لأوضاع سياسية داخلية مكنت من تغيير توازنات القوى العربية ، وفى صياغة أخرى ظهر مزيد من التقليل لدور النفط بحيث أشير إلى أنه مع الاعتراف بتأثير الثروة النفطية فإن العامل الحاسم فى تغير الأدوار القيادية كان يعود أساساً للنظام القائد (النظام المصرى) فى مرحلة ماقبل طفرة النفط أكثر مما يعود إلى الظروف الأخرى .

ويفتح التسليم بوجود أثر للنفط على تغير الأدوار القيادية فى النظام القومى العربى ــ أياً كانت درجة تقدير هذا الأثر ــ الباب للحديث عن الأدوار القيادية الجديدة التى أوجدتها الثروة النفطية أو ساهمت فى خلقها ، وعلى رأسها بطبيعة الحال الدور السعودى .

ويلاحظ بروز نظرة نقدية حادة لهذا الدور من خلال مجموعة الآراء التى أبديت بصدده ، وبادىء ذى بدء فقد حرص أكثر من مشارك على رفض تكييف الدور السعودى بأنه يعبر عن حقبة سعودية فى الوطن العربى ، وإنما هو يعبر عن مركز ثقل ، ثم أوضح عدد من المشاركين مايعتبرونه أوجه ضعف أو عيوب فى الدور السعودى ، فالسعودية كما سبقت الإشارة تفتقد ظاهرة تكامل عناصر القوة ، وبالذات تفتقر إلى العنصر البشرى الذى يمثل أساس قوة أية دولة من الدول ، ولهذا كله فان السعودية لاتستطيع أن تبادر بسياسات معينة ، ولكنها تستطيع فقط أن تكون قوة مساعدة فى تنفيذ سياسات بادر بها غيرها ، وسوف تتضح هذه النقطة أكثر بتحليل مادار فى الندوة بخصوص العلاقات السعودية ــ الأمريكية ، أو بعبارة أخرى القيد الأمريكى على الدور القيادى السعودى .

وقد أثارت مسألة العلاقات السعودية ــ الأمريكية وما تمثله من قيود على الدور السعودى نقاشاً بين المشاركين ، فهناك من رأى أن الدور السعودى يرتبط بالغرب والولايات المتحدة بالذات ، لأن النفط ينتج ويسوق أمريكياً ، لأن المستهلكين أمريكيون أو خاضعون لهم ، ومن هنا فإن ثمة دوراً مهماً للغاية للولايات المتحدة فى فرض ماتريده سياسياً على السعودية ، ليس لأن السعودية تكمن فى طبيعة قياداتها الضعف والعمالة ، وإنما لطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية ، وللسرعة التى تمت بها الطفرة النفطية مما زاد من الاعتماد السعودى على الولايات المتحدة الأمريكية ، غير أن هناك من خفف من هذه الصياغة ، فاعتبر ــ من موقع الممارسة السياسية مع السعودية ــ أن القرار السعودى يأخذ بعين الاعتبار وعلى نحو مستمر الموقف الأمريكى ، وهو فى كثير من الأحيان يتبع الاستراتيجية الأمريكية ، ولكن فى نفس الوقت فإن ثمة هامشاً من الاستقلالية يبقى للدور السعودى ، وهذا الهامش يظهر فى الصراع العربى ــ الإسرائيلى . حيث يؤيد السعوديون مثلاً التضامن العربى والتسليح العربى وما إلى هذا ، ولكن حتى فى هذه المسألة يلاحظ أنه إذا كان النصر العربى سيأتى بصورة أو أخرى بمساعدة الاتحاد السوفيتى أو بواسطة دول راديكالية فإن السعودية يكون لها موقف آخر تماماً يقربها من الموقف الأمريكى ، وعموماً يلاحظ أن هامش الاستقلالية هذا يتسع ويضيق حسب ظروف معينة ، وبما لايتناقض مع الموقف الأمريكى قدر المستطاع .

وقد حظيت الأدوار القيادية الأخرى غير الدور السعودى باهتمام أقل إلى حد ملحوظ ، وإن كان أكثر من مشارك قد اهتم بالحديث عن الدور العراق ، فانتقد البعض عدم الاهتمام بمناقشة هذا الدور خاصة وأن إمكانياته واسعة إذا تذكرنا أن العراق يتمتع إلى حد كبير بتكامل عناصر القوة . وقد أوضح بعض المشاركين مدى حماس العراق للعب هذا الدور القيادى فى نهاية السبعينات عندما اتبعت القيادة المصرية سياستها الجديدة تجاه اسرائيل ، وانعكاس ذلك على الموقف المتشدد الذى اتخذته العراق من مصر بعد عقد اتفاقيتى كامب ديفيد فى ١٩٧٨ ، وكذلك ناقش آخرون الأثر الفادح الذى مارسته الحرب مع إيران على الطموحات العراقية للعب دور قيادى، وكيف لعب الغرب دوراً ولو غير مباشر فى جر العراق إلى الحرب عن طريق التهويل فى درجة تفوقه عسكرياً على إيران .

المبحث الثالث

ظهور نظام فرعى جديد

١ ــ تحليل الأدبيات المنشورة :

أ ــ مجلس التعاون الخليجى كنظام فرعى :

كثرت المقالات والأبحاث والكتب التى تتناول منطقة الخليج العربى وتصورها على أنها نظام فرعى فى إطار النظام القومى العربى ، وقد استخدمت إحدى الدراسات تسمية « الخليج العربى النفطى » ، واستخدمت كذلك مفهوم « العربية النفطية » بحيث يعنى كلاً من الكويت والسعودية والإمارات ، وقطر والبحرين ، وقدمت هذه الدراسة فرضاً أولياً مؤداه أن « العربية النفطية » أصبحت تمثل نظاماً جانبياً أو فرعياً فى إطار الوضع العربى العام سواء من حيث علاقاتها العالمية والأمنية ، أو من حيث تحولاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية منها والخارجية ، وأن هذا النظام الفرعى أصبح يمتلك فى السياق العالمى المعاصر مميزات من القوة كالوضع الاستراتيجى والاحتياطى النفطى والعائدات النفطية المالية مايؤهله أن يلعب دوراً متعاظماً على المسرح الدولى ، إلا أن عوامل القوة تلك تشوبها عناصر ضعف ظاهرة تعوق فاعلية هذا الدور سواء فى قلة عدد السكان ومايصاحبها من استيراد مكثف للعمالة الأجنبية ، أو قلة الخبرات المحلية وماتعنيه من نقص التدريب وعدم الوفاء بخطط التنمية الموضوعة ، ويضاف إلى ذلك التفكك الإقليمى ومشروعات تنموية انفجارية أو مشروعات الدفعة الكبيرة فى القطر الواحد مما يسبب مجموعة من اختلال التوازنات الاقتصادية والاجتماعية بالغة الأثر .(٥٩)

ولعل الإحساس الملح بعناصر الضعف هذه هو مادفع هذه البلدان بالإضافة إلى عمان إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجى فى مايو (آيار) ١٩٨١ ، ويلاحظ أنه إذا كانت الرغبة فى تحقيق مستوى أعلى من الحماية الذاتية فى مواجهة الأخطار المتزايدة خاصة بالنظر إلى الثراء النفطى الهائل هى التى دفعت هذه البلدان إلى تكوين تجمع فيما بينها فإن التقارب الاجتماعى وتشابه أنظمة الحكم ومن ثم ترابط المصالح سياسياً وأمنياً عوامل قد لعبت دوراً حاسماً فى استبعاد العراق من هذا التجمع (بافتراض أن أساسه التجمع النفطى) وكذلك استبعاد اليمنين (بافتراض أن أساسهما جغرافى) .

ويبدو مفهوماً فى هذا الإطار التحفظ الذى أبداه المسئولون العراقيون إزاء انشاء مجلس التعاون الخليجى على أساس أن العراق مقتنع بإطار الجامعة العربية ، وأن مثل هذا المجلس ينبغى تنفيذه ضمن ذلك الإطار ، ومع ذلك فقد أوضحوا أن العراق لن يقف ضد المشروع . أما الجمهورية العربية اليمنية فثمة مؤشرات على أنها اعتبرت عدم دعوتها للمشاركة فى المجلس إساءة لها ، واتهمت الدول الخليجية بالاتجاه نحو خلق كيانات اقليمية يمكن أن تهدد التضامن العربى ، وقد ردت عملياً بتكثيف اتصالاتها الدبلوماسية بكل من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والعراق ، وبالنسبة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فقد رد رئيسها بطرح صيغة اجتماع قمة لدول الجزيرة العربية والقرن الأفريقى من أجل وضع تصور عام للأمن فى المنطقة .

وإذا كانت هذه هى ردود فعل الأطراف المعنية مباشرة بالموضوع فان التقارير قد ذكرت أيضاً أن أطرافاً عربية أخرى كسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية لم تتحمس بدرجة كبيرة لقيام مجلس التعاون الخليجى خوفاً من أن يؤدى ذلك إلى إعادة ترتيب الأولويات بالنسبة لأوضاعه ، أو يؤدى إلى شغل اهتماماتها وتركيزها على الأمن فى الخليج مما يؤثر على القضية الفلسطينية وتطوراتها .

وعلى المستوى العربى العام رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية بإنشاء المجلس ووصفه بأنه خطوة رائدة فى صرح العمل العربى ، ودعا إلى إقامة هيئة مماثلة بين دول المغرب العربى ، ومع ذلك نقلت بعض المصادر أن هناك شعوراً بشىء من الإستياء فى الجامعة العربية لأن المجلس قد تشكل خارجها[٦٠] .

ب ـــ رؤية نقدية للمجلس :

أشارت إحدى الدراسات إلى المخاطر المتضمنة فى نشأة هذا المجلس على مستقبل الجامعة العربية على أساس أن قيامه يشكل فى حقيقته أمل هذه المجموعة فى أن تجد الإطار المؤسسى الذى تلجأ إليه إذا شعرت بضرورة الانعزال والتقوقع ، أو الانطلاق منه إلى نظام إسلامى أو شرق أوسطى أوسع من النظام

العربى ، ولذلك فإن الجامعة العربية ــ وفقاً لهذه الدراسة ــ سوف تواجه قريباً مأزقاً خطراً ، إذ أن اتجاه بعض أعضائها المحبذ لسياسة المواجهة مع الدول النفطية ــ أى مواجهة تأخذ شكل القومية مقابل الثروة المالية ــ قد يقود رأساً إلى انفراط الجامعة ، ومن ناحية أخرى فإن السكوت وافساح المجال أمام هذه الدول لتضع نظاماً وتنظيماً مستنداً إلى فعاليات وآليات حماية من خارج النظام قد يقود هو الآخر إلى النتيجة نفسها ، وكلا الاحتمالين يعود بالضرر المؤكد على أمن ورخاء الأمة العربية(٦١)

كذلك أفاضت دراسة أخرى فى تحليل هذا المجلس سواء من زاوية مدى تماسكه ، أو علاقته بالغرب الرأسمالى ، فأما عن مدى التماسك داخل المجلس يلاحظ أن الدراسة قد شككت فى وجود هذا تماسك فى المسألة التى يفترض أنها أساس وجود المجلس وهى النفط ، فعلى الرغم من أن الورقة الملحقة بالوثيقة التأسيسية لمجلس التعاون تتحدث عن سعى الدول الأعضاء لإقامة تعاون وتنسيق شامل فيما بينها فى جميع المسائل الاقتصادية ، ومع أنها نصت على انشاء لجنة خاصة بالنفط بغرض تنسيق السياسات المتعلقة بالانتاج والتصدير والأسعار ، إلا أن هذا التعاون على صعيد الواقع لايزال ــ وفقاً لهذه الدراسة ــ فى طور الأمانى ، فبينما تتجه بعض الدول فى المجلس لتخفيض حجم انتاجها اليومى من النفط كميات كبيرة (مثل الكويت) وتحافظ على سعر البيع الذى تتمسك به أغلبية دول الأوبك فإن دولاً أخرى (مثل السعودية) تتجه عكس ذلك ، فتزيد من كميات انتاجها ، وتغرق الأسواق بكميات هائلة من النفط ، وتبيع نفطها بأقل الأسعار مقارنة بدول الأوبك الأخرى ، فإذا كانت دول مجلس التعاون لاتبدو موحدة فى سياساتها النفطية علماً بأنها تعتمد أساساً فى دخلها القومى على عائدات النفط ، فكيف يمكن لها أن تحقق وحدتها أو على الأقل تعاونها الاقتصادى فى المجالات الأخرى(٦٢)

ومن ناحية أخرى فقد أشارت الدراسة إلى استمرار وجود مشاكل حدودية كثيرة بين دول مجلس التعاون تنتظر الحل ، وتوقعت أن تأخذ هذه المشاكل دفعة قوية فى المستقبل القريب ، وأبدت تشككها فى أن تكون دول المجلس ــ وفق معطياتها الحالية ــ قادرة على تجاوز نفوذ الشركات الأجنبية فى هذه القضية أو تجاوز الحساسيات الكامنة بين الأسر الحاكمة .(٦٣)

وأما بخصوص علاقة المجلس بالغرب الرأسمالى فقد وصفتها الدراسة صراحة بالتبعية ، فاستمرار الحياة داخل دول مجلس التعاون يقوم أساساً على حركة التصدير والاستيراد : تصدير النفط ، واستيراد كافة الاحتياجات بما فى ذلك الغذاء ، وهى حركة مربوطة عضوياً بالعالم الرأسمالى ، وقد أوردت الدراسة عدداً من المؤشرات الاقتصادية الدالة على هذه التبعية وانتهت إلى أن التبعية الاقتصادية التى تعانى منها دول المجلس فى علاقتها بالغرب تحد كثيراً من استقلال إرادتها السياسية ، كذلك انعكست هذه التبعية على برنامج المساعدات الخارجية لبعض هذه الدول ، فإن استراتيجية هذه الدول كانت ومازالت ــ وبالذات منذ ١٩٧٣ ــ تتمحور أساساً حول التدوير الدائم للموارد غير المستثمرة محلياً فى الاقتصادات

الغربية المعتبرة آمنة ، وحول الضخ الهامشى لجزء من هذه الموارد فى الاقتصادات العربية المجاورة ، ليس فى سبيل مشروع إنمائى حقيقى ، وإنما فى سبيل أهداف جغرافية — سياسية مرتبطة بأهداف الرأسمالية الغربية الحريصة على ضرب محاولات استقلال الوطن العربى ووحدته(٦٤) . وأخيراً فقد أشارت الدراسة إلى السياسة الدفاعية لدول مجلس التعاون على أنها مرتبطة عضوياً بالاستراتيجية الأمريكية فى الخليج والجزيرة العربية .(٦٥)

٢ — تحليل اتجاهات الندوة :

تأكيد التحول إلى نظام فرعى خليجى :

على الرغم من قلة مادار من نقاش بصدد هذا الموضوع فى الندوة إلا أنه اتجه فى الواقع إلى صميم المسألة ، وقدم أجوبة واضحة على الأسئلة التى تثيرها الأدبيات المنشورة ، وقد قدم أحد المشاركين تحليلاً متكاملاً لقضية ظهور نظام فرعى فى الخليج نتيجة النفط أيد فيه هذه المقولة ، وكان مما أعطى تحليله مصداقية كبيرة أن موقفه السياسى ليس مؤيداً لهذا التطور .

وقد بدأ هذا المشارك بالقول بأن ثمة تقارباً كبيراً فى منطقة الجزيرة بين الأقطار المنتجة للنفط (باستثناء العراق طبعاً) يكاد أن يكون قريباً من نشوء نظام فرعى ، وإن كان مدى اكتمال هذا النظام متروكاً للنقاش ، ولكن الوضع الآن بالقطع مختلف عما كان عليه فى الخمسينات والستينات ، وقد ضرب مثالين محددين لإثبات مقولته هذه يتعلق الأول بالتطور الذى طرأ على السياسة الكويتية ، والثانى بالسياسة النفطية لدول المجلس .

فأما بالنسبة للكويت فقد لاحظ أنها كانت تمثل فى الستينات مشكلة فى الأدبيات الغربية كمنتج كبير للنفط ، فقد كانت إما مترددة فى الانحياز الكلى للنظام المحافظ المرتبط بالغرب ، أو منحازة للمعسكر العربى التحررى ، وفى الواقع أن ثمة شواهد محددة على انحيازها لذلك المعسكر ، فقد كانت مركزاً لكثير من القوى الوطنية فى الخليج ، وبصفة عامة كانت الكويت مصدر مساعدة لكثير من الحركات الوطنية والقومية ، وكانت فى مواقفها بالنسبة للعمل العربى أقرب للمعسكر التحررى ، وكانت التعليمات التى تبلغ للمندوبين الكويتيين فى المحافل الدولية هى التصويت مع الإجماع العربى ، وهو ماكان يعنى فى بعض الأحيان على الأقل الوقوف إلى جانب المعسكر التحررى بزعامة مصر ، ولقد انتهى هذا كله الآن ، وأصبحت هناك شبكة أمن مترابطة ، وملاحقات لهذه العناصر والحركات ، صحيح أن الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون غير مقبولة فى الكويت ولكن جزءاً كبيراً منها منفذ فعلاً .

ومن ناحية أخرى فقد حدث تطور محدد فى السياسة النفطية لدول مجلس التعاون ، وقد سبق أن أشرنا إلى الرأى المنشور الذى تحدث عن الاختلافات والتناقضات بين السياسات النفطية لهذه الدول ، فقد كان من النادر أن تتفق هذه الدول على سياسة نفطية موحدة حتى أواخر ١٩٨٠ ، وحتى ذلك الوقت وقعت الكويت مع باق أقطار المنطقة ودول الأوبك وتبنّت السعر الأعلى بينما تبنّت السعودية والإمارات الحد الأدنى ، وقد أظهرت الاجتماعات الأخيرة أن الكويت لم تعد من الصقور ، وأنها على الرغم من خسارتها الواضحة من تخفيض الأسعار قد وافقت على تنزيل السعر ، وهو مايشير إلى وجود تنسيق نفطى بين دول التعاون الخليجى .

وربما كان الأهم من ذلك مأأشار إليه نفس المشارك من أن التطورات السابقة وغيرها التى تشير إلى بروز نظام فرعى « نفطى » فى الخليج ليست قاصرة على المستوى الحكومى ، وإنما هى لاتواجه أيضاً بالرفض التام من القواعد الشعبية والقوى الاجتماعية ، فمن الصعب على الذين ينادون بالتعاون العربى العام فى دول المجلس أن يجاهروا بعدائهم لمجلس التعاون ، وذلك لأنه يوجد قبول ، أو على الأقل لاتوجد معارضة نشيطة لهذا المجلس ، كذلك فإن الرأسمالية الناشئة فى الكويت مثلاً تنظر للسعودية كمجال للنشاط ، وبالتالى ترحب بهذا التطور ، وبالتالى فإن مجلس التعاون الخليجى ليس تطوراً شكلياً ، وقد لايكون حاسماً على المستوى العربى ، لكنه يمثل شيئاً بالنسبة لأعضائه ، وهناك قدر من النجاح بصدده ، وقد تكون طموحات قياداته أكبر مثل محاولة خلق قومية خليجية أو هوية خليجية ، وحتى هنا يمكن القول بوجود بذور لهوية خليجية بالفعل .

والخلاصة أن نظاماً فرعياً نفطياً قد برز فى منطقة الخليج ، ومع ذلك يلاحظ أن هذا المشارك الذى نقلنا عنه التحليل السابق لم يعتبر النفط عاملاً وحيداً فى بروز هذا النظام ، فثمة عوامل أخرى ساعدت على ذلك كغياب دور العراق ، والوضع العربى المفكك الراهن .

غير أن مشاركاً آخر قد اتجه لتقليل دور النفط كعامل أدى إلى بروز النظام الفرعى الخليجى ، وذلك لأن الأنظمة التى تشكل وحدات هذا النظام لها مايجمعها فيما بينها فى مواجهة باقى النظم العربية ، فهى عبارة عن نظم حكم عائلية متشابهة ، ولهذا فإن التقارب بينها كان سيحدث ــ وفقاً لهذا المشارك ــ بالنفط أو بدونه .

المبحث الرابع

الصراعات العربية ــ العربية

١ ــ تحليل الأدبيات المنشورة :

تثور علاقة الثروة النفطية بالصراعات العربية ــ العربية على مستويين أولهما يشمل النظام القومى العربى ككل ، والثانى يتعلق بصراعات جزئية ذات طابع ثنائى ، وسوف نتناول كلاً من هذين المستويين فيما يلى .

أ ــ المستوى الكلى :

فيما يتعلق بالمستوى الكلى للصراعات العربية ــ العربية يلاحظ أن التقارب فى المستويات الاقتصادية لأعضاء النظام القومى العربى كان أهم سمات هذا النظام فى مرحلة ماقبل الثروة النفطية ، وكان الفارق الثقافى هو أبرز الفوارق ، وقد أمكن إلى حد كبير بفضل حسن توزيع الموارد داخل النظام نقل الثقافة من أماكن ازدهارها إلى حيث كانت مطلوبة[٦٦] ، ثم أتت الثروة النفطية لتخلق انقساماً جديداً بين البلدان العربية أساسه المكانة الاقتصادية ، فقد كان للتصحيح الجزئى فى أسعار النفط سنة ١٩٧٣ آثار هامة على الأوضاع الاقتصادية للوطن العربى .

وأول ماكان للنفط من انعكاسات على الأوضاع الاقتصادية العربية هو الزيادة الكبيرة لما للدول النفطية العربية من وزن نسبى فى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية ، وهذا التزايد فى الوزن النسبى قد جعل القوة الاقتصادية للدول النفطية تزداد داخل الوطن العربى ، واقترن هذا التطور بازدياد التباين الهيكلى بين الاقتصادات النفطية العربية من ناحية واقتصادات الدول العربية غير النفطية من ناحية أخرى ، وذلك من عدة جوانب أهمها ضخامة التفاوت النسبى بين الأقطار العربية من حيث مستوى نصيب الفرد من الناتج القومى فيها ، وتزايد التفاوت بين مستويات وأنماط الاستهلاك بين الأقطار العربية بسبب التفاوت فى الدخول ، وانقسام الأقطار العربية إلى مجموعتين من حيث أوضاع موازين المدفوعات ، فالأقطار العربية النفطية باستثناء الجزائر حققت موازين مدفوعاتها فائضاً نتيجة لزيادة عوائد النفط إثر تصحيح أسعاره سنة ١٩٧٣ ، ونتيجة أيضاً للكميات الضخمة التى ينتج بها النفط لمواجهة احتياجات الاقتصاد العالمى ، وهذا الاختلاف بين النوعين من الأقطار العربية ، النفطية وغير النفطية ، فيما تحققه من متحصلات تصدير وفوائض فى ميزان المدفوعات وأرصدة أجنبية جعل البعض يميز بينها على أساس أن الأولى هى « البلاد العربية الغنية بروؤس الأموال » والثانية هى « البلاد العربية الفقيرة بروؤس الأموال » .(٦٧)

وعلى الرغم مما يتضمنه هذا الوضع نظرياً من إمكانيات للتعاون بين الأقطار العربية سواء انطلاقاً من مفهوم العروبة ، أو باعتبار أن كافة هذه الأقطار — نفطية وغير نفطية — تصنف ضمن قائمة البلدان المتخلفة فى العالم التى مازالت تعانى من مشاكل التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، فإن الشواهد المتاحة تشير بوضوح إلى أن هذا الانقسام قد لعب على العكس دوراً كمصدر للصراع بين هاتين المجموعتين من الأقطار خاصة وقد تطابقت حدوده مع حدود انقسامات أخرى ، إذ يرى البعض أن النفط — بغض النظر عن آثاره الإيجابية على الوطن العربى — قد أسهم عن طريق الانقسام السابق فى خلق تناقضات بين الأقطار العربية ، وكلما اتسعت الهوة بين الأقطار العربية النفطية وغير النفطية زادت التناقضات بينهما ، وزادت حدة المحاولة حول قضية المساعدات المقدمة من الأولى للثانية لاسيما أن الأقطار العربية الضعيفة عسكرياً هى فى غالبيتها الأقطار النفطية ، وأن الأقطار القوية عسكرياً هى فى غالبيتها غير النفطية .

فالأقطار العربية غير النفطية وفى مقدمتها دول المواجهة مع إسرائيل مقتنعة بحق أو بغير حق بأن المساعدات المالية التى قدمت لها ضئيلة لاتساعدها على التنمية وتضييق الهوة بينها وبين الأقطار العربية النفطية ، وتستند الأقطار العربية غير النفطية فى مطالبتها بالمزيد من المساعدات من الأقطار النفطية إلى مجموعة من الحجج أهمها :

أولاً — أن الأقطار غير النفطية وبالذات تلك التى تقع على خط المواجهة مع اسرائيل هى التى

تحملت أعباء هذه المواجهة ، وهى التى ستتحملها فى المستقبل أيضاً ، مع العلم بأن الخطر الإسرائيلى واحد على الكل .

ثانياً ــ أن اقطار المواجهة هى التى مكنت خلال حرب ١٩٧٣ الأقطار النفطية من تصحيح أسعار النفط فى تلك السنة .

ثالثاً ــ أن الأقطار النفطية لم توظف إلا نسبة ضئيلة من فائض أموالها فى الأقطار غير النفطية لأنها تفضل توظيف هذا الفائض فى الأسواق الأمريكية والأوربية ، ودول هذه الأسواق إما حليفة أو منحازة للعدو الصهيونى ، وهكذا فإن الأموال العربية تساعد بطريق غير مباشر العدو الصهيونى والقوى المؤيدة له بدلاً من أن تساعد دول المواجهة مع ذلك العدو .

وترد الأقطار النفطية بحجج لعل أهمها :
أولاً ــ أن رفع سعر النفط يرجع إلى أزمة الطاقة أى إلى قانون العرض والطلب أكثر مما يرجع إلى حرب ١٩٧٣ ، فكأن هذه الحرب كانت المناسبة التى أعلن فيها القرار ، أو على أقصى الفروض كانت السبب المباشر له وليست العامل الأصيل المفسر له .

ثانياً ــ أن الأقطار النفطية سبقت لتقديم مزيد من المساعدات والمعونات للأقطار غير النفطية ، غير أن تلك الأخيرة ليست لديها القدرة الاقتصادية والتكنولوجية لاستيعاب هذه الأموال الإضافية ، بل إن ضعف البنى الأساسية لهذه الأقطار إما بسبب الحروب المتتالية مع العدو الصهيونى ، أو اخفاق التجارب الاشتراكية فى بعض هذه الأقطار ، أو بسبب القيود البيروقراطية يجعل من الصعب تقديم المساعدات بالقدر الذى تطلبه هذه الأقطار ، فضلاً عن أنه يجعل نتائج المساعدات المقدمة فعلاً لاتظهر بسرعة مما يعطى الشعور لدى الشعوب العربية الكادحة بأن المساعدات غير كافية .

ثالثاً ــ أن الأقطار النفطية دون استثناء متخلفة اقتصادياً ، بل هى أكثر تخلفاً من بعض الأقطار غير النفطية ، فهى إذن فى أشد الحاجة إلى فائض أموال النفط للتعجيل بتنميتها .

ويستخلص مما سبق أن هناك أزمة قائمة بين الأقطار النفطية وغير النفطية ، بل إن هذه الأزمة سوف تزداد باتساع الهوة الاقتصادية بين المجموعتين(٦٨) ، بل لقد امتد الأثر الانقسامى للنفط إلى الأقطار النفطية ذاتها بسبب عوامل مثل التباين بينها فى عدد السكان ، فهى تنقسم إلى أقطار خفيفة السكان كالأقطار الخليجية باستثناء العراق وأخرى كثيفة السكان كالجزائر والعراق ، وأيضاً مثل العلاقات العالمية لبعض الأقطار بأحد قطبى النظام الدولى على حساب الآخر ، وهكذا . وتؤدى هذه

العوامل إلى خلافات متصورة بين الأقطار النفطية حول استراتيجيات التسعير ومستوى الانتاج وما إلى هذا .[٦٩]

ب ــ المستوى الجزئى :

أما بالنسبة للآثار الجزئية لمعامل النفط على ظاهرة الصراعات العربية ــ العربية فهى ترتبط عموماً بصراعات الحدود ، وسوف نرى أن النفط قد لعب هنا دوراً فى اتجاهين متضادين ، بمعنى أنه أدى حيناً إلى نشوء صراعات معينة أو تفاقمها ، وحيناً آخر إلى تسهيل التسوية السياسية لبعض الصراعات ، غير أنه يمكن أن نرى أنه عبر الزمن يخفت الدور الصراعى للنفط لحساب الدور التعاونى ، ويبدو أن التراكم الهائل للثروة النفطية هو المسئول عن ذلك .

إذ يلاحظ عموماً أن قضايا الحدود قد ثارت ، وبصفة خاصة بين الأقطار الخليجية ، مع تزايد عمليات التنقيب عن النفط واكتشافه بعد الحرب العالمية الثانية ، كما يلاحظ أن هذه القضايا لم ترتبط فحسب بالحدود البرية ، وإنما امتدت إلى المياه الإقليمية والجرف القارى ، وإن كانت هذه القضايا الأخيرة قد جاءت متأخرة زمنياً نظراً لأن استغلال النفط فى المياه قد أعقب استغلاله فى البر[٧٠] ، وفى هذا الإطار يمكن النظر إلى النزاع حول واحة البوريمى بين السعودية ودولة الإمارات ، والذى تعود بداياته إلى أوائل هذا القرن ، وإلى النزاع الكويتى ــ العراقى فى ١٩٦١ وما بعدها ، والنزاع بين عمان والإمارات فى ١٩٧٧ ومابعدها ، وهكذا ، إذ يلاحظ أن كافة هذه المنازعات ، وإن كان لايمكن الزعم بأنها منازعات نفطية بحتة ، أو حتى بالنسبة لبعضها منازعات نفطية على نحو أساسى ، إلا أن عامل النفط كان واضحاً فيها جميعاً حيث تضمنت كلها منازعات حول مناطق غنية بالنفط[٧١] ، وكما سبقت الإشارة فانه يمكن فى نفس الوقت اعتبار أن الثراء النفطى قد أسهم فى تسوية بعض المنازعات ، ولاشك انه ليس من قبيل المصادفة أن يكون عام ١٩٧٤ بالذات هو العام الذى تم فيه تسوية النزاع حول واحة البوريمى ، وبعبارة أخرى فان الثروة النفطية المتزايدة بعد ١٩٧٣ قد سهلت للطرفين المتنازعين ــ بالإضافة إلى عوامل أخرى بالتأكيد ــ تقديم تنازلات متبادلة أفضت إلى تسوية النزاع[٧٢] .

٢ ــ تحليل اتجاهات الندوة :

حول دور النفط فى تصعيد الصراعات العربية ــ العربية :

لم تثر قضية الصراعات العربية ــ العربية فى الندوة مناقشات مكثفة ، غير أن القدر القليل من الآراء الذى أبدى فى هذا الصدد قد وافق على الخط العام للتحليلات الموجودة فى الأدبيات المنشورة ،

والذى يمكن تلخيصه فى أن مناخ العلاقات العربية ــ العربية قد تغير من منظور وجود تناقض جديد فى الوطن العربى بين الأغنياء والفقراء .

وبالاضافة إلى ماسبق تساءل أحد المشاركين عما إذا كان النفط قد أدى إلى تصعيد الصراعات العربية ــ العربية بمعنى تجاوز هذه الصراعات للحدود التى لم تكن تتجاوزها قبلاً ، والتى سماها بالخطوط الحمراء ، فقد لاحظ أنه قبل السبعينات أو النصف الثانى من السبعينات كانت هناك خطوط حمراء لاتتعداها النظم العربية فى خلافاتها ، أما فى السبعينيات وبالذات فى نصفها الثانى فقد بدأت الأقطار العربية تتجاوز هذه الخطوط ، وقد ضرب عدة أمثلة على ذلك مثل تحشد الجيش السورى على حدود الأردن ، ووقوف سوريا إلى جانب إيران فى حربها مع العراق ، والصراع بين اليمنين ، وفى المغرب العربى . وكان مفهوماً أن مسئولية النفط عن هذا التصعيد تنبثق من أنه وضع فى أيدى الأقطار المالكة للثروة النفطية ، وكذلك تلك التى تأخذ شيئاً أو آخر من هذه الثروة سلاحاً جديداً . غير أن صاحب هذا الرأى قد حرص على طرحه فى صورة تساؤل كما توضح الصياغة ، وقد ختم تساؤله بالإشارة إلى احتمال أن يكون غياب الشقيق الكبير ــ يقصد مصر ــ مسئولاً عن ذلك ، أو لعلهما العاملان معاً .

وقد عقب مشارك آخر على هذا التساؤل ، فأشار إلى وجود شواهد ربما تؤيد تجاوز الصراعات العربية ــ العربية فى فترة الطفرة النفطية لحدودها التقليدية ، ولكنه تحفظ بأن هناك مايشير أيضاً إلى أن تجاوز الخطوط الحمراء ظاهرة ترجع الى ماقبل الطفرة النفطية ، فالصراع فى المغرب العربى يعود إلى أوائل الستينات ، وكذلك الصراع اليمنى الداخلى الذى تورطت فيه كل من السعودية ومصر ، وهكذا . ومن ناحية أخرى يمكن القول بأن دبلوماسية الدول النفطية المحافظة تعمل للتهدئة والتوفيق فى مناخ العلاقات العربية ، وذلك لأن مثل هذه الظروف تمثل بالنسبة لها ــ إن توفرت ــ ظروفاً مثلى للبقاء والاستمرار ، بعكس الحال فيما لو تصاعدت الصراعات العربية ــ العربية إلى النحو الذى ينمى الإمكانات الثورية فى الأقطار العربية المختلفة ، فسوف تكون النظم العربية المحافظة أول ضحية متصورة لمثل هذه التطورات ، مع ذلك فقد انتهى صاحب هذا الرأى إلى توضيح أنه لايريد بتعقيبه أن يدعى صحة فرض دون آخر ، وإنما يريد أن يثبت أن الظاهرة معقدة ، وهى لاشك هامة ، ومن ثم فهى تحتاج تحليلاً علمياً متعمقاً .

المبحث الخامس

الوحدة العربية

١ ـ تحليل الأدبيات المنشورة :

أ ـ نظرة عامة :

قدم التحليل فى الجزئيات السابقة بعض المؤشرات التى تفيد بتوقع أثر سلبى للثروة النفطية على قضية الوحدة العربية ، فمن ناحية ــ وعلى الرغم من أن التجمعات الجزئية فى الوطن العربى يمكن أن ينظر لها كخطوة فى سبيل الوحدة ــ رأينا أن مجلس التعاون الخليجى يمكن أن ينتقد على أساس أنه يجسد على نحو مؤسسى انقساماً اقتصادياً اجتماعياً سياسياً بين أعضائه من جانب وباقى الأقطار العربية من جانب آخر ، فضلاً عن الآثار السلبية أو المتحفظة التى أوجدها تكوينه لدى أطراف عربية عديدة ، ومن ناحية أخرى ، وعلى الرغم من الأثر الذى يمكن أن ينسب للثروة النفطية فى تسهيل التوصل إلى تسوية لبعض المنازعات ، فقد رأينا قبل ذلك أن هذه الثروة مسئولة عن إيجاد انقسام بين مجموعتين من البلدان العربية لاسيما وقد تطابقت حدود هذا الانقسام مع انقسامات أخرى .

غير أن أثر الثروة النفطية على قضية الوحدة العربية لايقف عند هذا الحد بطبيعة الحال ، وعلى الأقل كان طبيعياً أن يؤدى الوضع النفطى للوطن العربى إلى آمال وحدوية لدى البعض ، وقد طرحت احدى الدراسات على سبيل المثال تصوراً لمشروع لتوحيد قومى يتم من خلاله وبدعمه توحيد

اقتصادى ، ويهدف هذا المشروع ضمن ما يهدف إلى دمج بؤرة النفط داخل كيان قومى كبير بدلا من اشتباكها بالاقتصاد الغربى ، وهذا الدمج يعنى تدعيم ارادة سياسية مستقلة تتحكم فى انتاج وتسويق النفط الداخل فى التجارة الدولية ، وتضمن استخداماً أكفأ للموارد المالية ، وباختصار فإن مشروع التوحيد العربى مشروع لإنشاء قوة عظمى جديدة يأتى ترتيبها بمعايير القوة على الرغم من تخلفها الاقتصادى بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، لأن التحكم فى مخزون النفط أفعل فى توازنات القوة الدولية من تأثير القوة النووية الصينية مثلاً أو الفرنسية ، وسوف يكون لدولة عربية موحدة مستقلة تأثيرها السياسى الهائل والمباشر فى إيران وشبه القارة الهندية وأفريقيا معتمدة على تراث عظيم من العلاقات التاريخية والروابط الإسلامية والروحية(٧٣)

وبالإضافة إلى الآمال السابقة يمكن أن نشير إلى وجود اتجاهين متباينين بين الباحثين بصدد أثر النفط على الوحدة العربية ، الأول يقول بأن النفط قد لعب دوراً فى تكريس التجزئة وتعميق أشكالها وتنمية النزعات القطرية ، والثانى يرى أن النفط كان له دوره الملموس على صعيد توثيق العلاقات بين الأقطار العربية ، وإزالة بعض الحواجز الحائلة دون المضى فى طريق الوحدة(٧٤) . وسوف نحاول أن نعرض للأوجه المختلفة للمسألة من خلال بيان الحجج التى يستند إليها كل طرف فى الجزئيات التالية .

ب ــ النفط وامكانيات التكامل العربى :

أول حجة يقدمها أنصار الاتجاه القائل بوجود دور إيجابى للثروة النفطية على مسيرة الوحدة العربية حجة ذات طابع مؤسسى ، فقد أدت هذه الثروة فى السبعينات إلى نمو ملحوظ فى المؤسسات العربية الإقليمية ، ففى يناير (كانون ثان) ١٩٧٨ نجد أن عدد هذه المؤسسات قد بلغ ١٠٧ منها ٤٤ أنشئت قبل ١٩٧٠ و ٦٣ بعدها ، أى أن النمو فى هذه المؤسسات العربية فى السنوات الثمانى التى تلت ١٩٧٠ يماثل مرة ونصف المرة حجم النمو المؤسسى فى العشرين سنة السابقة على عام ١٩٧٠ ، ويلاحظ أن السنوات الثلاث التى تلت الحظر النفطى ورفع الأسعار فى ١٩٧٣ قد شهدت أسرع معدل للنمو المؤسسى المشار إليه ، فقد انشئت فى هذه السنوات الثلاث وحدها ٤١ مؤسسة من المجموع الكلى البالغ ٦٣ بنسبة ٦٤٫٧ ٪ ، والملاحظة الثانية على هذه المؤسسات أن طابعها الاقتصادى غالب ، فقبل ١٩٧٠ كانت توجد ثمانى منظمات اقتصادية عربية تمثل ١٨ ٪ من كل المنظمات الموجودة ، بينما قفزت هذه النسبة إلى ٥٦ ٪ فى حالة المنظمات التى انشئت بعد ١٩٧٠(٧٥) ، ويمكن بطبيعة الحال أن تستخدم هذه المؤشرات الكمية للدلالة على وجود تقدم ما على طريق الوحدة العربية ، وبالذات فى مجال التكامل الاقتصادى ، وإن كان لايخفى أن الأمر يحتاج تدقيقاً بالغاً فى طبيعة المؤسسات المشار إليها ، وكذلك فى أدائها ، وهى مسألة تتضح أهميتها على ضوء المناقشات التالية .

ـس النظر عن المؤسسات فإن الرأى القائل بوجود دور إيجابى للثراء النفطى على مسيرة الوحدة العربية يرى فى التفاوت بين الأقطار العربية النفطية وغير النفطية مدعاة للتكامل ، وقد سبقت الإشارة إلى ظاهرة التفاوت هذه فى مجال فائض رؤوس الأموال ، وماأدت إليه من انقسام للأقطار العربية إلى أقطار غنية برؤوس الأموال وأخرى فقيرة برؤوس الأموال ، كذلك سبقت الإشارة إلى أن حدود هذا الانقسام تتطابق مع انقسامات أخرى ، منها مثلاً التباين فى الموارد الطبيعية ، فالأقطار العربية النفطية ــ باستثناء العراق والجزائر ــ تتميز بندرة الموارد الزراعية ، على حين تتميز مجموعة من البلاد العربية غير النفطية بموارد زراعية كبيرة ، كذلك هناك التباين فى الحجم السكانى والكثافة السكانية ، وبصفة عامة فإن الأقطار العربية النفطية تتميز بضآلة حجم السكان وبخفة الكثافة السكانية بالقياس للأقطار العربية غير النفطية التى تتميز بصفة عامة بحجم سكانى كبير بالنسبة لمساحتها ومواردها ، وبكثافة سكانية مرتفعة ، ويلاحظ هنا أيضاً أن العراق والجزائر من بين الدول كثيفة السكان نسبياً[٧٦]

وفى هذا الإطار يمكن أن نشير إلى التصور الذى قدمه أحد الباحثين العرب لتحقيق « أكبر قدر من التجانس والدمج الحركى للقدرات والموارد العربية على المستوى القومى بما فى ذلك تحقيق أشكال متقدمة من الوحدة والاندماج الاقتصادى والسياسى » . ومعنى ذلك لديه أن الأقطار العربية النفطية وغير النفطية تعتبر نفسها شركاء فى المصير وليس فقط فى المصلحة الاقتصادية . وهذا النموذج يعتبر أرقى نماذج التعامل والحركة بين الأقطار العربية لأنه يطرح بوعى الأبعاد المصيرية المشتركة (الاقتصادية ــ الحضارية ــ العسكرية ــ السياسية) لعملية التقدم والوحدة العربية . فقضية التكامل الاقتصادى العربى ، وفقاً لهذا النموذج ، لابد لها وأن تنطلق من تصور استراتيجى شامل لمتطلبات التنمية على صعيد المنطقة العربية ككل ، وبما لايتناقض مع الأهداف والمصالح القطرية المحلية .

ومن خلال هذا الطرح دعا هذا الباحث إلى تأكيد قضيتين محوريتين : الأولى وعى الترابط الحاسم بين قضية التنمية العربية وقضية الاستقلال السياسى والاقتصادى مما يجعل إنجاز التحرر الوطنى فى المنطقة العربية مهمة مصيرية مشتركة أمام شعوب الأقطار العربية المختلفة ، والثانية أن مايوجد من تنوع وتباين فى الإمكانات والموارد المادية والمالية والبشرية فى المنطقة العربية هو فى حقيقة الأمر ، ومن منظور تاريخى ، عنصر وحدة وقوة ، إذ أنه يفتح الطريق أمام آفاق رحبة للتكامل والوحدة الاقتصادية العربية[٧٧] .

وخلص الباحث إلى أن طرح مثل هذا التصوّر لمستوى الدمج الحركى للقدرات والموارد العربية هو الكفيل فى نهاية الأمر بأن يعطى العرب قدرة وطاقة جديدة تخرجهم من حالة التخبط التاريخى التى يمرون بها ، والارتباك والتناقض الذى يطبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة لكل بلد عربى على حدة . وهذا المستوى من الحركة الخلاقة متى تحقق يمكن أن يعيد للتضامن العربى وللآمال الوحدوية للعرب

النبض المفقود ، متجاوزاً بذلك كل الحساسيات والتعقيدات التى نجمت وتولدت فى ظل « الحقبة النفطية الجديدة » ، بحيث تتحول العلاقات والتشابكات الاقتصادية العربية الجديدة إلى رصيد ايجابى لعملية التنمية والتكامل العربى ، وعندئذ فقط يصبح النفط عامل وحدة وقوة محركة لمسيرة الشعب العربى نحو التحرر والتوحيد القومى .

وفى نهاية تحليله حذر الباحث من أن المشروع الوحدوى المنشود لن يهبط على الواقع العربى من جراء التطور الطبيعى لانسياب حركة عناصر الانتاج والسلع وتوحيد السوق القومية بل سيظل مشروعاً إرادياً ونضالياً بالدرجة الأولى يأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية ، ولكنه يدرك فى الوقت نفسه أن ضبط هذا التطور وتوجيهه هو السبيل المؤدى إلى تحقيق هدف الوحدة المنشودة ، فإذا افتقدنا تلك الإرادة النضالية فسوف يتذكر أبناؤنا وأحفادنا الحقبة النفطية من تاريخنا العربى على أنها كانت حقبة الثراء الكاذب ، لأنها ستكون قد فشلت فى إثراء وتنشيط مسيرة الوحدة والتكامل الاقتصادى العربى .[٧٨]

جـ ـــ الإمكانات الوحدوية لانتقال العمالة بين الأقطار العربية :

الواقع أن النتائج الفعلية قد انحرفت كثيراً عن التصورات الرشيدة ، فعنصر الإرادة والنضال الذى تحدث عنه التصوّر السابق لم يتوفر فى أى وقت من الأوقات لتجسيد الحلم فى صورة حقيقية ، وإذا كان ذلك قد حدث بصفة عامة فإن مسألة انتقال العمالة بين الأقطار العربية قد برزت باعتبارها استثناءً محتملاً من هذا الحكم العام ، ذلك أن التباين السكانى المصاحب للثروة النفطية قد أدى إلى تباين بين الأقطار العربية فى قوة العمل ، فالأقطار غير النفطية تتمتع أغلبها بقوة عمل كبيرة على حين تعانى الأقطار النفطية من ندرة فى قوة العمل ، وقد كان لهذا التباين أثره فى تحركات العمال بين النوعين من الأقطار ، وعليه فقد شهدت المنطقة العربية فى السبعينيات موجات هامة لهجرة وانتقال الأيدى العاملة من البلدان العربية « غير النفطية » إلى البلدان العربية « النفطية » بفعل عامل الجذب الاقتصادى فى النوع الثانى من البلدان ، كما دفعت الظروف الطاردة فى البلدان المصدرة للعمالة بأعداد كبيرة من المهنيين والفنيين والعمال غير المهرة إلى الانتقال إلى البلدان النفطية (لاسيما الخليجية) التى تعانى من نقص شديد فى الأيدى العاملة على اختلاف مستويات المهارة .

وعلى الرغم من وجود العديد من القيود الإدارية والسياسية أمام انتقال العمالة فيما بين البلدان العربية شهدت المنطقة اتجاهاً متنامياً ومتصلاً لانتقال العمالة من البلدان غير النفطية إلى البلدان النفطية على نطاق واسع منذ أواخر الستينات ، وقد تزايدت حركة تصدير الأيدى العاملة إلى دول الخليج النفطية ـــ على وجه الخصوص ـــ منذ أوائل السبعينات بعد موجة الاستقلال السياسى فى المنطقة وزيادة عائدات دولها من النفط ، وبدء تطبيق سياسات تتسم بالتوسع السريع فى مشروعات البنية

الأساسية والتوسع فى تقديم الخدمات العامة . وقد ازداد هذا الاندفاع حدة بعد الزيادات التى طرأت على أسعار النفط بدءاً من السبعينات وعقب اكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ بصفة أخص ، ولقد أدت هذه الزيادة فى الدخل من النفط إلى تبنى خطط طموحة للتنمية وزيادة الاعتماد على العمل المستورد[٧٩] .

ومما يزيد من أهمية هذه الظاهرة عاملان أولهما حجمها والثانى طبيعتها المؤقتة على المستوى الفردى ، فأما عن الحجم فقد اختلفت بشأنه التقديرات اختلافاً بيناً ، وفى أوائل الثمانينات تراوحت التقديرات مابين ٥ر١ مليون عامل إلى مايزيد على ٣ ملايين عامل ، ومن المرجح أن يكون الحجم الحقيقى أكبر من هذه التقديرات[٨٠] ، ومن ناحية أخرى يمكن تبين خطورة الوزن النسبى لحركة العمالة عبر الحدود السياسية العربية عندما ندرك أن حجم الأيدى العاملة المهاجرة إلى الأقطار النفطية العربية كان يمثل فى منتصف السبعينات ٢٨ ٪ من مجموع الأيدى العاملة فى كل من الأردن والجمهورية العربية اليمنية وعمان وفقاً لأكثر التقديرات تحفظاً ، كذلك وصلت نسبة الأيدى العاملة الوافدة إلى مجموع الأيدى العاملة إلى مستويات حرجة تصل إلى ٨٥ ٪ فى حالة الإمارات العربية المتحدة ، ٨١ ٪ فى حالة قطر ، ٦٩ ٪ فى حالة الكويت ، ٤٣ ٪ فى حالة السعودية ، ٤٢ ٪ فى حالة الجماهيرية الليبية .[٨١]

وأما عن الطبيعة المؤقتة لحركة العمالة العربية على المستوى الفردى فهى تعنى أن العمالة العربية تهاجر فى شكل دورات منتظمة لمدة معينة تعقبها دورات أخرى ، وبالتالى يكون هناك تجديد فى أشخاص هذه العمالة ، وهذه الدورة تختلف فى مدتها من دولة إلى أخرى من الدول المصدرة ، فالعامل المصرى المهاجر للعمل فى الكويت يعمل ٦ر٣ سنة تقريباً ، واليمنى ٧ر٤ سنة ، والفلسطينى ٣ر٦ سنة يعود عادة بعدها إلى موطنه الأصلى ويحل محله آخرون ، ويعنى هذا مضاعفة عدد العمالة العربية المهاجرة كل عشر سنوات تقريباً ، فإذا كانت الإحصاءات تقدر هذه العمالة بحوالى ٢ر٢ مليون مثلاً ، فإن هذا العدد فى ضوء أخذ ظاهرة الدورة هذه فى الاعتبار يصل إلى حوالى ٤ ملايين تقريباً ، فإذا كان كل فرد يعول فى المتوسط أسرة مكونة من خمسة أفراد فإن حوالى ٢٠ مليون مواطن عربى يتأثرون بشكل مباشر بظاهرة هجرة العمالة العربية كل عشر سنوات[٨٢]

وقد رأى البعض فى انتقال العمالة العربية على النحو السابق بعداً تكاملياً عربياً واضحاً ، فعن طريق استيراد أعداد كبيرة من العمال تعمل الاقطار النفطية الغنية على إزالة القيد الذى يكبح تقدمها نحو التوسع السريع والتنمية الحديثة لإقتصادياتها ، وهو القيد المتمثل فى الافتقار إلى الموارد البشرية اللازمة ، ونفس هذه العملية تساعد البلدان الفقيرة فى النفط على خفض درجة البطالة أو البطالة المقنعة ، وبما أن الهجرة إلى البلدان النفطية الغنية هجرة مؤقتة بصفة عامة فإن بإمكان مصدرى العمالة

ان يفيدوا أكثر من خلال عودة مواطنيهم ، إذ سيكون كثير منهم قد حصَّل مهارات جديدة وتدريباً تلقاه أثناء الخدمة ، وفى الفترة ذاتها ستعمل تحويلات العاملين إلى أوطانهم على إعانة اقتصادات بلادهم الفقيرة وتطويرها ، خاصة إذا ماوجدت هذه التحويلات طريقها إلى المناطق الريفية التى تستأثر بنصيب الأسد من العمال المهاجرين .(٨٣)

كذلك رأى البعض فى انتقال العمالة العربية على النحو السابق فتحاً لقنوات اتصال هامة بين أسواق العمل القطرية ، بحيث أصبحت الاقتصادات القطرية تتفاعل بعضها مع البعض الآخر من خلال عملية انتقال الأيدى العاملة ، وهكذا فإن المنطقة العربية تشهد ظاهرة تاريخية جديدة ، وهى بدايات تكوين سوق قومية للعمل تتجاوز الحدود والقيود القطرية ، وهى بدايات عفوية وتلقائية دون شك ، ولكن ستكون لها آثار بعيدة المدى على مستقبل عمليات التكامل والوحدة العربية .(٨٤)

غير أن أنصار الآراء السابقة يعترفون فى ذات الوقت بوجود آثار سلبية لانتقال العمالة سواء بالنسبة للأقطار المصدرة أو المستوردة للعمالة ، وبالنسبة للنوع الأول من الأقطار يثور الحديث على الفور عن فقدانها للمهارات فى سياق إنتقال العمالة لدرجة أنها بدأت تعانى نقصاً فى الفنيين وفى جميع أنواع العمال اليدويين والمهرة ، وهو نقص يحتاج سده وقتاً طويلاً ، كذلك هناك مساهمة تحويلات العاملين فى رفع معدلات التضخم فى الأقطار المصدرة للعمالة... الخ ، وذلك فضلاً عن الآثار الاجتماعية السيئة لاضطرار الكثيرين إلى الانتقال دون أسرهم ، وبالنسبة للأقطار المستوردة للعمالة فتثار عادة مشكلات الاعتماد الواسع على قوة عمل وافدة بما لذلك من أبعاد اجتماعية وربما سياسية(٨٥) ، ويعنى هذا أنه بفرض حدوث قدر من التكامل الأقتصادى العربى نتيجة انتقال العمالة فإن هذا القدر على أقل الفروض قد تحقق على حساب عدد من الأقطار العربية بصورة أو بأخرى ، وهى مسألة جديرة بأن تطرح للمناقشة : إلى أى مدى يمكن أن تستفيد مسيرة الوحدة العربية من تحقق قدر من التكامل الاقتصادى القومى ولو بأحد المعايير على حساب أقطار عربية معينة ؟

ويفتح الاعتراف السابق بسلبيات التكامل الاقتصادى العربى من خلال انتقال العمالة الباب لمناقشة سلبياته من منظور سياسى ، وقد اهتمت بعض الدراسات ببيان استقلال حركة العمالة عبر الأقطار العربية عن الاعتبارات السياسية منذ السبعينات ، وكذلك بمحاولة استكشاف الأبعاد السياسية لهذه المسألة من منظور وحدوى عربى ، بمعنى التساؤل عن الأبعاد القومية ــ سلباً وإيجاباً ــ لعملية التفاعل بين ملايين من العرب المنتمين لجنسيات عربية مختلفة(٨٦)، وتظهر الشواهد المتاحة حتى الآن أن هذه العملية ــ فى غياب استراتيجية قومية تحكمها ــ قد أفرزت نتائج سلبية .

وقد ذهبت إحدى الدراسات إلى أن رد الفعل الأول للهجرات العربية فى عصر ما قبل النفط كان

إيجابياً ، وعلى الرغم من أن المجتمعات المحلية أو قطاعات منها لم تكن على وعى بهذه الهجرة الجديدة ، وأنها وجدت فى بعض الممارسات الثقافية العامة لدى هؤلاء العرب الوافدين شيئاً من الاختلاف ، إلا أنها وجدتهم بشكل عام ذوى نفع فى المدارس والمستشفيات الجديدة ، وفى الإدارة التى لم يكن هناك من المؤهلين المحليين من يستطيع القيام بها ، وكان الخيار المتاح : إما العرب وإما مواطنو شبه القارة الهندية الذين تختلف لغتهم عن لغة العرب المحليين .

إلا أنه بمرور الوقت أصبح رد الفعل المحلى للوافد العربى غير ودى على أقل تقدير من الجهة الرسمية ومن الجهة العملية ، فبعد أن تعلمت قطاعات من أبناء المحليين وجدوا أن الكثير من الوظائف الإدارية ، خاصة فى الحكومة مصدر التوظيف الرئيسى ، مشغولة بالوافدين العرب ، ومن هنا بدأ الصراع الخفى ، وأصبح الخلاف حتمياً بين الوافد العربى وبين المحلى ، وعقدت هذا الخلاف التناقضات الناجمة عن تعدد مصدر الهجرة الأصلى ، فالقادمون من مصر بتراثهم البيروقراطى الراسخ كانوا محط مقاومة من المحليين والعرب القادمين من سوريا الكبرى . ولقد أثرت أيضا الاختلافات السياسية فى هذه الأقطار على العلاقات الاجتماعية ، ومن جهة أخرى أصبح الصراع بين الجاليات العربية نفسها من أجل الحصول على الوظائف واحتكار جهات وظيفية معينة واضحاً للعيان ، كما أن الانقسامات الثقافية والاجتماعية والسياسية بين العرب الوافدين كان لها التأثير الأكبر على ضعف هضم المجتمع المحلى ، فقد كان العرب التقدميون محل شك الأنظمة ومصادرتها ، وأصبح العرب المحافظون محط شك القوى الوطنية والعربية المحلية .

كذلك قلل الموقف الرسمى — عن طريق القوانين والقرارات الإدارية — من احتكاك العرب الوافدين بشكل عام بالعرب المحليين ، وانحصرت العلاقات بين الفريقين فى أماكن العمل ، وقلت أو ندرت العلاقات الاجتماعية العامة أو العائلية ، واقتصر التأثير الاجتماعى على بعض مفردات الثقافة العامة ، كاستعانة الفئات المختلفة بكلمات متداولة لدى فئة أخرى أو تبنى بعض طرق المأكل والمعيشة ، ومن ناحية أخرى لوحظ أن التفاعل الاجتماعى بشكل عام محدود بين الفئات العربية المختلفة ، فالمصريون عادة ماتكون لهم علاقاتهم الداخلية ، وكذلك الفلسطينيون أو السوريون ... إلخ . وتنسحب الخلافات السياسية فى الساحات العربية الأخرى على علاقات العرب ، فالملاحظ أنه بعد اتفاقيتى كامب ديفيد أصبحت هناك علاقة سلبية بوجه عام بين المصريين كمصريين وبقية العرب المشارقة ، إلا أن هذه السلبيات تظهر أيضاً بين الفلسطينيين والسوريين عندما تكون العلاقات السياسية بين الفئتين فى الساحة الرئيسية سلبية ، كذلك تزداد الشقة بين مواطنى الأقطار العربية من بين الفئات متوسطة التعليم والوضع الاقتصادى كما يظهر فى فئات الكتبة الحكوميين والموظفين متوسطى الدرجة ، فهنا يكون التنافس هو الظاهرة الملحوظة ، وتحاول كل فئة أن تقدم صورة أفضل لعملها لرب العمل الذى يكون عادة من المحليين .

وقد خلصت الدراسة السابقة من ذلك إلى نتيجة خطيرة مؤداها أن العربى الوافد بشكل عام من قطر ما يحمل للعربى الآخر من قطر آخر أو للعربى المحلى صورة مشوهة[٨٧] .

د ـــ النفط والتقريب بين العرب التقدميين والمحافظين :

يبقى بعد ذلك فى جعبة أنصار الرأى القائل بوجود أثر إيجابى للثروة النفطية على الوحدة العربية القول بأن هذه الثروة وإن خلقت الانقسامات السابق الإشارة إليها إلا أنها فى نفس الوقت قد قللت من الخلافات بين العرب الثوريين والمحافظين بإيجاد مناطق للمصلحة المشتركة بينهم مثل أسعار النفط ، ويُستشهد على ذلك عادة بأمثلة كالتقارب العراقى ـــ السعودى فى النصف الثانى من السبعينات ، وتشابه السلوك التصويتى للدول النفطية بغض النظر عما إذا كانت ثورية أو محافظة فى المجلس الاقتصادى للجامعة العربية فى الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٨ .

غير أنه من الواضح أن هذا الرأى مردود عليه لسببين أولهما أنه لايمكن أن تجوز المساواة بين مواقف دول نفطية كليبيا أو الجزائر أو العراق وبين مواقف دولة نفطية كالسعودية[٨٨] ، والثانى أنه بفرض صحة هذا الرأى فانه ينسحب فى مجموعه على الدول النفطية فقط ـــ أى تقرب بين الثوريين والمحافظين النفطيين ـــ وهى بهذا تدعم بطريق غير مباشر الانقسام الذى سبقت الإشارة إلى أن الثروة النفطية قد أوجدته فى الوطن العربى .

هـ ـــ الأثر السلبى للثروة النفطية على الوحدة العربية :

إذ انتقلنا إلى حجج أنصار الرأى القائل بوجود أثر سلبى للثروة النفطية على مسيرة الوحدة العربية فإننا سوف نجد أنها قد اتضحت بما يكفى من خلال النقاش السابق لحجم انصار الرأى المضاد ، ومع ذلك يمكن أن نضيف فى هذا السياق أن الثروة النفطية قد دعمت منطق الدولة القطرية على حساب الدولة العربية الواحدة بما أوجدته من مصلحة هائلة للقطر النفطى فى الحفاظ على بنيته كدولة مستقلة ، وهكذا أصبح الحد الأقصى المتصور للوحدة العربية فى هذا الإطار هو التضامن العربى وليس الوحدة الدستورية بصورة أو أخرى ، وأصبحت الأداة الغالبة لهذا التضامن هى المساعدات الاقتصادية [٨٩] . ومن المثير أن نرى أن الحالة الوحيدة التى لعبت فيها الثروة النفطية دوراً فى إيجاد وتدعيم تجربة وحدوية عربية تتجاوز منطق الدولة القطرية وهى تجربة اتحاد الإمارات العربية معيبة بسبب نفس هذا العامل ، فمن ناحية لعبت ثروة النفط الهائلة لإمارة أبو ظبى بالنسبة لباقى الإمارات دوراً فى اقناع هذه الإمارات بدخول الاتحاد نظراً لصعوبة تحمل أعباء الدولة المستقلة خارج الاتحاد ، ولأن أبو ظبى تقدم حوالى ٨٥ ٪ من ميزانية الاتحاد ، ولكن من ناحية أخرى مازال النفط يمثل أحد مظاهر الاستقلالية فى

الاتحاد بمعنى انفصال موارد النفط فى الإمارات التى ظهر فيها ، بمعنى أنها تحتجز دخله لنفسها ، ثم تخصص النسبة المتفق عليها للاتحاد(٩٠) ، وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة لكيانات صغيرة متشابهة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً فما بالنا بالنسبة للوطن العربى ككل .

٢ ــ تحليل اتجاهات الندوة :

ترجيح الانعكاسات السلبية للنفط على الوحدة العربية :

أثيرت فى مناقشات الندوة تقريباً كافة الموضوعات المثارة فى الأدبيات المنشورة بخصوص الوحدة العربية كما عرضتها الصفحات السابقة وإن كان يلاحظ أن الاتجاه الغالب فى المناقشات كان يرجح الأبعاد السلبية لأثر النفط على الوحدة العربية على الأبعاد الإيجابية .

ففيما يتعلق بإمكانات التكامل بين الأقطار العربية النفطية وغير النفطية لاحظ بعض المشاركين محدودية الإنجازات التى تمت لاستغلال هذه الإمكانات ، وقد ضرب أحدهم مثلاً بالسودان ذى الإمكانيات الزراعية التى تحتاج رؤوس الأموال لكى يصبح السودان سلة الغذاء للوطن العربى الذى يستورد معظم غذائه من الخارج ، وسلم مشارك آخر بأن السوق العربية لاتستطيع بظروفها الراهنة استيعاب كافة الفوائض النفطية ، غير أن هذا لايعنى أن الأقطار النفطية لم تقصر فى استغلال الجزء الأمثل من هذه الفوائض للصالح القومى العربى ، وذلك لأن هذه الأقطار تبحث عن العائد المادى الأفضل ، وليس عن الولاء للقومية العربية .

وقد حظيت مسألة انتقال العمالة بين أقطار الوطن العربى بمناقشات واسعة، وقد كانت هناك آراء مؤيدة لوجود أبعاد ايجابية لهذا الانتقال من منظور الوحدة العربية ، فحركة العمالة هذه التى لم يشهدها الوطن العربى قبلاً تمثل تواصلاً بشرياً عربياً كان قد انقطع فى عهد السيطرة الاستعمارية ، وهجرة العمالة المصرية للأقطار العربية مثلاً كانت عاملاً مهماً فى خلق روابط مصرية ــ عربية لاتنفصم نتيجة للاعتبارات السياسية ، فلأول مرة شهدت فترات تصعيد الصراعات المصرية ــ العربية زيادة فى حركة العمالة المصرية إلى الأقطار العربية المناوئة لمصر ، وإلى الدول الأكثر عداء لمصر بعد كامب ديفيد ، ويمثل هذا بعداً إيجابيا يمكن أن ينعكس فى صورة هيكلية على الوطن العربى ، كذلك فإن انتقال العمالة العربية عبر الأقطار العربية يمثل الرصيد البشرى المطلوب لتقليص الاعتماد على الهجرة الأجنبية إلى هذه الأقطار .

غير أن مناقشات الندوة كشفت أيضاً عن تأييد لوجهة النظر التى ترى لانتقال العمالة عبر

الأقطار العربية أبعاداً سلبية ، وقد أكد أحد المشاركين ماسبقت الإشارة إليه من أن هذا الانتقال قد شوه العلاقة بين أبناء الأقطار العربية ، فقال إن العمالة التى استقطبت للعمل فى دول النفط وقعت فى مشكلة سياسية هامة وهى تفتيتها إلى فئات صغيرة متصارعة ، ولذلك لم تنشأ بسبب الهجرة أقطار وحدوية وإنما نشأت جماعات متحجرة تعود إلى أقطارها معادية لبعضها البعض ماعدا قلة قليلة ، وأشار هذا المشارك إلى أنه يعتقد أن جانبا مهماً من مشكلة الفلسطينيين وصراعاتهم موجود فى الكويت بشكل رئيسى ، إذ تشهد الكويت عادة توترات فلسطينية — مصرية وذلك بسبب التنافس فى العمل ، ولذلك فإن أكثر تعبئة تحدث للمثقفين المصريين ضد الفلسطينيين تحدث فى الكويت

وقد حظى موضوع أثر النفط على تأكيد منطق الدولة القطرية باهتمام واسع نسبياً من المشاركين ، وقد بدأ أحدهم النقاش فى هذا الموضوع بالتأكيد على المعنى الذى سبقت الإشارة إليه أكثر من مرة وهو أن النفط مجرد أداة ليس لها تأثير فى ذاتها ، فإذا وضعت هذه الأداة فى يد وحدوية سوف تستخدم فى أغراض وحدوية ، والعكس صحيح . وماحدث فعلاً أن الثروة النفطية قد أتت فى الوقت غير المناسب (فى وقت لم يتبين فيه أى نوع من الوحدة بين العرب) فكانت أداة تفكيك وإضعاف ، وفى المكان غير المناسب (أى فى الأماكن الهامشية) فى كثافتها السكانية فلم يؤد إلى وحدة .

ولم يقف الأمر عند حد تعويق الوحدة بسبب هذه الظروف ، وإنما أكد النفط منطق الدولة القطرية بسبب الخوف على الامتيازات والمصالح خاصة عندما تكون مصر غير الغنية ومركز الثقل العربى التقليدى مطروحة فى التفكير للوحدة ، وقد روى أحد المسئولين العرب السابقين أن الجماهير فى بلاده كانت تهتف للوحدة مع مصر قبل عصر النفط ، فلما أتت الثروة النفطية أصبح الخوف من الوحدة معها هو السائد . وقد أكد أكثر من مشارك على فكرة أن الثروة النفطية قد أكدت منطق الدولة القطرية ، ونظر أحدهم للمسألة نظرة مقارنة ، فلاحظ أن النفط دائماً يعمل كقوة طاردة مركزية وليس كقوة جامعة ، ففى الترويج على سبيل المثال أدى ظهور النفط فيها إلى عزوفها عن دخول الجماعة الاقتصادية الأوربية . وقد لاحظ هذا المشارك بالإضافة إلى ذلك من خبرته الواقعية أن المثقفين العرب فى الأقطار النفطية ليسوا متحمسين تحمساً كبيراً للوحدة العربية كما كان الأمر قبلاً وهو الأمر الذى يمثل دون شك عقبة من عقبات تبلور حركة عربية واسعة من أجل تحقيق هدف الوحدة العربية .

الفصل الثانى

تأثير الثروة النفطية على التفاعلات الخارجية للنظام القومى العربى

يتناول هذا الفصل أثر عامل الثروة النفطية على ما يمكن تسميته بالعلاقات الخارجية للنظام القومى العربى ، وسوف يتم تناول هذا الموضوع فى نقطتين : الأولى ذات طابع إقليمى ، وتثير موضوع الصراع العربى ـ الإسرائيلى ، والثانية ذات طابع عالمى ؛ وتتضمن وضع النظام القومى العربى فى النظام العالمى ككل ، وهو ما يطرح قضايا مثل علاقته بالقوتين الأعظم ثم ببعض التكتلات والتجمعات الدولية حيث يشار فى هذا السياق إلى قضيتى الحوار العربى ـ الأوربى والعلاقات العربية ـ الأفريقية[٩١] . وسوف يتم تناول الموضوع بنفس النهج المتبع فى الفصل السابق بحيث نبدأ دائما بتحليل الأدبيات المنشورة بخصوص القضية موضوع النقاش ثم نتلو ذلك بتحليل لاتجاهات النقاش العامة داخل الندوة .

المبحث الأول

الصراع العربى ـــ الإسرائيلى

١ ـــ تحليل الأدبيات المنشورة :

ربما كان الصراع العربى ـــ الإسرائيلى هو أكثر موضوع شغل به الباحثون فى أثر الثروة النفطية على العرب ، ولا يبدو هذا مستغرباً بحال لكون هذا الصراع هو مصدر التهديد الرئيسى للأمن القومى العربى دون شك ، وقد أدى هذا الاهتمام البالغ إلى تنوع ملحوظ فى القضايا التى تم تناولها فى هذا السياق ، وسوف نحاول هنا أن نصنف أكبر قدر ممكن من الأفكار المثارة بهذا الصدد وذلك حول المحاور الأربعة التالية : النفط كمتغير فى تفسير الصراع ـــ النفط وتدهور الأهمية النسبية للصراع ـــ النفط وموازين القوى فى الصراع ـــ النفط والتسوية السياسية للصراع

أ ـــ النفط كمتغير فى تفسير الصراع :

نقصد بذلك أن عدداً من الدراسات قد اتجه إلى محاولة إثبات أن النفط ومشاكل السيطرة عليه فى الشرق الأوسط تمثل الخلفية الاستراتيجية للصراع العربى ـــ الإسرائيلى ، أو على الأقل أن لهذا الصراع أبعاداً نفطية واضحة ، وذلك على أساس أن قادة العالم الرأسمالى عندما يفكرون في اتخاذ موقف من المشروع الصهيونى لإنشاء دولة فى فلسطين كانوا يضعون النفط فى صدارة الاعتبارات التي تملي عليهم هذا الموقف ، بل إن الصراع العربى ـــ الاسرائيلى وفقاً لهذه الدراسات ليس مجرد صدام بين إسرائيل

والدول المحيطة بها ، ولكن أصوله تعود إلى صراع شركات النفط العاملة فى الشرق الأوسط من أجل تأمين احتكارها للمنطقة [٩٢] ، وفى هذا الإطار ينسب للإحتكارات النفطية دور فى الاستيلاء على فلسطين عن طريق المساعدة فى توفير رأس المال ألذى استغل فى شراء الأراضى الفلسطينية لحساب الوكالة اليهودية[٩٣] .

كذلك نسب للحروب العربية ــ الإسرائيلية المختلفة دلالات نفطية ، فقد وجهت حرب ١٩٤٨ ــ بالإضافة إلى كوارثها العربية ــ ضربة شديدة العنف إلى رأس المال البريطانى فى النفط العربى ، وبخاصة بعد توقف ضخ النفط من فرع أنابيب كركوك ــ حيفا ، ومنذ ذلك الوقت تأكدت باطرد سيطرة الاحتكارات الأمريكية على النفط العربى ، واعتمدت على إسرائيل كقوة ردع فعالة ضد العرب أجمعين [٩٤] ، كذلك تحدث البعض عن أبعاد نفطية لحرب ١٩٦٧ تدور حول الاستيلاء على آبار النفط الغنية بسيناء ، ومطالبة اسرائيل بقسم من عائدات النقل فى خط الأنابيب الذى يصل إلى ميناء صيدا ، ويمر بالمرتفعات السورية ، بل إن أطماع إسرائيل تصل إلى الكويت ذاتها[٩٥] .

وتأسيساً على الأبعاد النفطية للصراع العربى ــ الإسرائيلى ، والعلاقة العضوية بين إسرائيل واحتكارات النفط الأمريكية استنتجت بعض الدراسات أن موقف هذه الاحتكارات من الصراع يقوم على أساس منع هزيمة إسرائيل ، لأن مثل هذه الهزيمة إن وقعت تعنى تغيراً فجائياً واضحاً ومباشراً فى جميع الأوضاع المرتبطة بنفط الشرق الأوسط[٩٦] .

ب ـ النفط وتدهور الأهمية النسبية للصراع :

تتعلق النقطة الثانية التى أثيرت بخصوص أثر النفط على الصراع العربى ــ الإسرائيلى كما سبقت الإشارة بتطور الأهمية النسبية لهذا الصراع على ضوء متغير النفط ، وهنا يثور الجدل بين من يقولون بأن التطورات التى لحقت بالوضع النفطى للمنطقة العربية قد أدت إلى تدهور الأهمية النسبية للصراع العربى ــ الإسرائيلى وبين من يردون عليهم رافضين هذه المقولة .

وينطلق القائلون بأن النفط قد أفقد الصراع العربى الإسرائيلى أهميته النسبية من أن التطورات النفطية قد عززت الاتجاهات الأخرى التى تجعل من الخليج ساحة للصراع على نحو يفضى إلى القول بأن هذه المنطقة سوف تشهد فى الثمانينات تنافساً دولياً حاداً وعدم استقرار محتمل ، وخطرا داهما للاقتصاد العالمى بل للاستقرار الدولى ، غير أن المسألة لا تقف عند هذا الحد ، وإنما تنتقل إلى خطوة أبعد بالقول بأن ذلك الوضع قد أدى إلى انتقال مركز الثقل فى الوطن العربى من موضعه التقليدى فى الهلال الخصيب ومصر إلى منطقة الخليج ، ويستتبع ذلك نتيجة أكثر أهمية وهى أن الصراع العربى ــ الإسرائيلى يفقد بذلك أهميته الحساسة طالما أن اهتمامات أخرى أكثر الحاحاً وحيوية قد ظهرت[٩٧] .

وفى الرد على وجهة النظر السابقة أشارت بعض الدراسات إلى أن مشكلة هذه المقولة أنها تنظر إلى العلاقة بين الصراع العربى ــ الاسرائيلى وأمن الخليج ــ النفط كمباراة ذات حصيلة صفرية ، بينما ثمة مقولة أفضل وأكثر معنى وهى أن منطقة التوتر قد امتدت لتشمل إقليم الخليج ، وسوف يعتمد توفر النفط العربى والإيرانى ــ بعد الثورة الإيرانية ــ إلى حد كبير فى المستقبل على تسوية الصراع العربى ــ الإسرائيلى .

وفى واقع الأمر أن ما سبق ذكره بخصوص « النفط كمتغير فى تفسير الصراع » يؤيد التحليل السابق ، بعبارة أخرى فما دمنا نقول إن النفط قد لعب دوراً فى الصراع العربى ــ الإسرائيلى ، وما دام النفط فى الشرق الأوسط يتركز حالياً فى منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية ، فمن المنطقى أن تكون الرابطة بين بؤرة الصراع العربى ــ الإسرائيلى وبين بؤرة الصراع فى منطقة الخليج قائمة وقوية ، وألا تستبعد أحداهما الأخرى (٩٨)

وقد لفتت بعض الدراسات النظر إلى إدراك إسرائيل لهذه الرابطة ، ووضعها فى الحسبان فى تخطيطها الإستراتيجى ، فقد أعدت الخطط البديلة ، وتدربت عليها لاحتمال أن تكلف من الولايات المتحدة بالاستيلاء على منابع النفط ، وأرست ــ وفقاً لبعض التقارير ــ تواجداً عسكرياً على بعض الجزر فى مدخل البحر الأحمر ، ودعمت قواتها البحرية فى ذلك البحر ، وهددت مراراً بضرب المطارات الشمالية فى السعودية إن شارك سلاح الجو السعودى فى أية معركة ضدها ، واحتجت على الولايات المتحدة فى كل مرة عقدت فيها صفقة سلاح مع قطر من أقطار الخليج العربى ، وهكذا فإنه لا مجال للفصل بين أمن الخليج والصراع العربى ــ الاسرائيلى ، وهو ما يدركه أيضاً على نحو تام مخططو الدفاع والاستراتيجية فى الغرب والشرق مما ينعكس على تقديرهم لموازين القوى ، واقتراحهم للبدائل والخيارات لمواجهة الأوضاع المستجدة(٩٩) .

جـ ــ النفط وموازين القوى فى الصراع العربى ــ الإسرائيلى :

يمكن القول بأن التحليل السابق عن النفط كقاعدة للقوة العربية سوف يكون مفيداً بهذا الصدد ، وإن كان هذا لا يعنى أن نتائج التحليل عندما يخصص على الصراع العربى ــ الاسرائيلى سوف تكون متطابقة بالضرورة .

أولًا ــ تطور النظرة إلى النفط كسلاح فى الصراع : اهتم الباحثون بتحليل موقع النفط من الصراع العربى ــ الإسرائيلى كسلاح يستخدم فى إدارة هذا الصراع ، فأوضحت إحدى الدراسات على سبيل المثال أن نظرة العرب الأولى إلى النفط تمثلت فى أنه سلعة يجب العمل على رفع سعرها ، وإن كان لابد

من فصلها عن السياسة ، وذكرت هذه الدراسة أن الاستعمار قد لعب دوراً هاماً فى ترويج هذه النظرة والدفاع عنها ، لأنها كانت تتمشى مع مصالحه الاقتصادية والمالية ، وكانت تخدم مقتضيات الاستراتيجية التى رسمها ، ووفقاً لهذه النظرة يكون للدول العربية أن تتصرف كما تشاء فى إيرادات النفط التى سوف تساعدها على التخلص من فقرها وتخلفها بينما لن يجلب إقحام النفط فى السياسة أو فى قضية الدفاع عن الوطن العربى سوى المشاكل ، وعلى رأسها التدخل الأمريكى العسكرى فى البلاد المعنية ، أو قيام إسرائيل بهذه المهمة نيابة عن الولايات المتحدة .

وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن هناك مجموعة كبيرة من الخبراء ما زالت تؤيد هذه النظرة ، وتطالب الدول العربية بالتصرف وفقاً لها ، وأن ثمة نظرة أخرى تتفرع عنها وتكملها هى القائلة بأن السلاح العسكرى وحده هو الذى يستطيع أن يصون الدول العربية ويسترد حقوقها المسلوبة ، وأن الذين يطالبون باستعمال سلاح النفط فى المعركة يحاولون التهرب من المعركة العسكرية التى لا مفر منها ؛ ويريدون أن يلقوا عبء المعركة على الدول المنتجة للنفط[١٠٠] .

وفى مقابل مجموعة الخبراء المؤيدة لعدم استخداه النفط كسلاح سياسى بصفة عامة ، وفى الصراع العربى ـــ الإسرائيلى بصفة خاصة دعا كثير من الباحثين العرب إلى عكس ذلك ، وكان منطقهم بسيطاً وواضحاً ؛ فما دام النفط يمثل أكبر استثمارات الاستعمار فى المنطقة ، وما دامت مساندته لإسرائيل تهدف إلى السيطرة على الشعوب العربية ، ومنعها من أن تنال من هذه الاستثمارات ، بل ودعم هذه الاستثمارات وتوسيعها ، فإن الواجب أن يشعر ويحسم أن استثماراته ليست امنة فى ضوء سياسته المعادية[١٠١] .

ومن هنا لم يكن غريباً أن شغل كثير من الباحثين بتحليل ومناقشة الأبعاد المختلفة للأثر المتصور للنفط كسلاح على موازين القوى العربية ـــ الإسرائيلية ، وسوف نعرض فيما يلى لعدة نماذج تناولت من منظورات مختلفة هذه الأبعاد .

ثانيا ـــ الأبعاد المختلفة للأثر المتصور لسلاح النفط : من منظور عسكرى يحرص بالأساس على المصالح الغربية والأمن الاسرائيلى تناول أحد الباحثين العسكريين الأمريكيين أثر النفط على ميزان القوى العربى ـــ الإسرائيلى ، فبدأ بأن أوضح أن هذا الأثر يمكن أن يحدث عبر قناتين : **الأولى** أن يستخدم النفط العربى فى بناء أو تمويل بناء قوات ذات حجم وفعالية يمكناها من تغيير الميزان الحالى بين القوات العربية والإسرائيلية بدرجة ذات مغزى ، **والثانية** أن يستخدم كأداة لمقاطعة تهدف على نحو خاص إلى التقليل من المقدرة العسكرية لإسرائيل ، وقد أوضح هذا الباحث أن الاستخدامين يمكن أن يحدثا آنياً ، ويسببا سوياً تأثيراً مرعباً على إسرائيل .

غير أنه مضى بعد ذلك يناقش كلًا من هذين الاستخدامين موضحاً القيود الواردة على تجسدهما واقعياً ، وبالنسبة للاستخدام الأول لأموال النفط فى بناء قوات عسكرية عربية تؤثر على الميزان الحالى للقوى بين العرب وإسرائيل أوضح أن ذلك يمكن بدوره أن يحدث بطرق ثلاثة ، **الأول** أن تنسق الدول النفطية التى سوف تبنى مثل هذه القوات استخدام مقدرتها العسكرية مع دول المواجهة ضد إسرائيل ، **والثانى** أن تساهم هذه الدول فى زيادة المقدرة العسكرية الذاتية لدول المواجهة ، **والثالث** أن تمول صناعة سلاح عربية .

وبالنسبة للطريق الأول أوضح بداية قصور عناصر القوة فى أهم الدول النفطية عن متطلبات بناء قوة مسلحة بالحجم والفعالية المطلوبين لأغراض التأثير على موازين القوى فضلًا عن زيادة الأعباء المالية لهذه الدول بما يضع قيوداً حتى على عنصر الوفرة المالية ، ثم ناقش من ناحية أخرى المسألة بافتراض نجاح هذه الدول فى بناء تلك القوات ، فأوضح أنه وإن كان التنسيق العسكرى العربى قد تقدم بعد ١٩٦٧ كما ظهر فى حرب ١٩٧٣ إلا أن تحقيق التنسيق الفعال لقوات كبيرة من بلدان مختلفة فى عمليات تكتيكية أمر معقد للغاية ، وهو يتم على سبيل المثال فى حلف الأطلنطى ووارسو بتنسيق على مستوى القيادة وتدريبات عملية مشتركة مكثفة ، الأمر الذى لا يحدث فى الحالة العربية ناهيك عن الخلافات العربية التى تحول دون حدوثه والتى لم يثبت أن اسرائيل كانت عاملًا مساعداً فى القضاء عليها ، ومن ناحية أخرى أوضح الباحث أن العامل الجغرافى يلعب هو الآخر دوره فى إعاقة حدوث تلك الإمكانية ، فمصر مفصولة عن المشرق العربى جغرافيا بالوجود الإسرائيلى ، وهى مفصولة أيضاً عن المغرب العربى بالصحارى التى لا تتخللها شبكات كافية من الطرق البرية الحديثة .

أما الطريق الثانى ــ زيادة المقدرة العسكرية الذاتية لدول المواجهة مع إسرائيل ــ فقد أشار إلى أنه يمثل أكبر خطر محتمل على ميزان القوى العربى ــ الإسرائيلى ، وأوضح أن ذلك يمكن أن يتم إما بنقل أسلحة تمتلكها دول نفطية إلى دول المواجهة ، كما فى حالة الميراج الليبية بالنسبة لمصر ، وأن هذا النقل وإن كان يمكن أن يحُد عن طريق قيود يفرضها مصدر السلاح الأصلى إلا أن هذه القيود لا تكون فعالة عادة ، أو بتمويل دول نفطية لمشتريات دول المواجهة من الأسلحة ، وضرب مثلًا على هذا بالسلوك السعودى بصفة عامة(١٠٢) .

وأخيراً فإن الطريق الثالث هو تمويل صناعة سلاح عربية بما يقلل احتمالات التعرض لضغوط خارجية ، وقد أوضح فى هذا الصدد صعوبة هذه المسألة معللاً ذلك بحاجة صناعة السلاح إلى موارد ضخمة ، وأعداد كبيرة من المهندسين والفنيين والعمال المهرة ، فضلاً عن أنها سوف تكون هى نفسها معرضة للضغط الخارجى بسبب عنصر عدم الاكتفاء الذاتى فيها ، ومع ذلك فقد أكد أن درجة الضغط التى ستتعرض لها أقل من تلك التى توجد فى حالة شراء الأسلحة مباشرة ، وقد ألمح فى سياق

الحديث عن إنشاء صناعة سلاح عربية إلى أن هذه الصناعة قد تمتد الى تصنيع أسلحة نووية بسيطة مشيراً إلى أن اسرائيل بالذات أكثر تعرضاً للخطر بسبب هذه الأسلحة نظراً للطبيعة الحضرية لمجتمعها ، ومتجاهلا الحديث تماماً عن المقدرة النووية الإسرائيلية .

وبالنسبة للاستخدام الثانى — أى استخدام النفط كأداة لمقاطعة تهدف إلى التقليل من المقدرة العسكرية لإسرائيل — أوضح أن ذلك قد يتم بالضغط على الدول المصدرة للسلاح إلى إسرائيل ، والتى تعتمد على النفط العربى . بدرجة تسمح بالضغط عليها كى توقف عملية تصدير السلاح إلى إسرائيل ، أو تقلل كم الأسلحة المصدرة ، أو تمنع تصدير نوعيات متطورة منها ، وقد استبعد حدوث هذا الاحتمال فى الواقع حيث أن مسألة تصدير السلاح هذه من مسائل السياسة الخارجية التى يصعب تصور حدوث تغيير جذرى فى السلوك الخاص بها نتيجة لضغط من هذا النوع ، كذلك أوضح الباحث أن ثمة اتجاهاً آخر متصوراً للضغط فى هذه الحالة ، وهو الضغط على الدول التى تشترى أسلحة من اسرائيل كى تمتنع عن هذا الشراء ، وذكر أن النجاح فى هذه الحالة يمكن أن يسبب متاعب اقتصادية وعسكرية لإسرائيل حيث أن زيادة مبيعات السلاح الإسرائيلية تساهم فى تخفيض نفقة إنتاجها ، وزيادة الحصيلة الإسرائيلية من العملات الأجنبية ، وتطوير الأبحاث العسكرية الإسرائيلية(١٠٣) .

وقد فرقت إحدى الدراسات العربية بين المدى المتوسط والمدى الطويل لاستخدام سلاح النفط ، ففى المدى المتوسط يلعب النفط دوراً مباشراً عن طريق التحكم فى إنتاجه وتصديره أو حجبه ، وتكون أهدافه فى خدمة القضية الفلسطينية جزئية تتمثل فى تحرير الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ . أما فى المدى الطويل فإن النفط يلعب دوراً غير مباشر من خلال الانطلاق بمسيرة التنمية المستقلة الشاملة ، والانطلاق بمسيرة تحقيق الأمن القومى ، والانطلاق بمسيرة العمل العربى المشترك ، وعن هذا الطريق يمكن خلق الظروف والاتجاهات التى يمكن داخلها تحرير رقعة أكبر بكثير من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وحماية الحق العربى الفلسطينى وتوطيده ، وحماية الأرض العربية بشكل عام(١٠٤) .

ثالثا — قضية التكامل بين سلاح النفط والسلاح العسكرى : من المسائل الأخرى التى ثارت فى سياق مناقشة أثر النفط على موازين القوى فى الصراع العربى — الاسرائيلى مسألة إمكانية وجود تأثير منفرد لسلاح النفط على موازين القوى هذه ، وقد عرضت إحدى الدراسات هذه المسألة فى سياق الحديث عن تيار فكرى ظهر بعد حرب ١٩٧٣ ينادى بضرورة استعمال السلاح النفطى وحده إزاء التعقيدات المحيطة باستخدام السلاح العسكرى فى المواجهة مع اسرائيل ، وباعتبار أنه — أى السلاح النفطى — سوف يدفع الولايات المتحدة إلى أن تضغط على اسرائيل لكى تنسحب من الأراضى المحتلة ، وتقبل قيام الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة .

ثم تحدثت هذه الدراسة عن حجج المعارضين لهذا الرأى ومن أهمها أن المقاطعة الاقتصادية ــ ومنها المقاطعة النفطية ــ لا تستطيع وحدها أن تحقق النصر ، فالمقاطعة التى فرضتها انجلترا على أوربا أثناء سيطرة نابليون على القارة الأوربية ، والمقاطعة التى فرضها الحلفاء على ألمانيا الهتلرية أثناء الحرب العالمية الثانية ، والمقاطعة العربية المفروضة على إسرائيل أو الأفريقية المفروضة على النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ، هذه المقاطعات على اختلاف أزمانها وظروفها لم تحقق النصر ، لأن السلاح الاقتصادى مكمل للسلاح العسكرى الذى يستطيع وحده أن يحقق النصر النهائى ، وانتهت الدراسة إلى أن السلاحين العسكرى والاقتصادى مكملان لبعضهما(١٠٥) .

وقد دلل البعض على صحة هذا الاستنتاج بأن الأوبك لم تستطع رفع أسعار النفط رفعاً جذرياً إلا من خلال حرب ١٩٧٣ ، ثم عجزت عن أى رفع يذكر إلى ١٩٧٨ ، بحيث أن السعر الحقيقى للنفط فى ١٩٧٨ هبط إلى ٤٠ ٪ مما كان عليه فى ١٩٧٤ ، وذلك لأن قضية النفط حين يُنظر إليها من وجهة نظر العالم الثالث هى قضية تحرر ، ولا يمكن أن تحرر شيئاً بمفرده ، وإنما تحرره من خلال حركة ، فإذا وضع النفط العربى ضمن مجموعة الأسلحة التى تملكها الأمة العربية سيكون فعالاً ، أما الحلم بإمكانية استخدام النفط للضغط على الغرب لكى يضغط بدوره على إسرائيل فتنسحب من الضفة الغربية والقطاع فهو وهم يجب أن يوضع له حد(١٠٦) .

رابعاً ــ سلاح النفط فى التطبيق : بالإضافة إلى التحليل النظرى لأثر النفط على موازين القوى فى الصراع العربى ــ الاسرائيلى اهتم كثير من الباحثين برصد الاستخدام الفعلى لسلاح النفط ، وتقويم هذا الاستخدام عبر المراحل المختلفة للصراع ، وبالذات فى النقاط التى بلغت فيها المواجهة حد العنف المسلح فى حروب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، كما حاول بعض هؤلاء الباحثين استشراف مستقبل النفط كسلاح فى الصراع العربى ــ الإسرائيلى على ضوء الخبرة الواقعية لاستخدامه .

أشارت بعض الدراسات إلى أن استخدام النفط كسلاح فى الصراع العربى ــ الاسرائيلى قد ارتبط بتبلور هذا الصراع فى نهاية الأربعينات ، فمنذ عام ١٩٤٧ قررت الدول الأعضاء فى الجامعة العربية استخدام سلاح النفط من أجل تحقيق أهدافها فى فلسطين ، ولم يترجم هذا القرار إلا فى خطوات محدودة مثل إغلاق خط الأنابيب الذى يضخ النفط العراقى نحو محطة حيفا ، أو رفض سوريا السماح ببناء خط أنابيب الأرامكو (التابلاين) احتجاجاً على اعتراف إدارة ترومان بالدولة اليهودية(١٠٧) .

ومن الواضح أن استخدام النفط كسلاح فى المرحلة التى شهدت نشأة دولة اسرائيل لم يكن فعالاً ، وهو تقويم يبدو أنه يمتد إلى خبرة ١٩٥٦ ، حيث يجمع الباحثون الذين أشاروا إلى استخدام النفط كسلاح لمواجهة العدوان الثلاثى الذى شاركت فيه اسرائيل على مصر فى تلك السنة على عدم

فعالية ذلك الاستخدام وإن اختلفوا فى بيان أسباب ذلك ، فقد اعتبر البعض أن الطابع الفردى لذلك الاستخدام هو المسئول ، فقد كانت سوريا هى الدولة العربية الوحيدة التى استطاعت أن تستعمل سلاح النفط بتفجيرها للأنابيب التى تنقله من العراق إلى البحر المتوسط ، ولم تستشر سوريا فى هذا باقى الدول العربية وفى مقدمتها العراق ، ولم تلق ممارستها هذه تأييداً من هذه الدول ، بل إن بعض الأوساط العربية قد استنكرت مثل هذه الممارسة ، وهو ما يشير إلى أن هذه الأوساط لم تكن مهيأة لاستخدام سلاح النفط ، ولم تكن مدركة لفاعليته وقوة الردع الكامنة فيه ، بل كانت متأثرة بالرأى القائل بضرورة الفصل بين النفط والسياسة .

ومن ناحية أخرى أشار البعض إلى أن سوريا لم تكن وحدها فى ميدان استخدام سلاح النفط فى ١٩٥٦ ، فقد وقعت أيضاً تظاهرات عنيفة وأعمال تخريب ضد المنشآت النفطية فى الكويت أدت إلى انخفاض خطير فى الإنتاج فضلًا عن الضغوط الشعبية التى مورست على الدول النفطية لتحذو حذو مصر فى قناة السويس ، وتعمد إلى تأميم ممتلكات شركات النفط ، ولذلك فإن أسباب عدم الفاعلية تعود إلى أن الدول المنتجة لم تكن تسيطر فى تلك الفترة على سير العمليات الإنتاجية ، ومن هنا كان التعبير عن الخيارات السياسية يتم عبر عمليات التخريب والاحتجاج الشديد .

ومع ذلك فقد رأى هؤلاء بعداً ايجابياً فى خبرة ١٩٥٦ وهو أن تياراً فكرياً كان قد بدأ بالبروز : لا يجب أن يكون النفط خارج المعركة على الإطلاق ، والمشكلة الوحيدة كانت تنتج من حقيقة أن البلدان العربية غير المنتجة للنفط (خاصة مصر وسوريا) كانت هى التى تنمى وبمقدار كبير من الإصرار على هذا الشعار(١٠٨) .

وقد اتخذت خبرة استخدام النفط كسلاح فى الصراع العربى ــ الاسرائيلى شكلًا أكثر تبلوراً ــ وإن لم يكن بالضرورة أكثر نجاحاً ــ فى حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، ففى الرابع من ذلك الشهر اجتمع وزراء بعض البلاد العربية المنتجة للنفط فى بغداد لمناقشة الأزمة التى كانت ملامحها قد اتضحت فى ذلك الوقت بقصد وضع أسس سياسة عامة حول استخدام النفط كسلاح ضد اسرائيل ، وحضر ذلك الاجتماع ممثلون عن كل من مصر والعراق والجزائر وليبيا والكويت والسعودية ولبنان وسوريا وقطر والبحرين وأبو ظبى ، واتخذ فى اليوم التالى قرار عام بالإجماع لإيقاف ضخ النفط العربى من البلاد المنتجة له ، ومنع بيعه أو تسليمه لأية دولة ترتبط بالاعتداء على أية دولة عربية ، أو تتخذ موقفاً إيجابيا من ذلك الاعتداء بطريق مباشر أو غير مباشر ، وعقب ذلك أوقف بالفعل تصدير النفط العربى ، وإن كان قد حدث خلاف بين الدول العربية المصدرة للنفط بصدد المدة التى تلتزم فيها بهذا السلوك والبلدان التى طبقته عليها ، وفى جميع الأحوال لم يكن ممكناً التأكد من أن النفط المتجه إلى بلد معين لن يتخذ طريقه إلى بلد آخر ، وهكذا .

وفى شهرى يوليو وأغسطس (تموز وآب) ١٩٦٧ بدأت تظهر بعض التصريحات الرسمية أو الموضوعات الصحفية فى بعض الأقطار العربية المنتجة للنفط ذات النظم المحافظة [١٠٩] تتذمر من الخسارة المترتبة على وقف ضخ النفط بالنسبة لهذه الدول ، وربما يمكن اعتبار ذلك إحدى مقدمات ما تم فى مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى نهاية أغسطس (آب) ١٩٦٧ بالخرطوم والذى قرر أن إعادة ضخ النفط يمكن أن تكون سلاحاً إيجابياً باعتبار أن النفط طاقة عربية يمكن أن توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التى تأثرت مباشرة بالعدوان وتمكينها من الصمود فى المعركة[١١٠] ، وبهذه الطريقة ليس هناك شك فى أن يكون استخدام النفط كسلاح قد انتهى ، وأن تكون النظرة المحافظة لهذا الموضوع فى مناخ هزيمة ١٩٦٧ قد انتصرت .

وعموماً ليس ثمة اختلاف حول أن استخدام النفط كسلاح فى إدارة الطرف العربى لصراعه مع إسرائيل لم يصادف نجاحاً على الإطلاق فى حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، وقد قدم بعض الباحثين تفسيراتهم لهذا الإخفاق ، وقد أشارت هذه التفسيرات إما إلى أسباب تعود إلى الطرف العربى نفسه أو أسباب تعود إلى الأطراف التى استخدم سلاح النفط فى مواجهتها .

وأول ما نسب للعرب بما يفسر إخفاقهم فى الاستخدام الفعال لسلاح النفط فى ١٩٦٧ هو الهزيمة العسكرية السريعة التى لم تمكن من استعمال النفط كسلاح مساند للسلاح العسكرى ، وبهذا كان التلازم بين السلاحين غير متوافر[١١١] ، ويمكن القول بأن السبب الثانى الذى يعود للطرف العربى يتعلق بعدم وجود إرادة سياسية عربية موحدة بصدد استخدام النفط كسلاح ، وقد سبقت الإشارة إلى نفور الدول العربية المصدرة للنفط من ذلك الاستخدام ، كما يمكن أن نضيف فى هذا الصدد عامل الخلافات العربية فى ذلك الوقت . كذلك لم تكن الدول العربية متفقة على الهدف الأساسى لاستعمال سلاح النفط ، كما أنها لم تكن متفقة على خطة دقيقة لكيفية استعماله ، فمثلاً هل كان الحظر سيستمر حتى يتم انسحاب القوات الاسرائيلية إلى حدود ما قبل ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، ويتم إعطاء شعب فلسطين حق تقرير مصيره ؟ وهل كانت الدول العربية مستعدة للتفاوض مع اسرائيل ؟ ... الخ[١١٢] .

أما الأسباب التى تعود إلى الأطراف التى استخدم سلاح النفط فى مواجهتها فيمكن تلخيصها بصفة عامة فى أن حرمان هذه الأطراف من النفط العربى بفرض حدوثه لم يكن ليؤدى إلى النتائج السياسية المرجوة ، سواء لقدرة هذه الأطراف على تعويض ما فقدته من النفط العربى ــ وإن يكن بتكلفة أعلى على وجه العموم بسبب إغلاق قناة السويس ــ عن طريق دول أخرى لم يفرض عليها الحظر ، أو عن طريق زيادة بعض الدول غير العربية المنتجة للنفط من إنتاجها بما يعوض ولو جزئياً النقص الناجم عن وقف تصدير النفط العربى[١١٣] .

وقد أثار البعض نقطة خلافية تتعلق بمدى حاجة الدول التى طبق عليها قرار حظر تصدير النفط العربى إلى هذا النفط ، وقد لايكون هناك خلاف حول اعتماد دول أوربا الغربية على النفط العربى ، أما الخلاف فيثور بصدد الولايات المتحدة ، ومن الحقيقى أنها لم تكن قد دخلت بعد فى ذلك الوقت مرحلة الحاجة المؤثرة إلى النفط العربى ، وكان الخلاف يدور هنا حول ما إذا كان منع تصدير النفط العربى إليها لن يصيبها بأضرار تذكر أو سيعرضها لمخاطر معينة ، وقد رأى أن الضغط على الولايات المتحدة فى ١٩٦٧ باستخدام سلاح النفط كان عسير التحقيق لأنها لم تكن فى حاجة ماسة إلى النفط العربى ، وكان فى إمكانها الاستغناء عنه ، ولما كان سلاح النفط موجهاً أصلًا ضدها فإن هذا يفسر إخفاقه[١١٤] ، بينما رأى آخرون أن قرار وقف تصدير النفط يعنى زيادة الضغط على رصيد النفط الأمريكى ، وزيادة استنزاف نفط أمريكا اللاتينية وإيران ، ولا يعنى ذلك ارتفاع الأسعار فحسب ولكن إثارة مشاكل استراتيجية كبيرة للولايات المتحدة لأنها تعتمد على النفط العربى فى تموين أكثر من ٥٠ ٪ من احتياجات أساطيلها ، فضلًا عن أن المخزون الأوربى يكفى لمدة ثلاثة أشهر تقريباً ، وهناك شك كبير فى أن تتمكن الولايات المتحدة من كفاية حاجاتها وحاجات حلفائها دون أن تعرض اقتصادها ومخزونها النفطى للخطر[١١٥] .

وعموماً فليس ثمة شك فى أن الأسباب المرتبطة بالطرف العربى ذاته كافية وحدها لتفسير الإخفاق فى الحصول على أية نتائج مواتية من استخدام سلاح النفط فى ١٩٦٧ .

ولقد حظى استخدام النفط كسلاح فى الصراع العربى ـــ الإسرائيلى فى حرب ١٩٧٣ بأكبر اهتمام بين الباحثين مقارناً بسنتى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، وأسباب هذا واضحة ، فلأول مرة يستخدم سلاح النفط بطريقة فيها شبه تخطيط استراتيجى ، ويتلازم مع معركة عسكرية طويلة نسبياً ، ويبدو أنه أدى إلى نتائج فعالة .

وطابع كثير من الكتابات التى تناولت هذا الموضوع هو التركيز على تحليل أسباب نجاح استخدام سلاح النفط فى ١٩٧٣ دون محاولة لتوضيح ما هو المقصود بهذا النجاح ، ويبدو أن ثمة خلطاً قد نشأ بين مجرد الجرأة على استخدام السلاح وبين نجاح هذا الاستخدام ، ذلك أن حسابات العائد من منظور الطرف العربى فى الصراع العربى ـــ الاسرائيلى تبدو متواضعة للغاية ، هذا إن كان ثمة عائد على الإطلاق بلغة السياسة الواقعية ، أو لعل الخلط قد نشأ بين نجاح الدول المصدرة للنفط فى رفع أسعاره على نحو مؤثر فى سياق المواجهة العسكرية مع إسرائيل وبين النجاح فى استخدام النفط كسلاح فى الصراع العربى ـــ الإسرائيلى ، وسوف نحاول فيما يلى أن نعرض لخبرة استخدام سلاح النفط فى ١٩٧٣ من خلال تناول عدد من الكتابات لها .

فى ١٧ اكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ عقد وزراء النفط فى ١٠ دول عربية هى السعودية والكويت والعراق والإمارات والبحرين وقطر وسوريا ومصر والجزائر وليبيا اجتماعاً فى الكويت انتهى إلى قرارات لم يوافق عليها العراق الذى كان يطالب بتأميم جميع الشركات الأمريكية الموجودة فى المنطقة العربية ، وتحويل الأرصدة العربية ووقف إنتاج النفط العربى ، وقد أمم العراق بالفعل نصيب الشركات الأمريكية فى شركة بترول البصرة .

وقد قرر المجتمعون أن يتناقص الإنتاج النفطى لكل دولة عربية مصدرة للنفط فوراً بنسبة شهرية متكررة لا تقل عن ٥ ٪ ابتداء من الشهر الأول من رقم الانتاج الفعلى لشهر سبتمبر (ايلول) ١٩٧٣ ، ثم تبدأ من الشهور التالية منسوبة إلى رقم الانتاج المخفض من الشهر السابق ، وهكذا ، حتى تفرض المجموعة الدولية على إسرائيل التخلى عن الأراضى العربية المحتلة ، ومع ذلك فإن الدول التى تساند العرب مساندة عملية فعالة أو تتخذ اجراءات هامة ضد اسرائيل لن تضار من تخفيض الإنتاج ، وسوف يستمر تزويدها بالنفط كما كان قبل التخفيض ، وعلى الرغم من أن نسبة التخفيض من الانتاج واحدة لكل دولة فإن ما ينال الدول المستهلكة منها قد يتزايد وفقاً لمدى تعاطفها وتعاونها مع العدو الإسرائيلى .

وأوصى المجتمعون الدول المنفذة لهذا القرار أن تنال الولايات المتحدة أكبر تخفيض ، وذلك حسب استيرادها من كل دولة على حده من النفط الخام ومشتقاته والمواد الهيدروكربونية ونسبة ما تستورده مقارنة بنسبة التخفيض ، كذلك أوصوا بأن يؤدى هذا إلى قطع إمدادات الولايات المتحدة بالنفط من كل دولة منفذة لهذا القرار على حدة .

وقد أعلنت جميع الدول النفطية — التى وافقت على القرار بطبيعة الحال — إما فور صدور القرارات أو فى اليوم التالى عن وقف شحنات النفط إلى الولايات المتحدة ، وأصدرت أوامرها بالفعل إلى الشركات المعنية لتنفيذ ذلك ، ولما كانت واردات الولايات المتحدة من هذه الدول تزيد على نسبة الـ ٥ ٪ المقرر تخفيضها فإن تلك الدول قد زادت نسبة الخفض بحيث وصلت فى بعضها إلى أكثر من ٢٠ ٪ ، وعموماً زادت هذه النسبة فيها جميعاً منذ الأسبوع الأول لتطبيق القرار عن ١٠ ٪ ، ولم تكتف الدول العربية المصدرة للنفط بوقف الصادرات إلى الولايات المتحدة ، وإنما امتدت بتطبيق هذا القرار إلى هولندا بسبب تأييدها الصارخ لإسرائيل .

وفى ٤ ، ٥ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٧٣ اجتمع وزراء النفط العرب فى الكويت للمرة الثانية حيث قرروا أن يكون مجموع تخفيض الإنتاج من كل دولة عربية منفذة للقرار هو ٢٥ ٪ من إنتاج شهر سبتمبر (أيلول) داخلًا فيها الكميات المخصومة نتيجة قطع النفط عن الولايات المتحدة وعن السوق الهولندية ، ثم يستمر التخفيض بعد ذلك فى شهر ديسمبر (كانون أول) بنسبة ٥ ٪ من إنتاج نوفمبر

(تشرين ثان) على ألا يؤثر أى تخفيض على الحصة التى كانت كل دولة صديقة تستوردها من كل دولة عربية مصدرة للنفط خلال التسعة أشهر الأولى من سنة ١٩٧٣ . وإلى جانب ذلك اتخذ الوزراء العرب قرارات بمعاقبة الشركات التى تخالف قراراتهم ، كما قرروا أن يشمل حظر النفط العربى إلى الولايات المتحدة وهولندا إعادة شحن هذا النفط من موانىء أخرى ، وقرروا تحقيقاً لذلك تشكيل لجنة وزارية تضم وزراء السعودية والكويت وليبيا والجزائر لمراقبة تنفيذ الشركات لهذه القرارات ، كما قرروا بوجه خاص بالنسبة للدول الأفريقية التى قطعت علاقاتها مع إسرائيل عدم خفض ما يصل إلى هذه الدول من نفط .

ويذكر أحد التقارير أن الأهم من ذلك كله أن هذه القرارات قد جاءت بعد حوالى عشرة أيام من وقف إطلاق النار فى جبهتى القتال فى مصر وسوريا ، أى أن سلاح النفط العربى لم يتراجع بعد وقف إطلاق النار ، ومع ذلك فسوف يسهل أن نلاحظ أن التراجع قد بدأ يحدث بعد ذلك بصورة تدريجية ، كمكافأة على مجرد مواقف سياسية فى البداية ثم على لا شىء على الإطلاق من الناحية الواقعية بعد ذلك .

ففى ١٨ نوفمبر (تشرين ثان) عقد وزراء النفط العرب اجتماعاً ثالثاً فى مدينة فينا ، وقد انتهى هذا الاجتماع إلى عدم تنفيذ خفض نسبة الخمسة فى المائة التى كان مقرراً خفضها فى شهر ديسمبر (كانون أول) بالنسبة للدول الأعضاء فى السوق الأوربية المشتركة ، علماً بأن هذا الخفض قد تقرر تنفيذه بالنسبة للدول الأخرى خارج أوربا ، وأن قرار الخفض سينفذ من جديد فى شهر يناير (كانون ثان) ١٩٧٤ بنسبة ٥ ٪ بالنسبة لمتوسط شهر ديسمبر (كانون أول) ١٩٧٣ ، وسيتناول جميع الدول باستثناء الدول غير المعنية بالقرار ، وسيظل الحظر قائماً بالنسبة للولايات المتحدة وهولندا كما كان مقرراً أصلاً .

وفى مؤتمر القمة العربى الذى انعقد بالجزائر فى الفترة من ٢٦ ــ ٢٨ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٧٣ تقرر استخدام سلاح النفط العربى بنفس الأسس التى وضعها وزراء النفط العرب وإن كان قد أعفى اليابان من نسبة الـ ٥ ٪ التى قرر هؤلاء الوزراء اعفاء دول السوق المشتركة منها خلال شهر ديسمبر (كانون أول) مكافأة لها ــ أى لليابان ــ على البيان الذى أصدرته مؤيدة للحق العربى .

وفى ٨ ديسمبر (كانون أول) ١٩٧٣ عقد وزراء النفط العرب اجتماعهم الرابع بالكويت ، وهو اجتماع أدى إلى قرارات بالغة الأهمية من منظور التراجع فى استخدام سلاح النفط إذا قورنت الأمور بمقررات اجتماع الكويت الأول ، فقد تقرر فى هذا الاجتماع الرابع أنه إذا تقررت الموافقة على الانسحاب من جميع الأراضى المحتلة منذ ١٩٦٧ وفى مقدمتها القدس ، وبمقتضى جدول زمنى توقع عليه إسرائيل ، وتضمن الولايات المتحدة تنفيذه ، يرفع الحظر عن هذه الأخيرة مع بداية تنفيذ برنامج الانسحاب ،

وتقرر عندئذ نسبة التخفيض العامة على أساس ألا يزيد التخفيض أو ينقص عن النسبة الحقيقية السائدة وقت رفع الحظر لتزويد الدول المستهلكة للنفط ، وتسرى عندئذ على الولايات المتحدة شأنها شأن أوربا الغربية وبقية دول العالم ، كما تقرر أنه متى تم الاتفاق على الجدول الزمنى للانسحاب يجتمع وزراء النفط المنفذون لهذا القرار لوضع جدول زمنى يعود بمقتضاه الانتاج تدريجياً إلى مستواه فى سبتمبر (أيلول) ١٩٧٣ ، وذلك بشكل يتناسب مع مراحل الانسحاب(١١٦) .

وفى ٢٥ ديسمبر (كانون أول) ١٩٧٣ تقرر أن يعود معدل التخفيض إلى ١٥ ٪ من إنتاج سبتمبر (ايلول) ١٩٧٣ ، وعدم تنفيذ التخفيض المرتقب فى يناير (كانون ثان) ١٩٧٤ ، وفى ١٨ مارس (آذار) ١٩٧٤ تم تكريس هذا التراجع التدريجى برفع الحظر المطبق على الولايات المتحدة ، وفى ١٠ يوليو (تموز) ١٩٧٤ رفع الحظر المطبق على هولندا(١١٧) .

وقد ركزت كثير من الدراسات على بيان « أسباب نجاح » استخدام سلاح النفط فى ١٩٧٣ ، ويمكن تصنيف هذه الأسباب إلى مجموعات ثلاث : الأولى تتعلق بالدول العربية وطبيعة العلاقات السائدة بينها ، والثانية تتعلق بالأسلوب الذى استخدمت به هذه الدول سلاح النفط ، والثالثة تعود إلى البيئة الدولية التى أحاطت بهذا الاستخدام فى ١٩٧٣ .

وبخصوص الدول العربية وطبيعة العلاقات بينها تم التركيز على المركز المالى والاقتصادى الجديد للدول العربية المنتجه للنفط (مقارناً بسنة ١٩٦٧) الذى ساعدها على استعمال سلاح الحظر دون أن تخشى أية نتائج اقتصادية تترتب بالنسبة لها على تخفيض انتاج النفط(١١٨) ، وكذلك على الدرجة العالية من التضامن والتنسيق بين الدول العربية فى تلك الفترة ، وبصفة خاصة التقارب المصرى ـــ السعودى ، وأرجعت بعض الدراسات هذا الانفراج العربى إلى سياسة الرئيس المصرى فى ذلك الوقت أنور السادات(١١٩) .

وأما أسلوب استخدام سلاح النفط فقد أفاضت الدراسات المشار اليها فى ذكر النقاط الإيجابية فيه ، وأولها أن سلاح النفط قد استخدم متلازماً مع استخدام ناجح للسلاح العسكرى بعكس الحال فى ١٩٦٧(١٢٠) ، وعلى نحو مفاجىء باغت الغرب الذى لم يكن يتوقع توصل الدول العربية إلى مثل هذا الاتفاق ، ومن ثم فلم يكن فى الموقف الذى يسمح له باتخاذ تدابير وقائية أو انتقامية فعالة خاصة وقد وجدت تناقضات داخل جبهة الدول الغربية المستهلكة للنفط ، فضلاً عن وجود تخوف فى صفوف الغرب من أن تأزيم الموقف مع الدول العربية المنتجة للنفط إلى نقطة الانفجار كان من المحتمل أن يتسبب فى دفع العناصر القومية المتطرفة إلى تدمير آبار النفط بما يعنى كارثة محققة النسبة للدول الغربية(١٢١) ، كذلك أضيف الحديث عن أن سلاح النفط قد استخدم فى ١٩٧٣ لهدف ضح محدد

وهو تطبيق أحكام القرار ٢٤٢ الصادر من مجلس الأمن فى نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٦٧ من وجهة النظر العربية بطبيعة الحال ، وقد أدى هذا الوضوح إلى وجود تبرير لهذا الاستخدام ، وإسباغ صفة الشرعية الدولية عليه(١٢٢) . وكذلك تم التركيز على أن ربط حظر التصدير بالنسبة لبعض الدول بتخفيض الإنتاج بالنسبة للجميع قد لعب دوراً فى النجاح ، لأنه لولا خفض الانتاج لأمكن وصول الكميات المطلوبة أو بعضها إلى الدول المفروض عليها الحظر أو على الأقل عدد منها بصورة أو بأخرى عن طريق الدول التى لم يفرض عليها الحظر ، والتى كانت ستلجأ فى هذه الحالة إلى شراء المزيد من النفط لهذا الغرض ، وأخيراً فقد أشير فى إطار التطورات ذكرها لاستخدام سلاح النفط من أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ إلى يوليو (تموز) ١٩٧٤ إلى أن هذه التطورات توضح « المرونة الفائقة » التى اتسم بها استخدام السلاح والتى يفترض أنها من أسباب نجاح استخدامه(١٢٣) .

وأما الأسباب التى تعود إلى البيئة الدولية التى أحاطت باستخدام النفط فى ١٩٧٣ فهى تدور بصورة أو بأخرى حول زيادة الحاجة إلى النفط العربى فى ١٩٧٣ مقارنة بمثيلتها فى ١٩٦٧ سواء بصفة عامة أو بالنسبة للولايات المتحدة بصفة خاصة(١٢٤) .

وعندما يبدأ المرء فى رصد مظاهر النجاح التى تفسرها الأسباب السابقة سوف يجد حديثاً عن أثر استخدام سلاح النفط فى ١٩٧٣ فى بروز قوة عربية بمعايير عالمية من الواضح أن قوة النفط — خاصة على ضوء ما رتبته من ثراء اقتصادى — تشكل أهم عناصرها الفعالة ، وقد قارن بعض الباحثين بين سلاح النفط العربى والسلاح النووى الذى تملكه القوى العظمى مبرزاً أن نتائج المقارنة لصالح الأول على أساس أن الردع المتحقق من حيازة الأسلحة النووية ردع نظرى نفسى معنوى بينما ردع مورد استراتيجى كالنفط ردع مادى اقتصادى ومصيرى ، وأيضا فإن هناك عوائق هائلة فى طريق استخدام وسائل الردع النووى ليست قائمة فى أية صورة فى وجه استخدام سلاح الردع النفطى ، كذلك فانه بينما يضع سباق الأسلحة النووية والاستراتيجية ضغوط استنزاف هائلة على الطاقات الاقتصادية والمالية لمراكز القوى الدولية الأخرى فإن قوة الثراء النفطى تضيف كثيراً إلى قوة الوطن العربى(١٢٥) .

وفيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى بصفة خاصة أشير إلى أن استخدام سلاح النفط فى ١٩٧٣ قد جعل النفط يأخذ وضعه كأحد المتغيرات الحاكمة فى الصراع العربى — الإسرائيلى بكل أبعاده وامتداداته الدولية ، وأن أبرز ما يميز هذا المتغير الاستراتيجى هو أنه يجمع بين عنصرى التكامل الاقتصادى والسياسى ، فتأثيراته الاقتصادية هائلة وبالتالى فإن ضغوطه السياسية هائلة ، كذلك فإنه يتخطى الضغط على الجهات الحكومية والمراكز الرسمية لاتخاذ القرارات إلى الضغط المباشر على المستويات الشعبية ودوائر الرأى العام بمختلف اتجاهاته ، وتلك مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لأسلوب إدارة العرب

لصراعهم ضد اسرائيل ، وضد جهات المصالح المنحازة إلى جانبها ، لأنها تخرج بهم من موقع القدرة المحدودة على الضغط والتأثير إلى حيث القدرة الهائلة فى الضغط على كل مراكز الأعصاب المؤثرة فى هذا الصراع(١٢٦) .

وبالاضافة إلى الحديث السابق عن الآثار الإيجابية لاستخدام سلاح النفط أشير إلى أثره على مواقف الدول الأوربية الغربية من الصراع كما اتضحت فى رفض الغالبية العظمى من هذه الدول التعاون مع الولايات المتحدة فى إمدادات السلاح إلى إسرائيل أثناء الحرب ، ثم فى التطورات التى طرأت على مواقف الدول الأعضاء فى السوق الأوربية المشتركة بصفة خاصة اعتباراً من بيان نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٧٣(١٢٧) ، كذلك تحدث البعض عن آثار لاستخدام سلاح النفط على تماسك المعسكر الرأسمالى على أساس أنه قد ضرب الرأسمالية العالمية فى حلقة ضعيفة من حلقات تناقضاتها ، وهى حلقة التضامن النفطى الاقتصادى بين الولايات المتحدة وكل من أوربا الغربية واليابان(١٢٨) .

وثمة حاجة إلى تقويم واقعى لاستخدام سلاح النفط فى ١٩٧٣ فى إطار الصراع العربى ــ الإسرائيلى ، ولحسن الحظ فإن لدينا أساساً للتقويم وهو الأهداف التى أعلن عنها وزراء النفط العرب أنفسهم فى أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ ، وهذا الأساس يبين بوضوح أن نجاح الدول المصدرة للنفط فى رفع أسعاره شىء ، ونجاح الدول العربية المصدرة للنفط فى استخدامه فى ادارة الصراع العربى ــ الإسرائيلى شىء آخر ، إذ أنه استناداً الى هذا الأساس يمكن القول بأن شيئاً ذا قيمة فعلية لم يتم كنتيجة لسلاح النفط . بل إننا حتى لو استخدمنا الأساس الأكثر تواضعاً بكثير والمتضمن فى قرارت اجتماع وزراء النفط العرب بالكويت فى ٨ ديسمبر (كانون أول) ١٩٧٣ لوصلنا إلى نفس النتيجة .

خامساً ــ مستقبل سلاح النفط : انطلاقاً من خبرة استخدام النفط كسلاح فى ١٩٧٣ وما قبلها ، ومن التطورات التى ألمت بالأوضاع الإقليمية والدولية بعد ١٩٧٣ شغل عدد من الباحثين بمناقشة مستقبل استخدام سلاح النفط ، ويلاحظ بوضوح أنهم مع تباين هوياتهم الأيديولوجية وانتماءاتهم الوطنية قد أجمعوا على استبعاد استخدام مثل هذا السلاح مستقبلاً على الأقل بالكيفية التى استخدم بها فى ١٩٧٣ ، ويمكن رصد ثلاث مجموعات من الأسباب أولها اقتصادية والثانية عسكرية والثالثة سياسية استخدمت فى تبرير هذا التوقع ، وإن كنا لسنا بحاجة إلى الإشارة إلى أن هذا التصنيف يجىء بغرض التوضيح بينما فى الواقع الفعلى سوف نلمس تشابكاً واضحاً فى الفعل بين هذه المجموعات من الأسباب .

وإذا بدأنا بالأسباب ذات الطبيعة الاقتصادية سوف نجد أن هناك أسباباً ترتبط بوجود سلاح اقتصادى مضاد فى يد الدولة المفترض أن تكون مقصودة أساساً باستخدام سلاح النفط وهى الولايات

المتحدة الأمريكية ، ذلك هوُ ما يمكن تسميته بسلاح الغذاء ، إذ ترتب على تخلف معدلات الانتاج المحلى عن الوفاء باحتياجات الاستهلاك على الصعيد العربى ارتفاع هائل فى حجم الواردات الغذائية ، اذ بينما تستهلك البلاد العربية حوالى ٢٠ مليون طن من الحبوب سنوياً يتم استيراد نصف هذه الكمية من خارج الوطن العربى ، كما تتم تلبية ٩٠ ٪ من حاجات البلدان العربية من السكر والزيوت النباتية والدهون والألبان واللحوم عن طريق الاستيراد من الخارج ، ومع تزايد حجم الاستيراد عاماً بعد عام نجد أن البلدان العربية تستورد الحبوب بشكل مركز من الولايات المتحدة وكندا واستراليا ، أى أكثر دول العالم تحكماً فى سوق الحبوب الدولية ، كما أصبحت المنطقة العربية سوقاً رئيسية للمواشى واللحوم الاسترالية ، وبذلك تحولت مشكلة الأمن الغذائى العربى من مشكلة اقتصادية بحتة إلى مشكلة سياسية هامة تلوح الولايات المتحدة دوماً بإمكانية استخدام « سلاح الغذاء » لشل قدرة العرب على استخدام « سلاح النفط » فى إطار أية مناورة أو مواجهة بين العالم العربى والولايات المتحدة ، وبذا يتلخص جوهر المشكلة السياسى فى حقيقة بسيطة ألا وهى أن العرب لا يستطيعون اتخاذ قرار عسكرى أو اقتصادى حاسم إلا اذا كانت هناك قاعدة غذائية عريضة يتوافر معها فائض غذائى يحول دون خشية قطع صادرات الحبوب إلى الوطن العربى(١٢٩) .

وبالإضافة إلى وجود سلاح مضاد لسلاح النفط فإن ثمة أسباباً ترتبط بسلاح النفط ذاته تتعلق بالاجراءات الوقائية التى اتخذتها الدول الصناعية المعتمدة على نفط العرب بدرجة أو أخرى ، وأهم هذه الإجراءات دون شك هو ذلك المتعلق بوجود مخزون استراتيجى من النفط يسمح لهذه الدول بالصمود لعدة شهور على الأقل مما يعطيها أيضاً فترة زمنية كافية للنظر فى اتخاذ اجراءات مضادة(١٣٠) .

وإذا انتقلنا إلى الأسباب ذات الطبيعة العسكرية سوف نجد أنها تدور حول إمكان استخدام القوة من قبل الدول المطبق عليها الحظر ضد الدول المستخدمة لسلاح النفط ، فمن المنطقى أن القول باعتماد الحضارة المعاصرة على الطاقة ، وتزايد أهمية النفط بين مصادر هذه الطاقة ، واعتماد دول عديدة على النفط المستورد من الدول العربية بالذات اعتماداً شبه كلى كما فى حالة دول أوربا الغربية واليابان ، أو اعتماداً متزايداً كما فى حالة الولايات المتحدة يفضى فى التحليل الأخير إلى جدارة المقولة التى تذهب إلى أن تخفيض الانتاج أو الصادرات بشكل حاسم يمكن أن يؤدى إلى إجراءات عسكرية من جانب الدول المتضررة أو على الأقل التهديد بمثل هذه الإجراءات على نحو يحدث الأثر المطلوب فى سلوك الدول المصدرة للنفط(١٣١) خاصة وقد كررت الإدارة الأمريكية هذا التلويح مراراً .

ولا يمكن فى الواقع فصل الأسباب السياسية عن الأسباب الاقتصادية والعسكرية السابقة ، فإذا كان استخدام سلاح النفط فى المستقبل لن يحدث الآثار المطلوبة فى مدى زمنى معقول بسبب الزيادة الملحوظة فى المقدرة على الاحتفاظ بمخزون استراتيجى ، وإذا كان سيثير تعقيدات دولية واسعة قد تصل

إلى حد العمل العسكرى المباشر ضد الدول المطبقة لتخفيض انتاج النفط أو حظر تصديره فإن القرار السياسى بذلك يمكن أن يكون صعباً للغاية .

د ـــ دور النفط فى التسوية السياسية للصراع :

ثمة تباين واضح فى الأراء بخصوص هذه القضية بين من يعتبر أن النفط قد لعب ويمكن أن يقوم فى المستقبل بدور فى دفع الولايات المتحدة بالذات إلى التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربى ـــ الإسرائيلى ، وعلى الرغم من أن هذه التسوية بطبيعة الحال سوف تحقق المصالح الأمريكية أو على الأقل لا تصيبها بالضرر إلا أن وجود النفط كعامل قوة فى يد العرب يمكن أن يجعل فى مثل هذه التسوية عنصراً أو عناصر إيجابية من وجهة النظر العربية . وفى المقابل نجد من ينسب للنفط والدول النفطية المحافظة دوراً مباشراً فى التوصل إلى تسوية سياسية تعكس تردى الوضع العربى فى الصراع مع إسرائيل ، ثم نجد مرة أخرى من يشير على العكس إلى أن قوة النفط قد لعبت دوراً واضحاً فى التصدى لمثل هذه التسوية .

ومن أبرز الأمثلة على التقويم بالغ الإيجابية لدور النفط فى دفع الولايات المتحدة إلى التوصل إلى تسوية تحقق مصالح عربية ، بل وتغيير سياستها عموماً فى اتجاه أكثر توازناً ذلك التقويم الذى يرى أن سلاح النفط قد أجبر الولايات المتحدة على التدخل من أجل تسوية أزمة الشرق الأوسط ، وهو الذى دفعها إلى الضغط على إسرائيل ، ونتيجة لهذا السلاح بدأت حكومة واشنطن تتخلى عن المساندة شبه المطلقة لإسرائيل ، لتقف موقفاً أقرب إلى التوازن مما هو إلى المساندة[١٣٢] .

وبغض النظر عن مدى واقعية التقويم السابق فإن منطق الحديث عن دور يلعبه النفط فى دفع الولايات المتحدة إلى إنجاز تسوية سياسية للصراع العربى ـــ الإسرائيلى ينبثق أولًا من أهمية النفط العربى لها ولحلفائها ، ثم ثانياً من المخاطر المحيطة بالخيار العسكرى لتأمين تدفق هذا النفط بحيث يحتجز هذا الخيار لحالات الضرورة القصوى[١٣٣] . ومما يساعد لدى البعض على أن تجىء هذه التسوية المرتقبة ، وإن يكن منطلقها هو المصلحة الأمريكية ، أكثر تلبية للمصالح العربية ما أدى إليه استخدام سلاح النفط من فرض لعزلة دبلوماسية على إسرائيل سواء داخل أفريقيا أو بين دول أوربا الغربية واليابان[١٣٤] .

وينقلنا هذا فى الواقع إلى وجهة النظر الثانية بخصوص دور النفط العربى فى تسوية الصراع العربى ـــ الإسرائيلى ، والتى ترى أنه لم يؤد إلا إلى تسوية تعكس تردى الوضع العربى فى الصراع مع إسرائيل ، وذلك على أساس أن الدول النفطية قد استخدمت مساعداتها المالية منذ بداية السبعينات لحث النظام المصرى على قطع علاقاته المتميزة بالعالم الاشتراكى ، وتصفية الدور القيادى للقطاع العام ، وإعادة آليات قوى السوق والالتحاق الكامل بالنظام الرأسمالى وعلى رأسه الولايات المتحدة ، وأن تلك

الدول قد ضاعفت جهودها فى هذا الاتجاه فيما بعد حرب اكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ ، وأنه لايمكن عزل هذا المسار عن المسار الذى تم فيما بعد بما فى ذلك الصلح مع إسرائيل[١٣٥] .

وبالمقابل فإن البعض يرى أن العرب النفطيين قد لعبوا دوراً فى التصدى لاتفاقيتى كامب ديفيد عن طريق ما يمكن تسميته « اللولب النفطى العربى » فى بعض القضايا القومية وخاصة القضية الفلسطينية ، فمنذ اتفاقيات كامب ديفيد وماتلاها لم تستطع أطراف هذه الإتفاقيات أن تفرض كل ما تريده بشكل نهائى على العرب ، وقد ترتب على ذلك أن الولايات المتحدة وحلفاءها خاصة فى أوربا الغربية قد بدأوا يدركون عجز هذه الصيغ ، ويحاولون إيجاد مخرج جديد[١٣٦] .

٢ ــ تحليل اتجاهات الندوة :

ركزت مناقشات الندوة على قضيتين اثنتين من القضايا التى أثيرت فى هذا المبحث بخصوص أثر النفط على الصراع العربى ــ الإسرائيلى ، الأولى تتعلق بصفة عامة باستخدام النفط كسلاح فى هذا الصراع ، والثانية تتعلق بدوره فى تسوية هذا الصراع ، وهذا بالاضافة إلى قضية ثالثة لم يتم التعرض لها فى السياق السابق وتتعلق بدلالات حركة العمالة العربية المتولدة عن الثروة النفطية بالنسبة للصراع العربى ــ الإسرائيلى .

أ ــ استخدام النفط كسلاح فى الصراع العربى ــ الإسرائيلى :

فيما يتعلق بهذا الموضوع ركز كثير من المشاركين على الخبرة الواقعية لاستخدامه منذ ١٩٥٦ وحتى ١٩٧٣ ثم على مستقبل استخدامه .

وقد تناول بعض المشاركين خبرة ١٩٥٦ من زاويتين : الأولى سلبية ، وهى ما كشفت عنه هذه الخبرة من عدم سيطرة فعلية للدول المصدرة للنفط على نفطها بحيث أنه عندما اتخذت إحدى الدول النفطية الهامة قراراً بمنع تصدير النفط إلى بريطانيا وفرنسا اكتشفت بعد ذلك أن القرار لم ينفذ ، أما الزاوية الثانية فهى إيجابية ، وتتمثل فى أنه على الرغم من أن البعض يقلل من أهمية هذا الاستخدام إلا أن مغزاه الهام هو إشعار الغرب بأن مصالحه مهددة ، أما خبرة ١٩٦٧ فلم يظهر المشاركون اهتماماً كبيراً بها ، وإن كان قد أشير فى هذا السياق إلى تقديم الدول النفطية لمعونات لدول المواجهة ما عدا سوريا فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ .

وقد كان طبيعياً أن يستأثر استخدام سلاح النفط فى حرب ١٩٧٣ وما بعدها بالاهتمام الأكبر

من جانب عدد كبير من المشاركين ، وبداية أشار أحدهم إلى اهتمام الولايات المتحدة باستخدام النفط كسلاح منذ ما قبل ١٩٧٣ ، وقد نوه إلى ما نشره أحد المسئولين الامريكيين السابقين فى كتاب له عن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط من أن الولايات المتحدة كانت تتحسب لاستخدام سلاح النفط ، وأنها ركزت بهذا الصدد على الملك فيصل ، وسجلت عليه مرتين قبل الاستخدام الفعلى بسلاح النفط فى ١٩٧٣ نواياه بهذا الصدد .

وقد تحدث اثنان من المشاركين ــ وكلاهما شغل أدواراً رسمية هامة مصرياً وعربياً إبان حرب أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ ــ عن خبرة استخدام سلاح النفط فى تلك السنة ، فاتفقا على تقويم بالغ الإيجابية لهذا الاستخدام ، وكان الجانب الرئيسى للبراعة فى هذا الاستخدام وفقاً لأحدهما هو الربط بين تصرفات الخصوم وردود الفعل العربية بخصوص توجيه سلاح النفط ، وعلى سبيل المثال فعندما أعلن نيكسون عن تقديم مساعدات ضخمة لإسرائيل صدر قرار الملك فيصل فى اليوم التالى بخفض الإنتاج ١٠ ٪ ، وأوقف تصدير النفط تماماً إلى الولايات المتحدة وهولندا ، وهو الأمر الذى سبب انزعاجاً أمريكياً شديداً ، وقد وافق المشارك الثانى على وجود فزع لدى دوائر القيادة الأمريكية على أعلى مستوى لمسه بنفسه من استخدام سلاح النفط فى ١٩٧٣ ، ليس لأن الاحتياطى الاستراتيجى الأمريكى من النفط لم يكن محسوباً ، ولكن بسبب الضغط الأوربى المخيف على الولايات المتحدة الأمريكية ، وأضاف بأن رأيه حتى ذلك الوقت كان ضرورة استمرار استعمال سلاح النفط لآخر لحظة حتى يتم حل القضية ، غير أن الظروف قد تغيرت .

وقد ذُكرت بعد ذلك ملابسات التوقف عن استخدام سلاح النفط بعد حرب ١٩٧٣ ، وكان المشاركون فى النقاش من الذين لعبوا ادواراً رسمية فى ذلك الوقت ، وكان ثمة اتفاق على الوقائع بغض النظر عن الخلاف فى تقويم المواقف ، وتشير المعلومات التى ذكروها بهذا الصدد إلى أن الولايات المتحدة كانت تضغط بشدة منذ البداية من أجل التوقف عن استخدام سلاح النفط ، ويبدو أنها وجدت أن القيادة المصرية فى ذلك الوقت هى أنسب الجهات التى يمكن أن تتفهم دوافع هذا الموقف ، وقد قيل إن الرئيس المصرى أنور السادات قد ذكر فى نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٧٣ أن كيسنجر قد طلب منه التوسط شخصياً لدى الملك فيصل لرفع الحظر ، وأن الملك فيصل قد رفض ، وكان المنطق الأمريكى المعلن هو أن الولايات المتحدة دولة عظمى ، ولا ينبغى أن تبدو وكأنها تخضع لإنذار من دول صغيرة ، وقد اشترط المسئولون الأمريكيون صراحة فيما بعد رفض الحظر كشرط للمضى فى إجراءات انجاز فك الاشتباك على الجبهة السورية ، وهو ما تم ــ أى الموافقة على قرارا رفع حظر تصدير النفط ــ فى مؤتمر قمة عربى مصغر عقد فى الجزائر بضغط من مصر بالذات ، وذلك ليسهل التحرك الأمريكى فى اتجاه فك الاشتباك السورى الإسرائيلى .

وكان هناك اتفاق بين المشاركين على حدوث خلل وتراجع فى استخدام سلاح النفط بعد خبرة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ ، وذكر أكثر من سبب يجعل استخدام هذا السلاح فى المستقبل غير وارد ، وأول هذه الأسباب هو التخطيط الاستراتيجى الغربى لإحباط استخدام سلاح النفط ، وقد شبه أحد المشاركين هذه المسألة بخبرة مصر مع إغلاق قناة السويس فى ١٩٥٦ ، وكيف تصور البعض بعدها فى مصر على نحو جازم أن مصر أصبحت تستطيع من هذه الزاوية أن تصيب الغرب فى مقتل ، ولكن على الفور اتجه الغرب ، الذى لابد أن نشهد له بمستوى عالٍ للتنظيم والتماسك فى المصالح الحيوية ، إلى خلق نظام جديد مختلف تمام الاختلاف لطرق نقل النفط وتخزينه ، وعندما جاء عام ١٩٦٧ لم يؤد إغلاق القناة إلى أثر يذكر على الغرب ، وبهذا أبطل هذا السلاح . ونفس الشيء حدث لسلاح النفط ، فحاول الغرب إبطاله بأكثر من أسلوب مثل تقليل الاستهلاك ، وزيادة المخزون الاستراتيجى ، وتكثيف البحث عن مصادر أخرى بديلة ، وفى هذا الإطار يمكن أن يدخل مشروع من أوربا الغربية بالغاز السوفيتى ، وذلك بالإضافة إلى التلويح بالتدخل العسكرى فى حالة العودة لاستخدام سلاح النفط للإرهاب ، فاذا أضفنا إلى هذا كله أن حاجة الدول العربية النفطية لاستمرار ضخ النفط قد لا تقل عن حاجة الدول المستهلكة ، وذلك بسبب الدور المحورى الذى يلعبه تصدير النفط فى اقتصادات هذه الدول لوصلنا إلى قناعة بأنه من الصعب أن يستخدم سلاح النفط ثانية على النحو الذى استخدم به فى ١٩٧٣ .

وثمة سبب آخر ذكر فى تفسير النتيجة السابقة وهو الخلافات العربية ، فحين ينجح العرب فى القضاء على هذه الخلافات قد يمكن استخدام سلاح النفط ثانية ، غير أن المعضلة أن القضاء على هذه الخلافات قد يعنى أساساً ضرورة عودة مصر للصف العربى ، وهناك استحالة لعودة مصر للجامعة العربية الآن طالما ظلت ارتباطاتها مع إسرائيل على ماهى عليه ، فكيف تشارك مصر فى المجلس الاقتصادى وهو يبحث مقاطعة اسرائيل بينما التسوية المصرية ــ الاسرائيلية تتضمن تطبيع العلاقات كجانب أساسى ، كذلك فإن مصر لا تستطيع حضور مجلس الدفاع لأن هناك نصاً فى المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية تستطيع إسرائيل الاستشهاد به لمنعها من ذلك ، وكيف تنسق مصر دبلوماسياً مع العرب وقد أشار سلوكها التصويتى فى الأمم المتحدة عام ١٩٨٢ إلى امتناعها عن التصويت على مشروعات قرارات تطالب بفرض عقوبات على إسرائيل ، ومع ذلك يبقى ضرورياً لإعادة التفكير فى استخدام سلاح النفط أن الخلافات العربية يجب أن تزول مهما كانت الصعوبة فى ذلك .

وأخيراً فإن زيادة المعروض من النفط فى الفترة الأخيرة ونزول أسعاره قد قلل دون شك من إمكانات سلاح النفط .

— أثر النفط على تسوية الصراع العربى — الاسرائيلى :

أثيرت بهذا الصدد عدة نقاط هامة أولها أثر النفط على الهدف الاستراتيجى لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فقد ذهب أحد المشاركين إلى أن ما بدا بعد حرب ١٩٧٣ من دور هام للنفط العربى قد أعطى انطباعاً بوجود استعداد لتحول المواقف الأمريكية والأوربية مما أدى إلى تحول المنظمة إلى الهدف التكتيكى الخاص بإنشاء دولة على الأرض المحررة ، وهذا التراجع لم يكن ليحدث لولا ما بدا من أن القوة النفطية يمكن أن تحدث تأثيراً حقيقياً فى التسوية عن طريق الضغط على الولايات المتحدة ، وبالطبع فإنه يوجد الآن شعور عميق بالخذلان من جانب الشعب الفلسطينى بسبب أن النفط العربى لم يوجه لخدمة القضية الفلسطينية وتقليص الدولة الإسرائيلية وانشاء دولة فلسطينية ، بل إن ما حدث فى عصر الطفرة النفطية هو مزيد من التشرد والأزمات .

ومن ناحية أخرى فقد أشار نفس المشارك إلى أن دول النفط العربية قد أرادت أن تفرض شروطاً معينة على مصر من أجل انتقال رؤوس الأموال النفطية اليها ، وقد روى أنه رأى بنفسه شروطاً مفروضة فى أحد القروض لم ير مثلها فى علاقة ديلسبس بمصر ، وللأسف فقد استخدم مثقفون عرب فى عمل الدراسات التى أوصت بهذه الشروط ، وإذا كانت هذه الشروط والضغوط قد أثمرت شيئاً فهو مساعدة أنور السادات على الخروج من الخندق العربى أو على الأقل تبرير الخروج .

ورد مشارك آخر على القائلين بأن النظم النفطية فى الوطن العربى قد رفضت التسوية المصرية — الإسرائيلية بقوله أن كثيراً ممن رفضوها مهدوا لها بصورة أو بأخرى ، وأن بعض هذه النظم أراد مهاجمة التسوية بهذه القوة ليس من قبيل التصدى لهذه التسوية وإنما للمسارعة بإخراج مصر من الخندق العربى حتى يستريحوا من الحديث عن الوحدة العربية .

وفى مقابل الأبعاد السلبية السابقة من المنظور العربى لأثر النفط على المسار السياسى للصراع العربى — الإسرائيلى أشار أحد المشاركين بدور الدول النفطية المحافظة فى الصراع منذ ١٩٦٧ ، فبعد الهزيمة فى تلك السنة أسقط الرئيس عبد الناصر وفقاً لهذا المشارك من حساباته قضية تقسيم النظم العربية إلى تقدمية ورجعية ، وبات مشغولًا بالدرجة الأولى بالاتفاق مع الجميع ضد الخطر المشترك ، ومن ناحية أخرى فإن النظم المحافظة باتت تشعر بوجود شىء إسمه الخطر الإسرائيلى ، ومن ثم خطت من جانبها خطوة للالتقاء مع عبد الناصر . وإذا كان هذا قد حدث فى الماضى فإن المنطقى أن يتدعم بعد وضوح المشروع الإسرائيلى فى لبنان وغيرها ، وقد أعرب هذا المشارك عن اعتقاده بأن دول النفط المحافظة مؤمنة بضرورة مواجهة المشروع الإمبراطورى الإسرائيلى ، وأنه لولاها لما كانت هناك مشاريع سياسية عملية لخلق تضامن عربى .

ج ـ حركة العمالة العربية ودلالتها بالنسبة للصراع العربى الاسرائيلى :

أثارت مناقشات الندوة قضية جديدة لم تعرض لها الأدبيات المنشورة التى جرى تحليلها فى هذا البحث ، وهى قضية تتعلق بأبعاد حركة انتقال العمالة العربية عبر الحدود السياسية بين الأقطار العربية المتعلقة بالصراع العربى الاسرائيلى ، وقد فجر أحد المشاركين هذه القضية بحديث عما سماه دور النفط فى تفريغ دول الطوق (المحيط باسرائيل) من البشر ، فقد أدت الثروة النفطية إلى تفريغ ساحة فلسطين ودول الطوق بشرياً من الكفاءات ، وأشار إلى أننا نتحدث أحياناً بشكل محايد عن هجرة العمالة ، ولكن ثمة بعداً استراتيجياً هاماً لهذه الحركة ، وهو أن اتجاهها يشير إلى أنها أتت من فلسطين ودول الطوق إلى الدول البعيدة عن الطوق ، ولكى يوضح خطورة هذه الظاهرة ذكر أن ما فقدته الساحة الفلسطينية بشرياً فى الضفة الغربية وغزة بسبب النفط أكثر بكثير مما فقدته بالتهجير العسكرى المباشر فى ١٩٤٨ ، وبطبيعة الحال فإن الإسرائيليين يساهمون فى الضغوط من أجل التهجير ، غير أن النفط لاشك قد ساهم فى عملية تفريغ الأرض الفلسطينية بشكل مباشر أو غير مباشر . ومما زاد من تفاقم هذه الظاهرة أنها قد شملت مصر وسوريا ولبنان ، والمشكلة الهيكلية فى العمالة المصرية أن الهجرة تضم الكفاءات التى تحتاجها مصر . وقد أثرت عملية التفريغ البشرى هذه على البناء الذى يتصدى لإسرائيل ، ولنتصور مثلًا العائد على العرب فى صراعهم مع اسرائيل لو أن المصريين الذين هاجروا إلى الأقطار النفطية كانوا قد مُولوا لبناء سيناء ، وكذلك فى سوريا والأردن ولبنان لخلق حقائق بشرية تحيط بإسرائيل .

وقد أثارت وجهة النظر هذه ردود فعل بين المشاركين ، فأشار أحدهم إلى أنه بفرض صحتها فإن البديل لهجرة العمالة العربية سيء أيضاً من منظور استراتيجى عربى ، وهو تفاقم ظاهرة استيراد العمالة غير العربية ، كذلك نفى أن تكون هجرة الفلسطينيين إلى الدول النفطية ظاهرة سلبية بالكامل ، فالفلسطينيون الذين هاجروا إلى الخليج مثلًا لم يتوقف تفكيرهم فى فلسطين ، بل لقد خرجت منهم قيادات لحركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة .

وتعقيباً على هذا علق نفس المشارك الذى فجر هذه القضية بأنه لم يقصد أن يكون حل سلبيات هجرة العمالة من دول الطوق على حساب عروبة الخليج ، وإنما المطلوب هو بناء قدرة خليجية ذاتية عن طريق تدريب البشر بحيث لا نجد أنفسنا بين خيارين أحلاهما مر : إما أن نفقد عروبة فلسطين أو الخليج ، وكذلك التفكير فى العمالة العربية خارج الوطن العربى كمصدر محتمل للعمالة التى تحتاجها الدول النفطية ، فالمطلوب إذن هو استراتيجية قومية تقوم على دعم مالى لدول الطوق لتثبيت البشر فيها وعمالة تذهب للخليج ا، تدرب فيه لبنائه حتى لا يفقد عروبته .

المبحث الثانى

وضع النظام القومى العربى داخل النظام الدولى

١ ــ تحليل الأدبيات المنشورة :

ربما يبدو للوهلة الأولى أن المدخل الطبيعى لبحث أثر النفط على وضع النظام القومى العربى داخل النظام الدولى هو أنه عامل مساعد دون شك على تحسين الوضع العربى بهذا الصدد بما يتضمنه النفط من إمكانات للقوة العربية ، ولكن التحليل فى أجزاء سابقة من هذه الدراسة كفيل بأن يدفعنا للتخلى عن هذا المدخل والبحث عن غيره ، وسوف نحاول فيما يلى تقديم تحليل لعدد من وجهات النظر السائدة بشأن أثر النفط على علاقة العرب بكل من القوتين الأعظم ، ثم بأوربا الغربية فيما يعرف بالحوار العربى ــ الأوربى ، ثم بافريقيا ، وسوف يساعد هذا التحليل على بيان المدى الذى استطاع العرب اليه استخدام النفط لتعزيز مكانتهم الدولية .

أ ــ أثر النفط على علاقة العرب بالولايات المتحدة الأمريكية :

فيما يتعلق بالعلاقة بالقوتين الأعظم عموماً يلاحظ أن نقطة البداية السائدة فى معظم الكتابات بهذا الصدد أن وجود النفط على هذا النحو فى الوطن العربى قد زاد من اهتمام القوى الكبرى والعظمى به وجعله موضوعاً للصراع ، وذلك على أساس أن النفط باعتباره أعظم موارد الطاقة هو عماد البنى

الصناعية والعسكرية والحاجات الاستهلاكية ، ومن هنا كان التصارع حول حقول النفط العربية[١٣٧] ، ومما لاشك فيه أن هذا يعنى أن النفط قد أفضى إلى زيادة مصادر تهديد الأمن القومى العربى ، وسوف نعنى فيما يلى ببيان مظاهر هذه الزيادة فى مصادر التهديد ، وكيفية مواجهة الوطن العربى لها بالنسبة لكل من القوتين الأعظم بادئين فى هذه الجزئية بالولايات المتحدة الأمريكية .

أولاً : تزايد المصلحة الأمريكية فى النفط العربى : بالنسبة للولايات المتحدة بصفة خاصة اهتمت لدراسات المختلفة ببيان مصلحتها المتزايدة فى النفط العربى نتيجة تصاعد اعتمادها على النفط المستورد صفة عامة ، والنفط العربى بصفة خاصة ، وتبدو هذه المسألة واضحة من مقارنة الوضع فى لخمسينات والستينات بوضع السبعينات[١٣٨] ، فحتى أواخر الستينات كانت الولايات المتحدة تسد حاجتها للنفط من إنتاجها المحلى أساساً (بنسبة ٨٠ ٪) ، وتستورد نسبة الـ ٢٠ ٪ الباقية ، ولكن هذه النسب تغيرت كثيراً مع مطلع السبعينات ، وفى عام ١٩٧٢ ازدادت الواردات الأمريكية من النفط خلال الشهور الستة الأولى بنسبة ٩٨٫٧ ٪ ، وفى عام ١٩٧٣ ازدادت الحاجة إلى الاستيراد بنسبة كبر من عام ١٩٧٢ نتيجة خفض الانتاج المحلى من النفط من ٩٫٤ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٢ إلى ٩٫١ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٣ ، أى بنسبة ٢٫٨ ٪ ، بينما ازداد معدل الاستهلاك بـ ٩ ٪ ، وفى بدء عام ١٩٧٦ ارتفعت نسبة الورادات النفطية التى تساهم فى سد حاجة الاستهلاك المحلى إلى ٣٣ ٪ تصاعدت فى ديسمبر (كانون أول) من العام نفسه لتصل إلى ٤٠ ٪ من المستهلك محلياً ، وفى عام ١٩٧١ وفر النفط المستورد ٤٢ ٪ من الحاجات النفطية الأمريكية .

وفى تقرير أعده مكتب الميزانية التابع للكونجرس الأمريكى CBO « سيبو » فى مايو (أيار) ١٩٨٠ توقع المكتب تصاعد الواردات النفطية الأمريكية إلى ١٠٫١ مليون برميل يومياً فى عام ١٩٨٥ ، وإلى ١١٫٣ مليون برميل يومياً فى عام ١٩٩٠ ، مما يعنى أن الورادات النفطية سوف توفر ٥٢ ٪ من مجموع الحاجات النفطية الأمريكية عام ١٩٨٥ ، ٥٧ ٪ عام ١٩٩٠ . وفى الوقت نفسه أكد التقرير أنه مع الاعتراف بالتكلفة المرتفعة والمخاطر الجسيمة التى ينطوى عليها استمرار الاعتماد على النفط الأجنبى فإن التحرك الرئيسى فى سياسة الطاقة الأمريكية نحو تطوير بدائل محلية للاستغناء عن الورادات النفطية سوف ينطوى بدوره على تكاليف مرتفعة جداً[١٣٩] .

ولكن هل يعنى تزايد اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد تزايد اعتمادها على النفط العربى بالضرورة ؟ فى الواقع أن الدراسات المختلفة التى تناولت هذا الموضوع لم تترك مجالاً للشك فى هذا ، وذلك على الرغم مما تشير إليه المصادر الرسمية الأمريكية من تقديرات مخالفة فى بعض الأحيان ، وقد كتبت U.S News and World Report بتاريخ ١٢ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٧٣ بهذا الصدد أن حوالى ٢٣ ٪ من استهلاك الولايات المتحدة من النفط يأتى من البلاد العربية[١٤٠] . وبالإضافة إلى ذلك

ذكرت دراسات مختلفة أن نفط الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد أسهم فى عام ١٩٧٧ بحوالى ٣٨ ٪ من إجمالى الواردات النفطية الأمريكية[١٤١] ، وأشارت أيضاً إلى أن النفط السعودى وحده قد مثل فى ذلك العام ٥ر٢١ ٪ من النفط المستورد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما يجعل للسعودية المرتبة الأولى بين مزودى الولايات المتحدة بالنفط ، ويعطى لهذه الأخيرة المرتبة الأولى بين الدول المستوردة للنفط السعودى[١٤٢] ، وكذلك أشارت إلى أن تدهور العلاقات الأمريكية ـــ الإيرانية فى أعقاب نجاح الثورة على نظام الشاه قد جعل النفط العربى حاسماً بالنسبة للاقتصاد الأمريكى[١٤٣] .

ومن ناحية أخرى اهتمت بعض الدراسات بأن تؤكد على البعد الآخر الذى لا يقل أهمية للمصلحة الأمريكية فى النفط العربى ، وهو ذلك الخاص بالاستثمارات الأمريكية المباشرة فى مجال النفط ، والأرباح التى تحققها هذه الاستثمارات ، وهذا فضلًا عن الظاهرة التى سبقت الإشارة إليها ، وهى عودة جزء أساسى من الأرباح العربية ذاتها إلى الأسواق الأمريكية والأوربية[١٤٤] ، وقد قدر أن نسبته ٣ ٪ غير أن الأرباح المستعادة من هذا الاستثمار تبلغ نصف أرباح كافة الاستثمارات الأمريكية فى الخارج ، وتعترف الدوائر النفطية الأمريكية بأن الأرباح من عملياتها النفطية فى البلاد العربية تصل إلى ٦٣ ٪ سنوياً لرأس المال المستثمر[١٤٥] .

ثانياً ـــ تطور الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة قبل حرب ١٩٧٣ : تترتب على كل ما سبق بطبيعة الحال مصلحة أمريكية واضحة فى استمرار تدفق النفط ، وبقاء سعره فى حدود مقبولة من وجهة النظر الأمريكية ، وما يتطلبه هذا أو ذاك من المحافظة على بنية مواتية لاستغلال النفط فى المنطقة العربية ، سواء كان ذلك يعنى بنية استغلال النفط بالمعنى الضيق ، أو الإطار السياسى الأوسع لهذه البنية[١٤٦] .

وقد كان هذا العنصر الأخير بالذات ـــ بنية استغلال النفط وإطارها السياسى ـــ هو أول العناصر التى شهدت تحدياً للمصالح الأمريكية نظراً لتصاعد حركة التحرر الوطنى العربية ، وبروز الدور العالمى للاتحاد السوفيتى بعد الحرب العالمية الثانية ، وفى هذا الإطار ليس من الصعب فهم محاولات الولايات المتحدة المتكررة للهيمنة السياسية على المنطقة ، وقد بدأت هذه المحاولات بالسعودية أثناء الحرب العالمية الثانية ذاتها حين أعلن الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت فى فبراير (شباط) ١٩٤٣ أن الدفاع عن السعودية مسألة حيوية للدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعد الحرب وفى غمرة الحرب الباردة التى تلتها حاولت الولايات المتحدة الضغط لبناء إطار للدفاع الجماعى ضد الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط ظاهره الدفاع العقائدى وباطنه الدفاع عن المصالح الاقتصادية ، لذلك فقد عملت جاهدة لخلق حلف بغداد الذى تكفلت حركة التحرر العربية فى ذلك الوقت بمحاصرته .

غير أن الولايات المتحدة لم تكتف بمحاولات الهيمنة السياسية ، وإنما جربت كذلك التدخل

بالقوة العسكرية المباشرة عندما بدا أن مصالحها مهددة كما حدث فى الإنزال الامريكى سنة ١٩٥٨ فى لبنان ، والإنزال البريطانى الحليف فى نفس السنة فى الأردن ، وبصفة عامة فإن الولايات المتحدة طوال هذه الفترة قد احتفظت بقوة ردع مباشرة فى بعض مناطق الجزيرة العربية ، أو غير مباشرة من خلال تواجد القوة العسكرية البريطانية فى عدن أولًا ثم فى الخليج لاحقاً[١٤٧] ، وكذلك رأى البعض أن عدوان يونيو (حزيران) ١٩٦٧ على البلاد العربية لا يمكن إلا أن يكون فى التحليل الأخير عملًا أمريكياً ــ إسرائيليا مشتركاً ساهمت فيه الولايات المتحدة لحماية مصالحها فى المنطقة وعلى رأسها المصالح النفطية من خطر داهم كان يتهددها بسبب تصاعد المد القومى وحركة التحرر فى شبه الجزيرة العربية بصفة خاصة فى السنوات القليلة التى سبقت هذا العدوان[١٤٨] ، وبعد الانسحاب العسكرى الرسمى من الخليج سنة ١٩٧٢ احتفظت الولايات المتحدة بقوات ومراكز تمويه فى مناطق عديدة حول الإقليم النفطى ، ومثال ذلك تجهيز قاعدة دييجو جارسيا فى المحيط الهندى[١٤٩] .

ثالثاً ــ التهديدات الأمريكية بالتدخل العسكرى لحماية المصالح النفطية : وضعت خبرة أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ وما مثلته من محاولة عربية لاستخدام سلاح النفط فى سياق الصراع العربى ــ الإسرائيلى لأول مرة على نحو جاد قضيتى استمرار تدفق النفط والأسعار موضع التهديد الفعلى ، الأمر الذى استدعى ردود فعل أمريكية حادة تضمنت بصفة خاصة فكرة التهديد بالتدخل العسكرى لاحتلال منابع النفط ، ويلاحظ هنا أن الجديد فى هذا التهديد إذن ليس فكرة التدخل العسكرى فى حد ذاتها ، فقد سبق كما رأينا وضعها موضع التطبيق فى المنطقة ، ولكن الجديد هو أن موضوع هذا التدخل أصبح احتلال آبار النفط مباشرة بدلًا من إقامة سياج سياسى ــ عسكرى لحمايتها ، كذلك فإن الجديد أن التهديد قد وجه ضمناً إلى كافة الأقطار المصدرة للنفط بغض النظر عن ثوريتها أو محافظتها ، وهو الأمر الذى قد يشير إلى حدوث اتساع نسبى فى نطاق المواجهة بين المصالح الأمريكية وبين مصالح دول المنطقة بحيث أصبح هذا النطاق يشمل معظم هذه الدول بعد أن كان محدداً بالفئة الثورية منها فحسب ، وإن كنا سوف نرى فيما بعد أن هذه الصيغة للتهديد بما قصد منها عن طريق غير مباشر دعم المواقف المعتدلة للدول المحافظة بخصوص هذه القضية ، وسوف نعنى فيما يلى بتحليل الأبعاد المختلفة لهذه المسألة ــ أى التهديد باحتلال آبار النفط .

وبداية يجدر التذكير بأن الدوائر الأمريكية الرسمية حرصت على أن توضح أن التهديد العسكرى معنى فقط بقضية ضمان تدفق النفط وليس الأسعار[١٥٠] ، وقد فسر هذا الموقف الأمريكى بأنه من العسير على الولايات المتحدة أن تقوم بمثل هذا العمل العسكرى لمواجهة استراتيجية رفع سعر النفط ، إلا أنها ستجد التبرير فى مواجهة استراتيجية حظر النفط ، ولا سيما إذا اندلعت الحرب مرة أخرى بين العرب والدولة الصهيونية[١٥١] .

وفى السياق السابق — حماية تدفق النفط إلى العالم الرأسمالى — أطلقت دوائر رسمية أمريكية سلسلة من التهديدات باستخدام القوة لحماية إمدادات النفط إلى الغرب ، وكان مفهوماً من الملابسات التى أحاطت بهذه التهديدات أن ذلك يمكن أن يتضمن احتلال منابع النفط ذاتها .

وقد بدأت المسألة فى أعقاب الحظر النفطى العربى فى ١٩٧٣ ، واستمرت طيلة ١٩٧٤ بتقارير صحفية أوربية وأمريكية أشارت إلى أن الولايات المتحدة تستعد للقيام بعمل عسكرى ضد الدول العربية النفطية ، وأن خبراء الاستراتيجية فى البنتاجون قد وضعوا خططاً للاستيلاء على آبار النفط فى الخليج العربى فى حالة نشوب حرب بين العرب واسرائيل يصحبها حظر تصدير النفط إلى الغرب ، وأن وحدات متخصصة قد دربت أخيراً على حرب الصحراء واحتلال منابع النفط ، وأن ثمة مهاماً استطلاعية قد نفذتها بعض وحدات الأسطول الأمريكى بالفعل[١٥٢] .

ثم توج هذا بتصريح هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى فى ٢ يناير (كانون ثان) ١٩٧٥ الذى ذكر فيه أنه لا يستطيع استبعاد استخدام القوة العسكرية إذا تعرض العالم لاختناق نفطى بسبب منتجيه فى الشرق الأوسط ، ولما سأله الصحفيون فى اليوم التالى عن هذا التصريح أجاب بأنه كان يعكس بقوله هذا وجهات نظر الرئيس الأمريكى فورد ، وأضاف أنه لايدلى — كما هو معلوم — بتصريحات هامة حول السياسة الخارجية لا تعكس وجهات نظر الرئيس ، وفى اليوم التالى أكد المتحدث الرسمى بالبيت الأبيض ما ذكره كيسنجر من أن تصريحاته تعكس وجهات نظر الرئيس فورد ، وهو ما أكده الرئيس بنفسه فى حديث لمجلة Time فى ١٢ يناير (كانون ثان) وإن كان قد حاول التخفيف من مضمون التهديد سواء بتعريفه لحالة الاختناق بأن تكون طريحاً على ظهرك ، أو باستبعاده لأن يكون رفع الأسعار من قبيل الأعمال التى تتدرج تحت بند الاختناق ، أو بتصريحه أن خطراً نفطياً مماثلًا لذلك الذى فرض فى أكتوبر (تشرين اول) ١٩٧٣ لن يعد دافعاً معقولًا لوقوع تدخل عسكرى ، ومع ذلك فقد طرحت مسألة التدخل العسكرى الأمريكى لحماية إمدادات النفط بما فى ذلك احتلال منابعه ذاتها كأقوى ما يكون على كافة المستويات عالمياً وإقليمياً ، خاصة وأنها بعد أن كانت قد هدأت قليلًا على المستوى الرسمى الأمريكى عادت إلى الظهور بحديث أدلى به جيمس شليز نجر وزير الدفاع الأمريكى الى مجلة U.S. News and World Report فى ١٨ مايو (آيار) ١٩٧٥ ذكر فيه من جديد أنه فى حالة فرض حظر نفطى جديد من جانب الدول العربية فإن الحكومة الأمريكية سوف تبدى ولاشك تسامحاً أقل مما أبدته فى عام ١٩٧٣ ، وقد تستخدم القوة العسكرية لكسر هذا الحظر[١٥٣] .

وقد ارتبط إطلاق التهديدات السابقة بظهور دراسات تلبس الثوب الأكاديمى تبشر بالتدخل لعل أشهرها هى تلك التى كتبها روبرت تاكر الأستاذ بجامعة جون هوبكنز الأمريكية ونشرها فى عدد يناير كانون ثان) ١٩٧٥ من مجلة Commentary التى تصدرها اللجنة اليهودية — الأمريكية ، وقد دعا

فى هذه المقالة إلى كسر كارتل النفط عن طريق الاستيلاء على حقوله الواقعة على طول الخليج العربى[١٥٤] . كذلك ارتبط إطلاق التهديدات بعملية تهيئة للذهن الغربى لعملية التدخل تقوم على أساس أن العرب « المتخلفين » يتحكمون فى العالم ، وهم سبب كل المساوىء التى تحدث فى الاقتصاد العالمى ، وبالتالى لا يمكن أن يؤتمنوا على مصدر الطاقة العالمى ، وهكذا تتهيأ الأذهان فى الغرب للاستيلاء على منابع النفط التى يحتاجها الغرب بشدة[١٥٥] .

وقد أثارت هذه التهديدات بطبيعة الحال ردود فعل على مستوى العالم ككل يعنينا منها ردود الفعل العربية بصفة خاصة ، وقد جاءت رافضة بطبيعة الحال للتهديدات الأمريكية ، على أساس أنها تحاول اعتماد أسلوب القوة دون الحوار لمعالجة أزمة الطاقة ، وأنها تستهدف تقييد حرية الدول المنتجة فى أن تقرر بنفسها أسعار مواردها الخام ، وتأتى فى وقت تبذل فيه الأقطار العربية النفطية خطوات إيجابية لحل المشكلات الاقتصادية العالمية بما فى ذلك تقديم مساعدات لدول العالم الثالث تبلغ أضعاف ما تقدمه الدول المتقدمة . وقد كان هناك شبه إجماع عربى على أن الرد على هذه التهديدات إن وضعت موضع التطبيق سوف يكون تدمير كافة منشآت النفط فى الوطن العربى[١٥٦] .

وفيما يتعلق بالحكم على مدى جدية التهديد بالتدخل العسكرى وقابليته للتنفيذ يمكن القول بأن جميع الباحثين العرب الذين تناولوا هذا الموضوع قد اتفقوا على أنه غير قابل للتنفيذ على نحو مباشر وتقليدى ، وبينوا أسباب ذلك ، غير أن منهم من توقف عند هذا الحد ، بل وأن هناك وظيفة محددة لمجرد إطلاق التهديدات على ذلك النحو ، ولما كان ذلك يعنى أن ثمة خطراً فعلياً على الأمن العربى من جراء إطلاق التهديدات بغض النظر عن طبيعة ذلك الخطر فقد شغلت بعض الدراسات بتناول كيفية مواجهة ذلك الخطر ، وسوف نوضح هذا كله فيما يلى .

كما سبقت الإشارة فقد اتفقت جميع الكتابات التى تناولت الموضوع على استبعاد تنفيذ التهديد باحتلال منابع النفط بشكل مباشر وتقليدى ، وفى بيان أسباب ذلك الاستنتاج أوضحت الدراسات المختلفة ثلاث مجموعات من الأسباب : الأولى تتعلق بالبيئة الداخلية الأمريكية ، والثانية تتعلق بالمنطقة العربية ، والثالثة تجىء فى سياق الصراع العالمى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

وبخصوص الأسباب المتعلقة بالبيئة الداخلية الأمريكية يمكن تلخيصها بأنها تدور حول رفض قوى سياسية مؤثرة داخل الولايات المتحدة لفكرة التدخل العسكرى من أساسها ، ويمكن ربط ذلك بخبرة تدخل الأمريكى فى فيتنام ، غير أنه يمكن أن تكون له أسبابه المستقلة عن ذلك أيضاً ، وإذا كانت لتهديدات قد صدرت من السلطة التنفيذية الأمريكية فإنها قد وجدت معارضة يعتد بها داخل الكونجرس الأمريكى ، وقد استندت هذه المعارضة إلى حجج متعددة من أهمها أن الموقف فى الشرق

الأوسط حرج ، ويتطلب دبلوماسية هادئة ، وفضلًا عن ذلك فإنه لم يكن مؤكداً أن مجموعات المصالح القوية المرتبطة بانتاج النفط فى الشرق الأوسط سوف تؤيد فكرة التدخل على أساس ما قد يفضى إليه من أعمال تنعكس آثارها السلبية فى النهاية على مصالحها[١٥٧] . كذلك فإنه إذا كانت بعض الدراسات الأمريكية قد بشرت بالتدخل المسلح وأيدته فإن هناك أوساطاً أكاديمية أخرى عرف عنها رفضها القاطع لفكرة استخدام القوة المسلحة لضمان توريد النفط للولايات المتحدة ، وتركيزها على البديل الذى يستند إلى إقامة علاقات أمريكية ـــ عربية أكثر تعاوناً ، وإيجاد حل للصراع العربى ـــ الإسرائيلى باعتباره عقبة رئيسية أمام إقامة مثل هذه العلاقات[١٥٨] ، وأخيراً فإن الرأى العام الأمريكى نفسه لم يظهر تعاطفاً واضحاً مع فكرة التدخل العسكرى ، وقد أظهر استفتاء أجراه معهد جالوب نشرت نتائجه فى ٢٣ يناير (كانون ثان) ١٩٧٥ أن أغلبية الشعب الأمريكى تعارض التدخل العسكرى من جانب الولايات المتحدة فى حالة قيام الدول العربية بفرض حظر نفطى جديد ، وقد أيد ٣٥ ٪ ممن وجهت إليهم الأسئلة ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتى لمواجهة الحظر بينما فضل ٢٤ ٪ فرض عقوبات اقتصادية كرد على الحظر فى حين لم يؤيد التدخل العسكرى سوى ١٠ ٪ فقط[١٥٩] .

وإذا كانت هذه هى الأسباب الداخلية الأمريكية غير المواتية لفكرة التدخل العسكرى فإن هناك مجموعة ثانية من الأسباب تتعلق بالدول المعنية بهذا التهديد ، أى بالدول العربية المصدرة للنفط ، إذ أنه لن يكون من المتعذر على القوى الوطنية فى العالم العربى فى حالة تنفيذ مثل هذا التهديد الأمريكى أن تلجأ إلى مقاومته بكل وسائل العنف المضاد المتاح لديها ، ومثل هذا الاحتمال القوى لا يمكن أن يكون خافياً على الأجهزة المسئولة التى تتولى التخطيط لمثل هذا النوع من الاستراتيجيات[١٦٠] .

أما المجموعة الثالثة من الأسباب التى تتعلق بالصراع العالمى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فهى تشير إلى أنه حتى لو افترضنا أن الاتحاد السوفيتى لن يتدخل عسكرياً كرد على التدخل الأمريكى ، بل ولن يعتبر هذا التدخل خرقاً لسياسة الانفراج مما قد يهدم أساس هذه السياسة بما يعنيه ذلك من آثار غير مواتية على الولايات المتحدة فإن المؤكد أن التدخل الأمريكى المسلح ضد الأقطار العربية النفطية سوف يحدث فى الوطن العربى مناخاً عاماً معادياً للغرب بصفة عامة ، وللولايات المتحدة بصفة خاصة لا يحتاج الاتحاد السوفيتى خيراً منه فى صراعه لتوطيد مكانته بين دول المنطقة ، وهو مكسب سوف تتردد الولايات المتحدة ألف مرة قبل أن تسمح بإعطائه للإتحاد السوفيتى[١٦١] .

وقد استند البعض إلى الأسباب السابقة وغيرها كى يستبعد المسألة برمتها ، بينما حرص آخرون على إيضاح أن هذه الأسباب تؤدى إلى استبعاد تنفيذ التدخل العسكرى الأمريكى المباشر فى منابع النفط ، ولكنها لا تستبعد تنفيذه بشكل غير مباشر يتم وفقاً له داخل غلاف من نوع آخر ، فقد تستعين الولايات المتحدة حال تدخلها العسكرى بمجموعة من الدول الصديقة لها فى أوربا أو فى الشرق

الأوسط لتسبغ على تدخلها صبغة جماعية كما فعلت حين حاولت تبرير تدخلها العسكرى فى سان دو-منجو ، واستعانت فى ذلك بمجموعة من قوات بعض الدول الأعضاء فى منظمة الدول الامريكية ، كذلك أشير إلى سيناريو غير مباشر آخر يستخدم الصراع العربى ــ الإسرائيلى كمبرر للتنفيذ ، ويبدو هذا السيناريو قريب الشبه بذلك الذى استعمل فى ١٩٥٦ لتبرير التدخل العسكرى الفرنسى ــ البريطانى فى منطقة قناة السويس ، وهو يقوم على مطالبة إسرائيل بالهجوم على حقول النفط ، وتدخل الولايات المتحدة بعدئذ بحجة حماية تلك الحقول[١٦٢] ، وبصفة عامة يمكن تصور أن يعمل مخططو التدخل على افتعال قلاقل محلية أو اقليمية يمكن أن تستدعى تدخلًا أمريكياً شرعياً ، أى بناء على طلب قوة حاكمة فى إحدى دول المنطقة[١٦٣] .

وبالإضافة إلى الأشكال غير المباشرة التى يحتمل أن ينفذ التهديد بالتدخل العسكرى من خلالها فإن إطلاق التهديدات على النحو السابق ، وعلى الرغم من التحليل القائل بصعوبة إنه لم يكن استحالة تنفيذها بطريق مباشر ، لا يمكن أن يكون قد تم عشوائياً ، وانما لابد أن تكون له وظيفة قصد به أن يؤديها ، فالهدف من إطلاق التهديدات هو تغيير سلوك المهدد (بفتح الدال) دون لجوء إلى القوة الفعليه ، أى منع لجوء الدول العربية إلى استخدام سلاح حظر النفط على نطاق واسع مرة أخرى دون استخدام للقوة فعلًا ، وهنا نجد أننا إزاء حالتين محتملتين : الأولى يكون صانعو القرار فيها فى البلاد المهددة (بفتح الدال) عازمين فعلًا أو على الأقل لا يستبعدون اللجوء إلى سلاح النفط فى صراع دولى ما مقبل ، وهنا ينجح التهديد فى تغيير اتجاهاتهم إذا اقتنعوا بالتكلفة العالمية ــ بسبب هذا التهديد ــ لاتجاهاتهم هذه إن تحولت إلى سلوك فعلى ، أما الحالة الثانية فيكون صانعو القرار فيها غير عازمين أصلًا على استخدام سلاح النفط ، وهنا يكون التهديد مفيداً فى تقديم مبرر للرأى العام الداخلى والعربى لعدم استخدام سلاح النفط[١٦٤] .

ويتضح مما سبق أن هناك اتفاقاً على أن التهديد بالتدخل العسكرى وإن صعب تنفيذه أو حتى استحال يمثل خطورة على الأمن القومى العربى بشكل أو بآخر ، وهنا عنى بعض الباحثين بالحديث عن وسائل مواجهة هذا الخطر ، وقد أوضحت إحدى الدراسات ان افتراض مواجهة التهديدات السابقة بشكل أو بآخر جزء لا يتجزأ من التحليل النظرى الذى انتهى إلى استبعاد تنفيذها ، وذلك على أساس أن التحليل السابق لإمكانية تنفيذ التهديدات الأمريكية ليس تحليلًا استاتيكياً ، فتنفيذ هذه التهديدات غير ممكن فقط لأن للولايات المتحدة مصلحة فى عدم تنفيذها تتمثل فى تفادى تكلفة هذا التنفيذ ، وحجم هذه التكلفة يتحدد أولًا وأساساً بمدى جدية الطرف العربى فى الاستعداد للرد الشامل فى حالة تنفيذ التهديدات ، بمعنى أنه إن لم تعد الدول العربية استراتيجية محددة وقابلة للتطبيق للرد فإن هذا يلغى جانباً كبيراً من التحليل السابق ، لأنه ببساطة يقلل من المصلحة الأمريكية فى عدم تنفيذ هذه التهديدات ، أى من تكلفة تنفيذها بالنسبة للطرف الأمريكى[١٦٥]

وقد طالب البعض بأن تكون الاستراتيجية العربية للرد قائمة على مبدأ الانتقام العنيف ، ومؤدى تطبيق هذا المبدأ فى هذا السياق أن تبلغ الدوائر العسكرية المعادية رسمياً أنها إذا حاولت الاستيلاء على آبار النفط فإن الرد ــ كما صرح بذلك أكثر من مسئول عربى ــ سيكون حازماً وشاملًا ، وهو تدمير جميع المنشآت النفطية تدميراً تاماً دون تردد ، واتخاذ تدابير عسكرية جماعية لمواجهة أية دولة عربية تتوانى فى تنفيذ هذا التدمير(١٦٦) .

وإذا كان التهديد بالتدخل العسكرى لحماية إمدادات النفط قد برز فى أعقاب خبرة ١٩٧٣ فإن نهاية السبعينات قد شهدت أحداثاً بالغة الخطورة فى المنطقة على رأسها نجاح الثورة الإسلامية فى إيران ، ووقوع أحداث المسجد الحرام فى مكة ، والتدخل السوفيتى فى أفغانستان فى ١٩٧٩ ، ثم شهد عام ١٩٨٠ اندلاع الحرب العراقية ــ الإيرانية ، وفى ضوء هذه التغيرات كان من الضرورى أن تحدث بعض التطورات المتعلقة بالاستراتيجية الامريكية فى المنطقة ، وفى هذا الإطار يمكن فهم مبدأ كارتر الذى ركز على العودة لاستخدام القوة العسكرية الأمريكية ، ولم يكن هذا تخليا عن « مبدأ نيكسون » الخاص بالاعتماد على القوة الإقليمية لحماية المصالح الأمريكية ، وإنما أصبح يعنى فى الواقع تعويض القصور الناجم عن الاعتماد على القوى الإقليمية فى الأساس ، كما برهنت على ذلك الثورة الإيرانية بصفة خاصة ، وفى هذا الإطار برز دور النظام المصرى فى عهد الرئيس أنور السادات الذى أعلن عن استعداده لتقديم التسهيلات اللازمة للقوات العسكرية الأمريكية فى أية لحظة يمكن أن نحتاج فيها إلى هذه التسهيلات ، بالاضافة إلى القواعد والتسهيلات الأمريكية الأخرى قرب الخليج ، وفى هذا الاطار أيضاً نجد الحديث عن قوة الانتشار السريع الأمريكية كقوة تناط بها عمليات التدخل الأمريكى فى الخارج خصوصاً فى الخليج العربى ، وكذلك عن المناورات التى أجرتها القوات الأمريكية وبالاشتراك مع بعض الأقطار العربية(١٦٧) .

وهكذا يظل الخطر على الأمن العربى قائماً ، بل ومتزايداً ، فقد نجحت السياسة الأمريكية فى تحقيق مزيد من الاقتراب نحو البدائل التى سبقت مناقشتها للتدخل العسكرى التقليدى السافر الذى استبعدنا وقوعه ، وهو ما يكسب الخطر مزيداً من المضامين الواقعية(١٦٨) .

ب ــ أثر النفط على علاقة العرب بالاتحاد السوفيتى :

إذا كنا قد بحثنا فى الصفحات السابقة تهديد الأمن القومى الناجم عن احتمال حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة فإن ثمة تهديداً آخر يرتبط بالاتحاد السوفيتى من وجهة نظر بعض الدوائر السياسية والأكاديمية ، ولما كان الاتحاد السوفيتى دولة مصدرة للنفط فإن منطق القائلين بوجود هذا التهديد يستند إلى أنه فى طريقه إلى الخروج من منطقة الاكتفاء الذاتى سواء لأسباب داخلية تتعلق بتزايد

استهلاك النفط داخلياً ، وتعثر صناعة النفط السوفيتية ، أو لأسباب خارجية تنبثق من [illegible] الاتحاد السوفيتى عن تزويد دول أوربا الشرقية بالنفط ، وبسبب الحالة الجديدة المتوقعة التى لا تتسم باكتفاء ذاتى فى مجال النفط فإن الاتحاد السوفيتى وفقاً لهذه الآراء يشكل مصدر تهديد للنفط العربى بصفة عامة ، ونفط الخليج بصفة خاصة ، وما الوجود السوفيتى فى اليمن الجنوبية واثيوبيا ومن قبلهما الصومال ثم التدخل السوفيتى فى أفغانستان سوى خطوات فى الطريق إلى الاستيلاء على آبار النفط فى الخليج والجزيرة العربية .

وقد شغل هذا الموضوع بطبيعة الحال كثيرين من الباحثين العرب ، ويمكن القول بأن الاتجاه العام لتحليلاتهم هو رفض وجود تهديد سوفيتى لنفط المنطقة بالمعنى السابق ، وإن كان يمكن التمييز داخل هذا الاتفاق العام بين اتجاه يوافق على وجود حاجة سوفيتية لنفط المنطقة ، غير أنه لايستطيع أن يشبعها بالوثوب إلى آبار النفط ، واتجاه يشكك أصلًا فى وجود مثل هذه الحاجة ، ويرى أن السياسة النفطية السوفيتية بدلًا من أن تكون مصدر تهديد للعرب وغيرهم من شعوب العالم الثالث هى سياسة مواتية لمصالحهم . وسوف نعرض لهذين الاتجاهين فيما يلى .

أولًا ــ الحاجة السوفيتية للنفط العربى : يرى القائلون بوجود حاجة سوفيتية للنفط العربى أن الاستراتيجية السوفيتية تجاه نفط الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربى تنقسم من حيث تطورها إلى مرحلتين : الأولى مرحلة اتجاهات سلبية ، وتمتد زمنياً منذ نهاية الحرب الثانية وحتى بداية الستينات ، والثانية مرحلة اتجاهات إيجابية ، وتمتد زمنياً منذ بداية الستينات إلى الآن .

وتتميز المرحلة الأولى بامتناع الاتحاد السوفيتى عن التعرض بأى إجراء مباشر للمصالح النفطية الغربية فى المنطقة ، وكان ذلك من قبيل الادراك الواعى من جانبه لما كانت تمثله هذه المصالح من خطورة هائلة على الكيانات الاقتصادية الغربية ، ويدعم ذلك أن الاتحاد السوفيتى لم يكن فى هذه المرحلة قد طور بعد احتياطياً استراتيجياً من امكانات القوة العسكرية فى هذه المنطقة ، وهو ما كان ينال من مقدرته على المواجهة العسكرية مع الغرب فيما لو تطورت الأمور بين الطرفين فى هذا الاتجاه ، كذلك لم يكن الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت بحاجة إلى نفط الشرق الأوسط حيث كان قد استطاع أن يحقق وضعاً من الإكتفاء الذاتى النفطى ، بل والقدرة على تغطية احتياجات مجموعة دول أوربا الشرقية المتحالفة معه ، فإذا أضفنا إلى ذلك التحكم المطلق لشركات النفط الغربية فى الحركة الدولية لهذا النفط من منابع إنتاجه إلى مراكز استهلاكه لاتضح أنه كان من الصعوبة بمكان على السوفيت أن يدخلوا نداً لهذه الشركات على المستوى العالمى .

أما المرحلة الثانية قد تحققت أساساً بفعل تحول الاتحاد السوفيتى من دولة مكتفية ذاتيا فى النفط

إلى حالة من عدم الاكتفاء الذاتى ، وما ترتب على ذلك من استيراد للنفط من الشرق الأوسط ، وثمة أسباب ثلاثة رئيسية نتج عنها هذا التحول : أولها الزيادة الواضحة والمستمرة فى معدلات الاستهلاك السوفيتى من النفط بدرجة فاقت الزيادة فى معدلات الإنتاج الذاتى ، ويرجع ذلك سواء إلى التقدم الصناعى أو الى تزايد الطلب على النفط لتلبية حاجات استهلاكية ، والسبب الثانى هو المسئولية الخاصة التى يتحملها الاتحاد السوفيتى تجاه تموين دول أوربا الشرقية باحتياجاتها النفطية ، وهى بدورها احتياجات متزايدة لنفس الأسباب ، أما السبب الثالث فهو لجوء الاتحاد السوفيتى إلى تصدير جانب من نفطه إلى الغرب للحصول على العملة الصعبة التى يحتاج إليها . وللخروج من هذا الوضع وجد السوفيت أنفسهم مواجهين بأحد خيارات ثلاثة : إما الخيار السياسى أو التجارى أو العسكرى .

وبخصوص الخيار السياسى فإنه قد انقسم بدوره إما إلى محاولة تحقيق سيطرة سياسية تامة أو جزئية على إقليم الشرق الأوسط ، أو ممارسة التأثير السياسى فى ذلك الإقليم ، وتتحقق السيطرة السياسية مثلاً بوجود أنظمة موالية للسوفيت فى السلطة فى بعض الدول النفطية ، وهذه السيطرة وإن كانت ستحقق مزايا استراتيجية واقتصادية هامة للسوفيت إلا أن لها مخاطرها الفادحة أيضاً ، فهى تحول النفط إلى أداة خطيرة فى صراع القوى العالمى بين السوفيت والغرب أو بمعنى آخر فإنها تعمل على تصعيد الخطورة الكامنه فى هذا السلاح بصورة غير مسبوقة . أما التأثير السياسى فيتحقق باقناع السوفيت لدول المنطقة النفطية بتحويل نفطها عن الأسواق الغربية ، ويعيب هذا الأسلوب أن الاتحاد السوفيتى لا يملك تلك البلايين الكثيرة من العملات الصعبة التى يتحتم أداؤها لدول المنطقة كثمن لنفطها فى حالة استجابتها للتأثير السوفيتى .

ويعنى هذا فى الواقع أن الخيار السياسى لا يجب أن يعول عليه كثيراً ، وهذا ينقلنا الى الخيار التجارى ، وهو يقوم على أساس الحصول على عقود امتياز للبحث والتنقيب فى مناطق معينة بكل ما يترتب على ذلك من حقوق تؤول للسوفيت ، أو الشراء بموجب عقود خاصة تبرم مع حكومات دول المنطقة ، أو اتباع مبدأ المشاركة فى العمليات مع بعض شركات النفط الوطنية . ولكن السوفيت لا يحبذون مثل هذه الأساليب ، وإنما يفضلون سياسات المقايضة عليها ، أى الحصول على النفط فى مقابل توريد معدات صناعية أو تقديم بعض الخدمات فى مجال التنقيب عن النفط واستخراجه ، وهناك أمثلة على وضع هذا الخيار موضع التطبيق فى علاقات السوفيت بالعراق ومصر ، والجزائر وسوريا واليمن الديمقراطية .

ويبقى بعد ذلك الخيار العسكرى ، أى أن يستخدم السوفيت القوة العسكرية لتحقيق أهدافهم السابقة ، وفى هذا الصدد يمكن القول أنه ولعدة سنوات قادمة لايتوقع أن يلجأ السوفيت ، على الرغم من الاتساع الضخم الذى ينتظر أن يطرأ على عناصر قوتهم البحرية فى البحر المتوسط ومنطقة الخليج

والمحيط الهندى ، إلى تنفيذ استراتيجية هجومية تستهدف فرض سيطرتهم السياسية المباشرة على دول المنطقة النفطية ، وإنما سيستمرون فى الحصول على مصالحهم من خلال الاحتفاظ بعلاقات صداقة مع دول وحكومات المنطقة ، ذلك أن أية محاولة من جانبهم لتحويل هذه الدول إلى مناطق نفوذ أو توابع سياسية لهم سوف ينتج عنها رد فعل غاية فى العنف على المستوى الإقليمى أولًا ثم على المستوى العالمى حيث سينظر إليها على أنها بادرة اختلال شديد فى أوضاع التوازن الاستراتيجى السائد عالمياً ، ومن ثم فقد تكون سبباً مباشراً فى تدمير علاقات التفاهم مع الولايات المتحدة والغرب بصورة نهائية وتامة[١٦٩] .

ثانياً ــ نفى وجود حاجة وتهديد سوفيتيين لنفط المنطقة : ثمة اتجاه ثان ينهج للمسألة نهجاً مختلفاً ، فهو يعنى أساساً بتنفيذ الحجج التى تحاول أن تثبت وجود تهديد سوفيتى للمنطقة مبنى على الحاجة إلى نفطها ، وينتهى إلى أن السياسة السوفيتية فى مجال النفط على العكس سياسة مواتية لدول المنطقة ، وأنه يترتب على ذلك أن الحديث عن مثل هذا التهديد السوفيتى لابد وأن يخفى أهدافاً سياسية .

وهناك على الأقل أربع حجج مضادة للرد على القائلين بوجود تهديد سوفيتى لنفط المنطقة .

أما الحجة الأولى فتتعلق بالتضارب الواضح فى تصوير الدوائر الغربية للوضع السوفيتى النفطى بما يشير إلى أنها كانت تستخدم روايتها الخاصة عن ذلك الواضع لتمرير أهدافها لدى دول المنطقة النفطية ، ففى نهاية الخمسينات عندما خفضت الشركات النفطية الكبرى الأسعار المعلنة للنفط المستخرج من دول العالم والثالث كانت الحجة أن هناك زيادة فى تصدير النفط السوفيتى إلى العالم ، وعندما أرادت تلك الشركات أن تضغط سياسياً فى وسط ونهاية السبعينات على الأقطار المنتجة للنفط تحدثت بشكل واضح عن « عطش » الاتحاد السوفيتى للنفط ، وخطورة تعرض مناطق النفط القريبة منه للاحتلال ، وعندما تتجه سياسة الشركات للضغط الاقتصادى من أجل تخفيض أسعار النفط تعود تلك الأجهزة من جديد للحديث عن الفائض الهائل للنفط لدى الاتحاد السوفيتى[١٧٠] .

وتتناول الحجة الثانية وضع صناعة النفط السوفيتية وما يترتب عليها من وجود حالة للاكتفاء الذاتى من عدمه بالنسبة للاتحاد السوفيتى فى مجال النفط ، وهنا فإن النجاح فى تطوير صناعة النفط السوفيتية يدحض بشكل واضح ومنطقى إحدى الركائز الرئيسية التى تدعيها الولايات المتحدة وحلفاؤها من أن التدخل السوفيتى للاستيلاء على حقول النفط فى الشرق الأوسط (خاصة فى الخليج العربى) أمر محتمل نتيجة حاجة السوفيت إلى النفط[١٧١] .

أما الحجة الثالثة فتتعلق بوجود مصالح مشتركة بين الاتحاد السوفيتى وبعض دول المنطقة من جانب ، وبينه وبين دول أوربا الغربية من جانب آخر ، وذلك على نحو يختفى معه التهديد السوفيتى بالوثوب إلى مناطق النفط ، فإيران ــ منذ عهد الشاه ــ تزود الاتحاد السوفيتى بالغاز المصاحب للنفط

الذى ليست له استخدامات كبيرة فى إيران ، والاتحاد السوفيتى يزود أوربا الغربية بالغاز من حقوله ، وكان الاتحاد السوفيتى يعمل كوسيط فى تصدير الغاز الإيرانى إلى أوربا ، وبدون هذه الوساطة فإن الغاز الإيرانى لا يمكن تصديره إلى أوربا إلا بتكلفة عالية جداً ، كما لم يكن من الممكن استخدامه على نطاق واسع فى إيران ، وكذلك كانت كمية الغاز السوفيتى المصدر إلى أوربا ستصبح أقل مما هى عليه ، وعندما تظهر هذه المصالح التجارية المتشابكة فإن التهديد بالوثوب إلى مناطق النفط يختفى(١٧٢) .

وتقدم الحجة الرابعة شهادة أمريكية رسمية على خطأ التقديرات التى ذهبت إلى عدم اكتفاء الاتحاد السوفيتى ذاتياً من النفط ، وهى عبارة عن تقدير نشر فى سبتمبر (أيلول) ١٩٨١ لوكالة المخابرات الأمريكية التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية مقدم إلى اللجنة الاقتصادية المشتركة فى الكونجرس الأمريكى ، ويشير هذا التقرير إلى أن إنتاج النفط فى الاتحاد السوفيتى ذو آفاق إيجابية بصورة مرموقة ، وأن الاتحاد السوفيتى سيظل أكبر بلد منتج للنفط الخام ، كما سيظل بلداً مصدراً للنفط فى المستقبل المنظور ، كما يشير التقرير إلى أن ذلك لن يؤدى إلى دعم الاتحاد السوفيتى اقتصادياً فحسب بل سيمنحه قدرة على التأثير السياسى على القرارات التى يتخذها بعض زبائنه الغربيين ، وربما على قرارات اليابانيين(١٧٣) .

وفى الواقع أن هذه ليست الشهادة الأمريكية الوحيدة ، وعلى سبيل المثال فقد نشرت مجلة « المجال » التى تصدر عن وكالة الاتصال الدولى للولايات المتحدة فى يناير (كانون ثان) ١٩٧٩ تصريحاً للسيد ل . ف . ديفس نائب رئيس شركة « اتلانتيك ريتشفيلد » فى لوس انجلوس بولاية كاليفورنيا قال فيه انه على العكس من تقارير سابقة فلن نفاجأ إذا رأينا إنتاج الاتحاد السوفيتى يبلغ ما بين ٢٠ ، ٢٥ مليون برميل يومياً فى أوائل ١٩٩٠ ، وسيجرى تصدير الجزء الأكبر منه ، وقد علق ديفس على التقارير السابقة التى تنبأت بأن الاتحاد السوفيتى سيكون إحدى الدول الرئيسية المستوردة للنفط من دول الأوبك مع حلول عام ١٩٨٥ بأنه يبدو أن تلك التقارير ارتكزت على تحليلات غير دقيقة للمعلومات المتوفرة(١٧٤) .

ومما سبق ينتهى أنصار هذا الاتجاه إلى وجود أغراض سياسية وراء إطلاق التصريحات ونشر التقارير حول خطر سوفيتى على نفط المنطقة طالما أن هذا الخطر لا يرتكز إلى أى أسس اقتصادية صلبة ، ولعل أهم هذه الأغراض هو ابتزاز المناطق المنتجة للنفط القريبة من الاتحاد السوفيتى والضعيفة عسكرياً بتخويفها الدائم من عطشه النفطى المحتمل(١٧٥) .

ويرى أنصار هذا الاتجاه فى النهاية أن السياسة السوفيتية فى مجال النفط على العكس سياسة مواتية لمصالح دول العالم الثالث ، وأن هذا هو ما يثير الدوائر الغربية عليها ، فمنذ منتصف الخمسينات ، وفى

السنوات التى تلت باندونج ، وبعد وصول خروشوف إلى قمة السلطة فى الاتحاد السوفيتى اتبع سياسة تودد نشيطة تجاه بلدان العالم الثالث ، وأبدى استعداده لتقديم الخبرة والرجال والمعدات لتكرير النفط أو استكشافه ، بالإضافة إلى المبيعات المباشرة من النفط بأسعار أقل مما تعرضه شركات النفط العالميه الكبرى وبأسلوب المقايضة بسلع أخرى ينتجها البلد المستورد للنفط ، وهو أسلوب ذو أثر إيجابى على أى اقتصاد محلى لأية دولة نامية ، فهو ينمى الإنتاج المحلى وبالتالى فهو يقدم إطاراً جديداً فى تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وقد استفادت دول نامية مثل مصر والهند وكوبا والبرازيل والعراق وإيران استفادة فعلية من هذه السياسة السوفيتية(١٧٦) . وهكذا فإنه بينما كان الوضع الأمريكى على رأس الرأسمالية العالمية فى مجال النفط يمثل مصدراً لا شبهة فيه لتهديد الأمن العربى فإن ثمة أسساً واضحة للحديث عن التعاون العربى ــ السوفيتى ضد الاحتكارات النفطية الرأسمالية بكل ما تمثله من انتهاك فعلى للمصالح العربية .

ج ــ أثر النفط على العلاقات العربية بأوربا الغربية :

فى إطار مناقشة أثر النفط على وضع العرب داخل النظام الدولى تبرز أيضاً علاقات العرب بأوربا الغربية فيما يعرف بالحوار العربى ــ الأوربى ، وربما كان موضوع العلاقات العربية بأوربا الغربية من أكثر الموضوعات التى أثيرت فى سياق « نفطى » ، فثمة اتفاق على أن استخدام العرب لسلاح النفط فى حرب ١٩٧٣ قد لعب دوراً جوهرياً فى إعطاء دفعة لتطور العلاقات العربية بأوربا الغربية ، وإن كان تتبع مسار هذه العلاقات بعد ذلك سوف يوضح أن أوربا نجحت إلى حد كبير فى تفادى الآثار التى كان يمكن أن تترتب على بروز النفط كأحد عوامل القوة فى الجانب العربى ، وسوف نجد أن الوضع ــ بروز النفط كعامل قوة فى يد العرب وإجهاض معظم النتائج المترتبة على ذلك من جانب آخر ــ ينعكس بوضوح على التباين بين الباحثين العرب فى تقويم منجزات ما يسمى بالحوار العربى ــ الأوربى .

ونقطة البداية فى الحديث عن دور النفط فى دفع تطور العلاقات بأوربا الغربية فيما يعرف بالحوار العربى ــ الأوربى هى أهمية النفط العربى لأوربا الغربية كمصدر للطاقة إلى الحد الذى يدفع البعض إلى الحديث عن أن ذلك الوضع يسمح للعالم العربى بالتحكم فى اقتصادات الدول الأوربية الغربية(١٧٧) ، وهكذا يكون ضمان الحصول على الطاقة النفطية بانتظام ودون اضطراب من العالم العربى مصلحة أوربية عربية حيوية(١٧٨) ، ولهذا فقد كان استخدام العرب لسلاح النفط فى ١٩٧٣ مؤثراً من هذه الزاوية ، فضلاً عما أدى إليه من آثار تضخمية على اقتصادات أوربا الغربية زادت من الأزمة الاقتصادية التى تواجهها ، وتوجيه لضغوط سياسية عليها أصبح تكرارها وارداً فى حالة نشوب صراع جديد فى الشرق الأوسط ، وإزاء هذه التأثيرات كلها اختارت الجماعة الاقتصادية الأوربية مواجهتها من خلال تحركين أولهما ضمان إمدادات الطاقة فى حالات الأزمات الجديدة فى صراع الشرق الأوسط من خلال نظام

جديد لاقتسام الموارد النفطية فى هذه الحالات ، والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة ، وثانيهما التحرك نحو العالم العربى سواء لتحييد آثار سلاح النفط بالنسبة لأوربا الغربية ، أو لإعادة تدوير رؤوس الأموال العربية النفطية التى تراكمت نتيجة رفع الأسعار إلى السوق الأوربية سواء باستيراد السلع والبضائع والخدمات أو بمشاركة الجانب الأوربى فى المشروعات العربية بالتكنولوجيا والخبرة الفنية[١٧٩] .

وإذا كان النفط واستخدامه كسلاح من قبل العرب فى ١٩٧٣ يبدو موضع اتفاق كمصدر رئيسى للحوار العربى ــ الأوربى فإن استبعاده من جدول أعمال هذا الحوار فى حلقاته المتتالية قد أثار علامات استفهام كثيرة[١٨٠] ، وقد بدأت ملابسات هذه المسألة بتقديم الجانب الأوربى لمذكرة تتضمن المفهوم الأوربى للحوار لم تدرج النفط فيه على الرغم من أن الجانب العربى كان قد قدم مذكرة أشار فيها الى الدوافع النفطية التى يمكن للدول الأوربية الغربية الاستفادة منها فى الحوار العربى ــ الأوربى ، وقد تمت مناقشة المذكرة الأوربية فى ٣١ / ٧ / ١٩٧٤ وبناء على عدم الارتياح الأوربى لمناقشة النفط فى الحوار قدمت الإدارة العامة للشئون الاقتصادية فى جامعة الدول العربية مذكرة للأمانة العامة فى ١٩ / ٩ / ١٩٧٤ جاء فيها ضرورة استبعاد النفط من الحوار العربى ــ الأوربى على أن يظل إن أمكن فى خلفية الحوار أو فرعياته ، وأرفق بهذه المذكرة تقرير قدمه الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط عن الحوار المباشر الذى تم بينه وبين لجنة الطاقة فى الجماعة الاقتصادية الأوربية فى ٧ / ١٠ / ١٩٧٤ ، ورأى فى هذا التقرير استبعاد النفط من الحوار العربى ــ الأوربى[١٨١] .

وقد ألمحت بعض الدراسات إلى الآثار السلبية المتصورة لهذا الاستبعاد على أساس أنه يعزل الأقطار العربية عن أهم أسلحتها فى الحوار وهو سلاح النفط[١٨٢] ، ومع ذلك فإن هناك من حاول أن يقدم أسباباً مفهومة للاستبعاد ومنها أن ثمة انهياراً متوازياً قد بدأ فى القدرات العربية والأوربية الغربية بعد حرب ١٩٧٣ ، ومن ثم تكون إثارة الأبعاد السياسية للحوار العربى ــ الأوربى والنفط والاستخدام السياسى له فى الحوار عملية لا تتفق مع المرحلة التى يمثلها ضعف الإرادة السياسية العربية والأوربية الغربية[١٨٣] ، ومنها أيضاً ما أشار إليه بعض الأوربيين من أنه ليس ثمة مبرر لإدخال النفط فى الحوار لأن بعض الأقطار العربية فقط هى التى تنتج النفط ، كما أن مشكلة النفط مشكلة عالمية وليست عربية أوربية[١٨٤] ، كذلك ذهب البعض إلى أن التعاون فى قطاع النفط بين العرب والأوربيين لايمكن أن ينشأ بدون الشركات متعددة الجنسيات حيث يسود الأمريكيون[١٨٥] .

وبغض النظر عن الأسباب فقد وجد دائماً الاتجاه بين الباحثين العرب للدعوة إلى إدخال النفط فى جدول أعمال الحوار العربى ــ الأوربى على أساس أن إخراجه من عملية المساومة يمثل اضعافاً للارادة العربية[١٨٦] .

وفى الواقع أن الإنتقادات العربية لمسار الحوار لم تقف عند موضوع استبعاد النفط من جدول

أعماله وإنما امتدت إلى موضوع مرتبط لايقل أهمية وهو أن التصور الأوربى للحوار قد استبعدت منه المسائل السياسية أيضاً ، وقد وضح هذا من المذكرة التى وافق عليها الوزراء الأوربيون بتاريخ ٤ مارس (آذار) ١٩٧٤ ، ولذلك فإن المحادثات العربية ـــ الأوربية التى جرت بعد ذلك قد اصطدمت بقضية غياب الجانب السياسى فى التناول الأوربى للحوار ، ورداً على هذا أعد الجانب العربى فى نوفمبر (تشرين ثان) من نفس العام وثيقة تضمنت الأهداف التى ينشدها العرب من وراء الحوار ، وقد أوضحت الوثيقة مغزى الحوار وابعاده السياسية من وجهة النظر العربية على أساس أن أى تعاون مثمر يمكن أن يقوم بين الجانبين يفترض كشرط مسبق إقرار السلام والأمن فى الشرق الأوسط ، وبالتالى فإنه على أوربا أن تتولى مسئولياتها بإسهام نشط فى البحث عن تسوية عادلة للصراع العربى ـــ الإسرائيلى[١٨٧] .

ويرجع هذا الاختلاف فى وجهات النظر إلى التناقض بين النظرة الأوربية للحوار والنظرة العربية له ، إذ كانت الصعوبات الاقتصادية التى خلقها القرار العربى بخفض إنتاج النفط وحظر تصديره إلى بعض الدول فى سنة ١٩٧٣ هو الدافع الذى قاد الأوربيين إلى محاولة إدخال البعد السياسى فى علاقتهم مع العرب ، ولذلك فإن الاهتمام الأوربى بالجوانب السياسية للحوار لا يزيد عن كونه محاولة أوربية غربية لإقامة علاقات طبيعية مع البلاد العربية ، أما الإهتمام العربى بالأبعاد السياسية للحوار فينبع أساساً من رغبتهم فى التوصل إلى حل شامل ينهى الصراع فى الشرق الأوسط ، ويحقق السلام لشعوب المنطقة العربية[١٨٨] .

وفى سياق التباين السابق بين النظريتين الأوربية والعربية للبعد السياسى فى الحوار يمكن أن نفهم عديداً من الانتقادات التى وجهت إلى الموقف الأوربى الغربى من القضية الفلسطينية بصفة خاصة ، والذى اعتبر بالمقاييس العربية موقفاً متواضعاً[١٨٩] ، ويفسر هذا وجود اتجاهات سلبية للغاية بين عدد من الباحثين العرب بشأن مستقبل الحوار العربى ـــ الأوربى تدور بصورة أو بأخرى حول عدم جدوى هذا الحوار بسبب عدم قدرة الجانب العربى على استخدام عناصر قوته فى الحوار ، وتلاعب الإدارة الأوربية به بالمقابل ، ومن ثم فإن الحوار لم يؤد إلى شىء يذكر من وجهة النظر العربية[١٩٠] ، ومع ذلك فهناك من يرى أن النجاح درجات ، وأن الحوار العربى ـــ الأوربى أداة صالحة للحركة السياسية سواء لتعميق التناقضات الأوربية ـــ الاسرائيلية أو لزيادة الضغط الأوربى على الولايات المتحدة لحل القضية[١٩١] .

د ـــ النفط والعلاقات العربية ـــ الأفريقية :

استكمالًا لمناقشة أثر النفط على وضع العرب داخل النظام الدولى تبقى مناقشة قضايا العلاقات العربية ـــ الافريقية باعتبار أن هذه العلاقات كانت تتمثل فى حالة نجاحها فى خلق نموذج للتعاون الوثيق المستقل عن القوى العظمى والكبرى خطوة حقيقية للخروج من وضع التبعية داخل

النظام الدولى ، وبطبيعة الحال فإن العلاقات العربية ـــ الأفريقية ليست قضية نفطية فقط ، بل هى ليست قضية نفطية أساساً ، غير أنه من البديهى أننا نناقش هنا أثر النفط على هذه العلاقات .

وقد يكون من المناسب أن نبدأ بالإشارة إلى الدور الذى لعبه النفط فى الحصول على المساندة الأفريقية للمواقف العربية فى الصراع مع اسرائيل ، ومن ثم فى فرض عزلة دبلوماسية على إسرائيل فى أفريقيا ، ويعد هذا مكسباً عربياً سواء فى حد ذاته أو بالنظر إلى الوضع المتفوق فى السابق لإسرائيل على العرب داخل القارة الأفريقية . غير أنه تنبغى الإشارة فى هذا السياق إلى أنه من غير الإنصاف أن يحاول أحد تصوير المساندة الدبلوماسية الأفريقية للعرب ضد اسرائيل وكأنها كلياً أو حتى على نحو أساسى رد فعل للمساعدات الاقتصادية من الدول النفطية العربية لأفريقيا ، فمثل هذا التصوير غير الصحيح يصيب بالظلم الفادح موقف عدد من الدول الأفريقية الثورية التى أيدت على الدوام أو على الأقل قبل طفرة الثراء النفطى الحق العربى ، كذلك فإنه يصيب بذات الظلم جهوداً دبلوماسية بذلها عدد من الأقطار العربية غير النفطية أو على الأقل التى لاتقدم لأفريقيا مساعدات اقتصادية كبيرة لاقناع الدول الأفريقية بتبنى مواقف مؤيدة للعرب فى صراعهم مع اسرائيل(١٩٢) .

وبالإضافة إلى أثر النفط على مواقف الدول الأفريقية من إسرائيل أياً كان تقديرنا لهذا الأثر فإن أثر النفط على العلاقات العربية ـــ الأفريقية قد تجاوز ذلك ربما بكثير ، ومن الملاحظ أن هذا الأثر لم يكن فى كافة أبعاده إيجابياً ، بل لعل هذه الأبعاد تتجه بالأساس إلى أن تكون سلبية ، وقد نذكر فى البداية أن رفع أسعار النفط فى ١٩٧٣ قد أدى إلى آثار معاكسة بالنسبة للاقتصادات الأفريقية ، ويكفى أن يشار فى هذا السياق إلى أنه من بين الـ ٣٣ بلداً التى اختارتها الأمم المتحدة باعتبارها أكثر البلاد تضرراً من رفع أسعار النفط كان هناك ٢١ بلدا افريقياً(١٩٣) ، وكان طبيعياً أن تنظر البلدان الأفريقية بصفة عامة ، والأكثر تضرراً بصفة خاصة إلى الدول العربية النفطية للمساعدة سواء لما تراكم لديها من فوائض نتيجة نفس الإجراء الذى أصاب هذه الدول الأفريقية بالضرر ، أو لأن هذه الآثار حدثت فى سياق اجراءات اتخذتها هذه الدول العربية النفطية لعقاب مساندى إسرائيل ، فلم يكن من المعقول منطقياً أن يمتد العقاب دون تمييز إلى الخصوم والأنصار على السواء ، وهذا بالإضافة بطبيعة الحال إلى وجود عدد من الدول الأفريقية لابد أنه كيف مواقفه الدبلوماسية من الصراع العربى ـــ الاسرائيلى بحاجة أصلاً إلى المساعدات الاقتصادية . وفى الواقع أن عدم رضا الدول الأفريقية عن المساعدات العربية الممنوحة لها على ما سنرى قد مثل مصدراً خطيراً من مصادر التوتر فى العلاقات العربية ـــ الأفريقية ، بل لعله أخطر هذه المصادر على الاطلاق(١٩٤) .

إذ أنه استجابة للمطالب الأفريقية قدمت الدول العربية النفطية الرئيسية مساعدات للدول الأفريقية بلغ مجموعها فى الفترة من ١٩٧٣ إلى منتصف ١٩٨١ ما يزيد على ستة مليارات ونصف مليار

دولار أمريكى[١٩٥] ، غير أن هذه المساعدات قد تعرضت لعديد من الانتقادات التى أشارت إلى وجود توتر عربى ــ أفريقى بخصوص قضية المساعدات هذه .

وأول الانتقادات التى وجهت إلى المساعدات العربية لأفريقيا يتعلق بكميتها ، فبغض النظر عن التقدير المطلق لهذه الكمية يلاحظ أنها تتهم بكونها قليلة إذا ما نسبت لاحتياجات أفريقيا التنموية[١٩٦] ، وللأعباء الاضافية التى ترتبت على الاقتصادات الأفريقية بسبب رفع أسعار النفط[١٩٧] ، ومما يفاقم من هذا الانتقاد وعى الأفارقة بتدفق رأس المال النفطى العربى على نطاق واسع إلى البلاد الصناعية المتقدمة فى الشمال[١٩٨] .

وثانى الانتقادات يتعلق بالطابع السياسى لهذه المساعدات ، أى أنها موجهة بغرض الحصول على مواقف أفريقية مؤيدة للعرب ضد اسرائيل ، وأن معظمها يتخذ طابعاً ثنائياً وليس جماعياً بما يجعل هذه المساعدات أكثر تأثراً بالسياسات الخارجية للدول المانحة وعلى رأسها السعودية الأمر الذى أثار شبهة التحيز الدينى فى توزيع هذه المساعدات بالنسبة لحالة السعودية بالذات[١٩٩] .

ثم انتقدت المساعدات العربية لأفريقيا لكونها تأخذ شكل القروض واجبة السداد وليس الهبات ، الأمر الذى لايتسق مع « روح » التعاون العربى ــ الأفريقى[٢٠٠] ، وهكذا فإن البعض يرى أن البلدان الأفريقية تدفع مرتين للعرب فى مقابل النفط : المرة الأولى فى صورة أسعار مرتفعة ، والثانية فى صورة فوائد على القروض التى تحصل عليها منهم[٢٠١] .

كذلك انتقدت هذه المساعدات لبطئها فى الوصول إلى الدول الأفريقية ، الأمر الذى لا يتناسب مع حدة الأزمة التى تواجهها الاقتصادات الأفريقية[٢٠٢] .

وأخيراً وليس آخراً انتقدت بأنها على الأقل فى بعض الحالات لم تكن مرتبطة بمشروعات جيدة التخطيط أو برامج اقتصادية سليمة الأمر الذى أفضى إلى اتهامها بأنها لم تكن ذات تأثير سياسى أو اقتصادى على البلدان الأفريقية[٢٠٣] .

وليس هنا مجال الرد على هذه الانتقادات من وجهة النظر العربية[٢٠٤] ، ذلك أن المهم ليس هو صحتها من عدمه وإنما تعبر عن قناعات سائدة لدى قطاعات يعتز بها من الصفوات الحاكمة ، والمثقفة والرأى العام الأفريقى بصفة عامة ، وقد أكدت كافة التقارير العلمية التى كتبت استناداً إلى زيارات ميدانية هذه الحقيقة ، ويستطيع الباحث أن يؤكد استناداً إلى خبرته الشخصية نفس النتيجة[٢٠٥] ويعنى هذا أن النفط من الناحية الواقعية لم يساعد كثيراً على تطوير التعاون العربى ــ الأفريقى بما

يتناسب وامكانياته ، وأن جهداً عربياً ضخماً على المستوى الدبلوماسى والدعائى قد يكون مطلوباً على نحو ملح لإصلاح هذا الضرر ، هذا فضلاً بطبيعة الحال عن جهد ضرورى آخر لترشيد المساعدات العربية الاقتصادية لأفريقيا .

٢ ــ تحليل اتجاهات الندوة :

أ ــ نظرة عامة :

تناولت مناقشات الندوة بصورة أو أخرى كثيراً من الجزئيات التى أثارها التحليل السابق ، وعلى سبيل المثال فقد أشار أحد المشاركين إلى أن الثروة النفطية قد جعلت الوطن العربى أكثر تعرضاً للتغلغل الخارجى بكافة أبعاده ، وفصل عدد من المشاركين فى الحديث عن النفوذ الغربى بصفة خاصة فى الوطن العربى ، فلأن النفط كان حيوياً للغاية للغرب الرأسمالى إلى الحد الذى يجعله ــ أى النفط ــ يمثل السبب الذى يمكن للغرب أن يحارب من أجله حرباً عالمية ثالثة كان من المنطقى أن تعمل القوى الغربية الرأسمالية الاستعمارية من البداية على خلق أدواتها فى المنطقة لحماية مصالحها ، وقد نجح الجانب الأمريكى مثلاً فى خداع بعض العرب بأنه يحميهم من الانتشار السوفيتى بينما الهدف الحقيقى هو تكريس احتكار الوراثة غير الشرعية للمنطقة بحماية الأنظمة العربية الموالية للغرب ، وضرب أية صحوة شعبية ضدها . وقد ضربت أمثلة محددة على نجاح هذه القوى إلى الحد الذى جعل مستشاراً لأحد الحكام العرب ــ وفقاً لرواية أحد المشاركين ــ يتردد على السفارة الأمريكية لاستشارتها فى انضمام بلاده للجامعة العربية ، وإلى الحد الذى جعل هذه القوى تغير بعض الحكام عندما تجد أنهم لا يقومون بالدور المنوط بهم بكامل أبعاده بما فى ذلك البعد الاقتصادى ، وأقد أشار نفس المشارك إلى أن بريطانيا قد غيرت حاكماً عربياً نفطياً بسبب رفضه إيداع نقوده فى مصارفها أو حتى إنفاق هذه النقود ، وأتت بحاكم آخر يقوم بهذه المهمة ، ولذلك فإن هذه الدوائر الحاكمة التى نجح الغرب فى ايجادها وحمايتها تشعر أن مصيرها يرتبط بالغرب ، وتتصرف بوحى من ذلك .

وقد تحدث مشارك آخر عن الطريقة التى تصرف بها حاكم لأحد الأقطار النفطية العربية للتخلص من بقايا الوجود السوفيتى فى مصر بعد إنهاء مهمة الخبراء السوفيت ، فروى أنه قرأ بنفسه محضراً للإجتماع بين هذا الحاكم وبين الرئيس المصرى فى ذلك الوقت أنور السادات يتضح منه الضغط الهائل على الأخير لكى يعيد أربع طائرات مدنية سوفيتية الصنع للاتحاد السوفيتى ، وكان السادات يتذرع بأن مصر قد اشترت الطائرات واستعملتها ، وليس لديها نقود لشراء طائرات أخرى فقيل له إن قرضاً سوف يدبر لهذا الغرض ، وقد حدث هذا بالفعل وعلى الفور ، وخلص هذا المشارك إلى أن قوى نفطية عربية كثيرة كانت تقامر على الولايات المتحدة بإعطائها كل شىء على أساس أنها ستحقق ــ أى هذه القوى العربية النفطية ــ بذلك كل شىء .

وبالاضافة إلى الحديث عن التبعية السياسية للغرب الرأسمالى أشار عدد من المشاركين إلى التبعية الاقتصادية المتمثلة فى إعادة الفوائض النفطية بصورة أو أخرى إلى الغرب الرأسمالى ، وقد اشار أحد المشاركين إلى أن حوالى ثلاثة أرباع دخل دول الأوبك من النفط فى الفترة من بداية ١٩٧٤ إلى ١٩٧٩ قد ذهبت إلى الغرب بصورة أو بأخرى .

وفيما يتعلق بالتهديد الخارجى لمنابع النفط العربى روى أحد المشاركين أن أحد المسئولين العرب فى دولة نفطية قد ذكر له فى ذلك الوقت أنهم يخافون فعلًا من التهديد الأمريكى بالتدخل ، أما عن الأطماع السوفيتية فى نفط المنطقة فقد تناولها أحد المشاركين بالتحليل ، فذكر أولًا مجموعة من الحقائق الأساسية بالنسبة للوضع النفطى السوفيتى وخلاصتها أن الاتحاد السوفيتى لديه احتياطى نفطى ضخم جداً لا يجعله فى حاجة عاجلة للنفط الخارجى ، واستعداده لتصدير هذه الكميات الهائلة من الغاز الطبيعى لأوربا الغربية خير دليل على ذلك . وبالإضافة إلى هذا فإنه من المعروف أن مشكلة الاتحاد السوفيتى أن كثيراً من المناطق التى يوجد بها احتياطيه النفطى موجود فى الأجزاء النائية منه التى لا توجد فيها البنى الأساسية الكافية لاستغلال النفط الموجود ، غير أن التنمية المطردة فى الاتحاد السوفيتى تمكنه باستمرار من زيادة ما يحصل عليه من المخزون ، وبالتالى فلا يتصور أن يحتاج السوفيت فى القريب العاجل لنفط الشرق الأوسط ، ويجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن أول من أثار هذه القضية كان المخابرات المركزية الأمريكية وفضلًا عن هذا كله فإن ثمة إضافة هائلة فى موضوع الطاقة توجد أبحاث بصددها فى الاتحاد السوفيتى كما فى غيره من الدول المتقدمة ، وقد تمثل نتائجها تحدياً لمكانة النفط كمصدر للطاقة .

ولا يعنى هذا أن الاتحاد السوفيتى لن يبدى اهتماماً من أى نوع بنفط الشرق الأوسط ، فالواقع أنه سوف يكون من المنطقى أن يحاول دائماً أن يحصل على نفط من هذه المنطقة على أساس المبادلات التجارية لأسباب اقتصادية كما فى المبادلة التى تمت ببيع السوفيت للغاز لأوربا الغربية وحصولهم على الغاز من شمال إيران ، وهكذا . وإذن فالمسألة ليست قائمة على محاولة فرض السيطرة وإنما على المبادلات التجارية العادية ، وإذا كانت بعض الأقطار العربية سوف تمتنع عن أن تبيع نفطها للاتحاد السوفيتى لأسباب دينية أو أيديولوجية ... الخ فإنه سوف يجد أقطاراً أخرى دون شك تبيعه نفطها .

وبالإضافة إلى الآراء فى الجزئيات السابقة يلاحظ أن جانبا هاماً من النقاش قد تركز على موضوعين رئيسيين لم يركز عليهما مباشرة التحليل السابق للأدبيات المنشورة فى الموضوع ، وأول هذين الموضوعين هو دور النفط فى تكريس التبعية للغرب عن طريق ضرب المشروع العربى القومى التحررى ، والثانى هو المدى الذى مثلت إليه قرارات ١٩٧٣ الخاصة برفع أسعار النفط نقلة نوعية فى علاقة النظام القومى العربى بالنظام العالمى . وفى النهاية كان من المنطقى أن يبدى المشاركون فى الندوة اهتماماً بمستقبل الوضع الدولى للعرب المستند إلى ثروة النفط على ضوء التدهور الأخير فى أسعاره .

ب ــ النفط وتكريس التبعية العربية للغرب :

بخصوص هذا الموضوع وجد اتجاه بين المشاركين مؤداه أن النفط قد لعب منذ البداية دوراً فى ضرب المشروع القومى العربى التحررى لحساب تكريس التبعية للغرب ، وقد قدم أحد المشاركين عرضاً مسهباً لوجهة النظر هذه ، فبدأ بالقول بأن أكثر أمرين أثراً فى حياة الوطن العربى هما حركة القومية العربية بأهدافها العامة التى كانت محل اتفاق نسبة كبرى من الجماهير العربية ، والأمر الثانى هو تملك الدول العربية لثرواتها الوطنية ، وفى هذا الصدد لم تكن شرارة تأميم قناة السويس فى مصر مجرد رد على ما سبقها ، ولكنها كانت أول حركة كبرى لقطر عربى يتملك ثروة قومية هى بمثابة مرفق دولى ، وبعد ذلك مباشرة برز شعار نفط العرب للعرب .

وبجانب هذا وذلك نشأ النفط فى وقت متقارب مع الحركة القومية العربية الحديثة ، ودور النفط لم يتأخر حتى ظهور عبد الناصر أو هزيمة ١٩٦٧ ، ولكننا نحن الذين تأخرنا فى إدراك هذا الدور ، ولقد بدأ اهتمام العالم بشكل واضح بالنفط بتأميم مصدق للنفط الإيرانى ، وقد كان النفط حيوياً جداً للغرب ، وبالتالى ترتب على هذا أن أصبح فى الوطن العربى مشروعان متنافسان ومتضادان : الأول هو المشروع القومى العربى التحررى القائم على إخراج القوى المستعمرة من المنطقة ، وتملك الدول العربية لثرواتها الوطنية ، والثانى هو المشروع الذى يريد ضمان احتفاظ الغرب بأى ثمن بالنفط .

وقد كان الغرب من البداية يشعر بالأبعاد المختلفة لضمان مستقبل النفط أكثر منا ، ولم تكن مصادفة أن يجىء الرئيس الأمريكى روزفلت قبيل انتهاء الحرب الثانية إلى البحيرات المرة وهو مريض ليقابل الملك عبد العزيز آل سعود معلناً بداية الاهتمام الأمريكى الحيوى بهذه المنطقة ، ومنذ ذلك الوقت على الأقل فإن النفط موجود ، ويلاحظ أن هذا الاهتمام ترجم من جانب فى الاهتمام بربط المصالح الأمريكية والغربية بمصالح حكام معينين ، لأن النفط ظهر فى بلاد تغيب الشعوب فيها تماماً عن تولى قضاياها ، ومن جانب آخر فى حماية إسرائيل وتعزيز وجودها حيث أن اسرائيل هى أحد حراس النفط للغرب .

وإذن فإنه منذ أن بدأت حركة التحرر الوطنى ضد السيطرة الغربية بعد الحرب العالمية الثانية يوجد مشروع مضاد تماماً لهذه الحركة ، ويلاحظ بأن مال النفط العربى قد استعمل أساساً فى محاربة عبد الناصر الذى كان يمثل المشروع العربى التحررى ، وحتى بعد هزيمة ١٩٦٧ واتباع سياسة تضامن عربى كانت دول النفط تدفع بموجبها دعماً لمصر لمساعدتها فى إزالة آثار العدوان فإن هذه المسألة لم تكن تمر ببساطة ، وقد روى المشارك الذى قدم هذا العرض أن أحد الرؤساء العرب الذين حضروا الاجتماع المضيق لآخر قمة عربية حضرها عبد الناصر فى الرباط ــ وهو من غير أصحاب الود مع عبد الناصر ــ

قد ذكر له أن عبد الناصر كان يطالب فى ذلك الاجتماع بـ ١٤٥ مليون جنيه استرلينى لأن مصر مقدمة على معركة وتحتاج إلى أسلحة معينة غير موجودة عند السوفيت ، ولابد من شرائها بعملة أجنبية ، وأن عملية مماطلة شديدة قد تمت بعد ذلك حتى أحرج عبد الناصر إحراجاً شديداً واضطر إلى استدعاء الفريق محمد فوزى ــ القائد العام للقوات المسلحة المصرية وقتها ــ لكى يشرح للحاضرين أشياء محددة لا يفهمونها ، وكان نفس هؤلاء الحكام هم الذين اغرقوا السادات بالملايين لأنه سار فى غير الطريق الذى سار فيه عبد الناصر .

وفى إطار هذا التحليل السابق حرص عدد من المشاركين على أن يذكروا بأنه مع موافقتهم على ما تضمنه هذا التحليل من دور معاد للنفط فى مواجهة المشروع العربى التحررى فإنه لا ينبغى نسيان جوانب الضعف الذاتية فى هذا المشروع ، وهكذا يكون ضرب هذا المشروع قد تم بتفاعل من العوامل ، وإن كان النفط قد ساعد دون شك مساعدة أساسية فى ذلك من خلال الطبقات الحاكمة ، ذات المصالح المرتبطة بالخارج ، وذلك بالنظر إلى تراكم الثروة النفطية فى وقت قصير الأمر الذى أدى الى حدوث حسم مضاد للمشروع التحررى العربى .

ج ــ موقع قرارات ١٩٧٣ النفطية فى النضال من أجل تغيير النظام الاقتصادى الدولى :

من أهم القضايا التى استأثرت بالنقاش فى الندوة فى إطار الجزئية التى نبحثها الآن تلك القضية الخاصة برفع أسعار النفط فى ١٩٧٣ ودلالة هذا الرفع بالنسبة لوضع دول الأوبك بصفة عامة والدول العربية المصدرة للنفط بصفة خاصة فى النظام العلمى ، أو كما وصفت المسألة من قبل أحد المشاركين : إلى أى حد طُرح العالم العربى نتيجة لقرارات ١٩٧٣ قائداً فى عملية تغيير النظام الاقتصادى الدولى وهل مارس هذا الدور أم لا ؟ وقد أبرز النقاش اتجاهين مختلفين فى الإجابة على هذه التساؤلات نعرض لها فيما يلى .

أما الاتجاه الأول فقد رأى أنصاره أن عملية رفع الأسعار فى ١٩٧٣ جزء من حركة التحرر الوطنى العالمية ، ونضال العالم الثالث ضد السيطرة الخارجية ، فقد اتخذت الأقطار العربية المصدرة للنفط قرارها بتخفيض الإنتاج وحظر تصديره إلى الولايات المتحدة وهولندا بينما المنطقة تخوض حرباً تهدد بمواجهة بين القوتين العظميين ، أى أن القرار قد اتخذ فى حماية نضال مسلح ، وكان يهم الدول العظمى تطويق الحرب وليس توسيعها ، ولذلك كان التدخل المسلح بسبب قضية رفع الأسعار مستبعداً ، أى أن الثروة النفطية لم تهبط من السماء وإنما دُفع فى مقابلها دم عربى ، وكذلك فإن هزيمة الولايات المتحدة فى فيتنام وتخوف الشعب الأمريكى من مواجهة عسكرية جديدة قد لعب دوراً بهذا الصدد ، وقد ساعدت هذه الظروف على رفع الأسعار ، لأنه حينما نجح الحظر العربى ولم يحدث تدخل عسكرى

اتخذت الأوبك قراراتها برفع السعر ، وكان لهذا دلالته التاريخية ، فلأول مرة يتخذ قرار من جانب دول تنتمى للعالم الثالث يمس بمجمله الاقتصاد العالمى .

وكرد فعل للتحليل السابق برز اتجاه ثان يرى أن قرار رفع الأسعار فى ١٩٧٣ قد حدث نتيجة لآليات (ميكانزمات) معينة فى الاقتصاد الغربى ، وأن الغرب من ثم قد استفاد هو الآخر من هذه العملية ، أى أن الطابع التحررى لهذا القرار يكاد أن يكون غائباً ، وقد أيد أحد الخبراء النفطيين العرب من المشاركين فى الندوة هذا الإتجاه ، وشرح المسألة بقوله إن فكرة رفع أسعار النفط لم تكن فكرة عربية ، وإنما فكرة غربية بالأساس ، فقبل رفع الأسعار بشهرين كان المسئولون العرب يفكرون فى رفع سعر النفط الثقيل بخمسة سنتات فقط للبرميل الواحد ، ولكن فكرة الغرب قامت على أساس أن نطلق يد هؤلاء فى رفع سعر النفط على أن يتكفل الغرب بإعادة النقود ، وأشير بهذا الصدد إلى تصريح للشيخ أحمد زكى اليمانى وزير النفط السعودى جاء فيه أن شركات النفط قد فاجأتهم بإعطائهم حرية القرار ، والسبب فى هذا — وفقاً للتحليل الذى قدمه هذا الخبير فى الندوة — أنه بعد اكتشاف النفط فى بحر الشمال وألاسكا وجد أن تكلفة الانتاج لاتساعد على التطوير إلا إذا رفع سعر نفط الشرق الأوسط ، إذ أن سعر برميل النفط الكويتى أو السعودى بعد النقل كان يساوى ٣٫٥١ دولار ، أما بالنسبة لنفط بحر الشمال فقد وجد أن برميل النفط يصل الى فم البئر بعشرة دولارات والى البر بثلاثة عشر دولاراً ، وبالنسبة لألاسكا وجد أن برميل النفط يصل بخمسة عشر دولاراً إلى فم البئر وتضاف ستة دولارات تكلفة النقل إلى ميناء التصدير ، وهكذا وجد أنه من المستحيل تطوير الانتاج فى هذين الموقعين دون زيادة أسعار نفط الشرق الأوسط (أشار أحد المشاركين فيما بعد إلى أن كندا — وكان يعمل سفيراً لبلاده فيها فى ذلك الوقت — كانت سعيدة برفع الأسعار لأنه أدى إلى تنمية حقول النفط فى الجزء الغربى منها) . وقد انتهى الخبير النفطى العربى إلى القول بأن بحر الشمال هو الذى يحمى الآن أسعار النفط من النزول عن حد معين لأنها لو نزلت عن ٢٤ دولاراً للبرميل يتوقف الإنتاج فى بحر الشمال ، وذلك فضلًا عن الآثار المصرفية بالغة السلبية المتوقع حدوثها بالنسبة للنظام المصرفى كما أشار مشارك آخر .

وقد عقب أنصار الاتجاه الذى يؤمن بوجود دلالات تحررية لقرار رفع أسعار النفط فى ١٩٧٣ على التحليل السابق بالتسليم بصحة الأساس الاقتصادى له ، ولكنهم لفتوا النظر إلى أن هذا لا يمنع أنه عندما تبدأ عملية معينة فإنها يمكن أن تخرج عن حدودها المرسومة ، أى أنه حتى لو كان رفع أسعار النفط قد تم بإيعاز من شركات النفط الغربية فإن الممارسة العربية وممارسة الأوبك قد تجاوزت الحدود التى رسمت لها ، كذلك فإننا لا نستطيع أن نجرد قرارات ١٩٧٣ من محتواها التحررى بالنسبة للعرب على الأقل ، وذلك لأن هذه القرارات لم تكن قاصرة فقط على رفع الأسعار ، وإنما امتدت لتشمل خفض الانتاج وحظر التصدير إلى الولايات المتحدة وهولندا لتأييدهما السافر لاسرائيل .

د ــ نظرة إلى المستقبل :

كانت مناقشة المستقبل بطبيعة الحال بنداً أصيلًا فى جدول أعمال ندوة علمية تتم فى إطار مشروع يتوجه أساساً إلى المستقبل ، غير أن توقيت انعقاد الندوة قد جعل الجزء المستقبلى فى مناقشاتها يتم فى ظل مناخ انخفاض أسعار النفط ، وما بدا معه من أن صرح قوة العرب النفطية يتهاوى .

ومع ذلك فقد برز اتجاه واضح فى المناقشات الختامية للندوة لا ينظر إلى مستقبل قوة النفط نظرة بالغة التشاؤم ، وتعددت الأسباب التى قدمت لتفسير هذا الاتجاه ، فأولًا ما زال النفط محتفظاً بمكانته كأرخص مصدر للطاقة ، فهو أقل تكلفة من الطاقة النووية والشمسية وغير ذلك من المصادر البديلة ، ومن ثم فإن الموقف النسبى للنفط بين مصادر الطاقة سيظل متميزاً خصوصاً إذا أضفنا إلى ذلك أنه حتى لو وجدت مصادر أخرى فإن عملية تغيير التكنولوجيا فى المصانع القائمة تبقى عملية مكلفة ، وثانياً فإن سعر النفط على الرغم من الانخفاض الذى طرأ عليه مازال أقل الأسعار تأثراً بين صادرات دول العالم الثالث ، فالتخفيض الذى تم فى أسعاره كان فى حدود ١٥ ٪ بينما كان متوسط انخفاض أسعار صادرات المواد الأولية على مستوى الدول النامية كلها ٤٠ ٪ ، وثالثاً فإن انخفاض سعر النفط لن يضر بالمركز الاقتصادى العربى لأن تكلفة الانتاج ما زالت قليلة ، وهى على الأكثر ستة دولارات للبرميل ، وهذا مصدر قوة للعرب ، ورابعاً فإن العرب ما زالوا أكثر المنتجين احتمالًا لزيادة ثروتهم النفطية ، ومعظم الزيادة فى الإحتياطى النفطى العربى تأتى من الزيادة فى احتياطى العراق ، كذلك تستطيع السعودية أن تزيد من احتياطيها لو عملت فى هذا المجال بوسائلها الخاصة كما فعلت المكسيك منذ ١٩٣٧ حين أممت النفط ، ومن يومها إلى الآن يديره ويعمل فيه المكسيكيون فقط ، وخامساً فإن لدى العرب اتجاهاً لتصنيع النفط سواء بتكريره بدلًا من بيعه كمادة خام ، أو بعمل صناعة بتروكيماويات فى شكل سلع نهائية معينة بكميات كبيرة ، وسادساً فإن انخفاض الأسعار قد تكون آثاره السلبية على الغرب سواء من خلال التجارة الدولية أو السيولة الدولية خاصة وأن الغرب يعانى بالفعل من أزمة كساد بما يعنى أنه لن يكون صاحب مصلحة فى زيادة الانهيار فى أسعار النفط ، سابعاً فإن ثمة تنبؤات تذهب إلى أنه مما حدث فى المدى القصير فإنه اعتباراً من سنة ١٩٩٠ وبصفة أخص بعد سنة ٢٠٠٠ سوف تقل الاحتياطيات ، ويعود الضغط مرة أخرى على النفط العربى لتلبية احتياجات الطلب العالمى ، وثامناً وأخيراً فإن انهيار الأسعار قد يولد ضغوطاً فى الدول النفطية لترشيد إنفاقها .

وفى مواجهة هذا الاتجاه ظهر اتجاه آخر ينحى إلى التشاؤم ، ويستند بدوره الى عدد من الحجج لعل أهمها أن المستقبل لابد وأن يتأثر بطبيعة الحال بانهيار الأسعار وما يترتب عليه من انخفاض فى الفوائض النفطية ، وقد أشار أحد المشاركين إلى أن كل دولار ينقص من سعر برميل النفط يؤدى إلى خسارة دول الأوبك العربية لأربعة مليارات من الدولارات ، ومعنى هذا أن قرار تخفيض السعر بمقدار

خمسة دولارات قد أدى إلى خسارة عربية تساوى عشرين مليار دولار ، وهذه مجرد بداية على حد قوله ، وأشار مشارك آخر إلى أن الكويت مثلاً فى مؤتمر عدم الانحياز الأخير وجدت أن هناك عجزاً فى ميزانيتها نتيجة انخفاض أسعار النفط ، وأنه من ثم لا ينبغى توقع استمرار الكويت فى مساعدة حركات التحرير كما كان الوضع فى السابق .

كذلك فإن أنصار الاتجاه المتشائم لم يروا إمكانية واضحة للترشيد فى أعقاب انخفاض الأسعار ، وذلك لعدم الثقة فى النظم والقيادات العربية الحالية ، فالترشيد قد يأتى على حساب اعتمادات مشروعات الرفاهة الاجتماعية للمواطنين ومساعدات بلاد العالم الثالث ، وليس انتقاصاً من أوجه الانفاق المتسمة بالسفه ، كذلك فإن الترشيد ليس مجرد حسن توجيه الأموال ، ولكنه قد يصل إلى الاحتفاظ بالنفط فى باطن الأرض ، فهل النظم العربية النفطية التى أصبحت أسيرة لهذا المورد قادرة على هذا النوع من الترشيد ؟ بل إن إنخفاض الأسعار قد لا يؤدى أصلاً إلى أية محاولة للترشيد ، وإنما إلى التضييق من البدائل أمام الزعماء العرب مما يعنى أن الاستبداد والطغيان سيزداد للحفاظ على أوضاعهم .

وبغض النظر عن التفاؤل أو التشاؤم بالنسبة للمستقبل فإن عدداً آخر من المشاركين قد شغلوا بمناقشة الظروف التى يمكن أن يتشكل هذا المستقبل فى إطارها ، باعتبار أن التحديد الدقيق لهذه الظروف هو الخطوة الأولى نحو التحكم ولو الجزئى فى صياغة هذا المستقبل ، وفى هذا الإطار نبه أحد المشاركين إلى خطورة أن نتصور أن مستقبل النفط وآثاره إنما هو مسألة نفطية بحتة ، فمن الحقيقى أن هناك عوامل نفطية تحدد هذا المستقبل مثل تطور معدلات الانتاج من المناطق النفطية غير العربية بالمقارنة مع المنطقة النفطية العربية ، وكذلك تطور معدل الاستهلاك العربى للنفط ، وهناك توقع أن يزيد بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ ٪ ، ومدى الزيادة فى الاحتياطى النفطى العربى ... الخ ، إلا أن هناك عوامل غير نفطية تقوم بدور أساسى فى تحديد مستقبل النفط ، فهناك مثلاً التطور الديمقراطى للنظم العربية عموماً ، والعربية النفطية خصوصاً ، فعندما يصبح النفط وشئون العرب عموماً موضوعاً لمشاركة الشعوب العربية سيتحسن الوضع ، أما إذا ظل النفط فى أيدى أفراد أو عائلات فسوف يظل كالسفينة فى بحر هائج ، فكأن الترشيد الحقيقى هنا ترشيد سياسى ، كذلك ذهب البعض إلى أن مستقبل النفط لايمكن عزله عن مستقبل العلاقات العربية ـــ العربية وبالذات العلاقات العربية ـــ المصرية ، فعودة مصر إلى العالم العربى لها أولوية كى يمكن النظر إلى المستقبل بشىء من التفاؤل وإلا اتجه النظام القومى العربى إلى نموذج أمريكا اللاتينية بالوقوع فى مزيد من التفتت والخضوع لهيمنة أمريكية إسرائيلية .

وحدد أحد المشاركين أن مستقبل النفط العربى ودوره يتوقف ـــ بالإضافة إلى العوامل النفطية ـــ على مدى استقلالية القرار العربى النفطى ، فما لم تكن لدينا هذه الحرية لن نكون مسيطرين على النفط ، وكذلك وحدة القرار العربى ، فما لم توجد هذه الوحدة فيما يتعلق باستعمال النفط سوف تسير

كل التجارب العربية القطرية فى طريق مسدود ، وتجاوز مشارك آخر النطاق العربى فتحدث عن شروط تنبثق من بنية النظام القومى العربى ، وتتحكم فى مستقبله ، وأهمها تطور كل من الاستراتيجية السوفيتية والأمريكية والاسرائيلية والإيرانية تجاه الوطن العربى ، وأكد أحد المشاركين أيضاً على ضرورة التنبه للاستعمار الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة إذا أردنا أن نضمن المستقبل ، فعلى المستوى الاقتصادى تعنى التنمية المستقلة إيذاءً شديداً لهذا الاستعمار ، ولذلك فإن الصدام حتمى ، ولابد من مواجهة الخصم ليس بالضرورة بالحرب أو القطيعة ولكن بالوعى والمواجهة . ومن المهم أن يكون واضحاً أن المشروع العربى لن ينقل اعتماده من الولايات المتحدة إلى الاتحاد السوفيتى ، فهذا ينفى الصفة العربية ، وإنما يمكن الحديث عن قوى مساعدة تتمثل فى الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية ، غير أنه ما لم يكن هناك مشروع عربى تحررى يتعاون مع دول العالم الثالث قبل الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية فلن يكون هناك أمل .

خاتمة

نتائج وملاحظات

لعل المعالجة السابقة للأدبيات المنشورة بخصوص موضوع البحث والمناقشات التى دارت بشأنه فى الندوة التى تناولته قد ألقت بضوء كاف على الأبعاد المختلفة للموضوع . وتهدف هذه الخاتمة إلى محاولة الاستفادة من هذه المعالجة وتلك المناقشات فى تقديم عدد من الأفكار والاستنتاجات العامة — وسوف تنقسم إلى نقاط ثلاث تركز الأولى على طبيعة تأثير الثروة النفطية على النظام الإقليمى العربى ، وهو ما سيمكن من أن تتناول النقطة الثانية ما يمكن تسميته بحدود قوة الثروة النفطية ، وانطلاقاً من هاتين النقطتين يمكن أخيراً أن نلقى بنظرة على مستقبل دور الثروة النفطية فى النظام القومى العربى .

١ — طبيعة تأثير الثروة النفطية على النظام القومى العربى :

ليس الغرض أن يجىء مضمون هذه الجزئية من جزئيات الخاتمة تلخيصاً للآثار التى تناولها البحث فى فصليه السابقين للثروة النفطية على النظام القومى العربى ، ولكن الهدف منها هو أن نحاول إبراز الاتجاه العام لهذا التأثير وطبيعته مع إيراد أمثلة محددة على ذلك .

ونعتقد أن البحث فى فصليه السابقين كان مقيداً فى إظهار فكرة أساسية مؤداها أنه لا يوجد بصفة عامة تأثير مستقل للثروة النفطية على النظام القومى العربى ، ولكن ما تبيناه فى الأغلب الأعم من الحالات التى تم تناولها بالدراسة هو تأثير متشابك مع تأثير عدد من المتغيرات الأخرى ، ولا يعنى هذا أننا نقول إن الثروة النفطية قد مارست تأثيراً هامشياً على النظام القومى العربى ولكننا نقصد أنه سوف يكون من الخطأ أن نتصور أنها كانت وحدها فى الساحة أو حتى أنها قد مارست على نحو دائم تأثيراً أساسياً فى هذه الساحة .

ومن الأمثلة الهامة على الدور المتشابك للثروة النفطية مع غيرها من المتغيرات فى إحداث تطورات هامة فى النظام القومى العربى موضوع الدور السعودى وتطوره ، فقد رأينا أن هذا الدور قد برز مستنداً على نحو أساسى إلى الطفرة فى الثروة النفطية فى السبعينات ، غير أننا رأينا أن أثر هذه الطفرة قد تواكب أو حتى جاء تالياً لأثر متغيرات أخرى — لا حاجة بنا لتكرارها هنا — أضعفت على وجه العموم من الدور القيادى السائد قبل الدور السعودى وهو الدور المصرى .

كذلك فإن بروز نظام فرعى خليجى يصلح مثلاً آخر ، فلقد أوضحت الأدبيات المنشورة

وأكدت مناقشات الندوة بروز هذا النظام الفرعى ، ومن الواضح أن الثروة النفطية قد لعبت دورا اساسيا فى إيجاده بالتشابك مع عامل التشابه فى النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى دول مجلس التعاون الخليجى ، فبدون الطفرة الهائلة فى الثروة النفطية السعودية والإحساس من جانب أطراف المجلس بالخطر على ثرواتهم النفطية كان من الصعب تصور ظهور فكرة مجلس التعاون الخليجى إلى حيز الوجود واستمرارها ، غير أنه بدون عامل التشابه فى النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سوف يكون من غير الممكن فهم نطاق هذا المجلس وعدم امتداده إلى دولة نفطية خليجية رئيسية كالعراق ، وهذا فضلًا عن متغيرات أخرى لعل أهمها الثورة الإسلامية الإيرانية ، فسوف يكون من الخطأ أن نفهم ظهور النظام الفرعى الخليجى مجرداً عن التوقيت الذى ظهر فيه بعد أكثر بقليل من عامين على وقوع الثورة الإيرانية وحين بدا أن تجنب تأثيراتها على المنطقة وبالذات منطقة الخليج أضحى محالًا .

ولعل حركة العمالة العربية عبر الحدود السياسية للأقطار العربية تصلح مثالًا ثالثاً وهاماً على الدور المتشابك للثروة النفطية مع غيرها من العوامل ، فمن المؤكد أن هذه الثروة وما أدت إليه من خطط تنموية طموحة وحركة إنشائية واسعة فى الأقطار النفطية الرئيسية كانت مسئولة على نحو أساسى عن هذه التحركات غير المسبوقة للعمالة العربية عبر الحدود السياسية للأقطار العربية فى عقد السبعينات ، غير أنه لولا أن المصادفة التاريخية قد جعلت من الغالبية العظمى للأقطار النفطية الرئيسية بلاداً خفيفة السكان ومن ثم تعانى من نقص فى قوة العمل المحلية اللازمة لتنفيذ الخطط والمشروعات التى جعلتها الثروة النفطية ممكنة التنفيذ مالياً لما حدثت هذه التحركات الواسعة للعمالة العربية ، أو على الأقل لما حدثت على هذا النحو .

ومن الممكن بطبيعة الحال إيراد عديد من الأمثلة الأخرى غير أننا نكتفى بالأمثلة السابقة لأن الغرض كما سبقت الإشارة ليس تلخيص آثار الثروة النفطية ولكن بيان وتوضيح طبيعة هذه الآثار .

غير أن الدقة العلمية قد تقتضى منا أن نشير إلى ما بدا فى بعض الحالات من أن طفرة الثروة النفطية تمارس تأثيراً مستقلًا عن غيرها من العوامل بمعنى أن وجود الثروة النفطية فى حد ذاته قد أدى إلى آثار محددة بغض النظر عن المتغيرات الأخرى ، وربما كان المثال البارز — وقد يكون الوحيد — بهذا الصدد هو أثر الثروة النفطية على قضية الوحدة السياسية العربية ، فقد أشارت الأدبيات المنشورة وأكدت مناقشات الندوة أن الطفرة فى الثروة النفطية قد مارست تأثيراً مستقلًا فى اتجاه تأكيد منطق الدولة القطرية بغض النظر عن العوامل الأخرى ، أى بغض النظر مثلًا عن طبيعة النظم السياسية فى الأقطار العربية وما إذا كانت نظماً محافظة أم تقدمية ، وذلك بالنظر لما أوجدته الثروة النفطية من مصالح قطرية محددة يصعب التفكير فى التخلى عنها عن طريق الاندماج فى وحدة سياسية عربية .

وقد يقال إن قضية الوحدة العربية قد انتكست قبل الثروة النفطية بكثير ، غير أن التحليل السابق يقول بأن هذه الطفرة قد أوجدت نهاية رسمية لهدف الوحدة السياسية العربية واستبدلت به هدفاً كهدف التضامن العربى ، وقد يقال كذلك أن الثروة النفطية قد ارتبطت أحياناً بالنشاط فى الدعوة المتكررة إلى الوحدة العربية من خلال مشروعات وحدوية محددة ، غير أنه من الملاحظ أنه فى هذه الحالات كان مركز الثروة النفطية الداعى إلى هذه المشروعات يعطى لنفسه وحده حق تحديد توجهات هذه الوحدة على نحو تحكمى ، ومن هنا كان الإخفاق هو مصير كافة المحاولات التى تمت فى هذا الاتجاه .

وربما يكون مفيداً ان نتذكر ما ورد فى سياق مناقشات الندوة من أن النظرة المقارنة تشير إلى أن هذه هى طبيعة تأثير الثروة النفطية فى حالات أخرى ، اذ يبدو دائماً وكأن الثروة النفطية يكون لها تأثير يجعل من الممكن تشبيهها بأنها فى قضايا الاندماج السياسى تعمل كقوة طرد مركزية من الأطر الخاصة بهذا الاندماج بالنسبة للبلد الذى يمتلكها ، وقد ضُرب المثال بالنرويج كما نذكر وأثر بروز الثروة النفطية فيها على موقفها من الجماعة الاقتصادية الأوربية .

٢ ـــ حدود قوة الثروة النفطية :

ثمة اتفاق إذن على أن متغير الثروة النفطية لا يمكن أن ينظر له فى فراغ ، وإنما هو يعمل فى بيئة بها متغيرات أخرى ، ومن خلال التفاعل بينه وبينها يكون التأثير الذى اهتم هذا البحث برصده وتحليله ، وتساعد هذه الفرضية العامة على نفى النظرة السلبية إلى تأثير الثروة النفطية فى حد ذاته ، اذ يبدو أحياناً من تحليلات البعض وكأن النفط بذاته يقف فى قفص الاتهام ، مع أن التركيبة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العامة فى الوطن العربى فضلاً عن أوضاع النظام الدولى تشاركه فى القصور والانجازات معاً . ومن ناحية أخرى فإن هذه الفرضية العامة مفيدة للغاية فى رسم حدود لقوة الثروة النفطية ، ولهذا أهميته النظرية والعملية معاً .

فالقول بأن متغير الثروة النفطية يعمل فى بيئة بها متغيرات أخرى تتفاعل معه بحيث ينتج التأثير النهائى عن عملية التفاعل هذه إلى جانب أنه ينفى عن الثروة النفطية فى حد ذاتها تهماً معينة يوضح فى نفس الوقت حدود تأثيرها ، فمن الحقيقى أن طفرة الثروة النفطية قد وفدت إلى النظام القومى العربى وهو فى مرحلة انكسار وتراجع على الأقل بسبب هزيمة ١٩٦٧ أمام إسرائيل ، إلا أنها فى نفس الوقت ولدت من خلال حرب ١٩٧٣ ، ولم تستطع أن تكون فى حد ذاتها فاعلة فى استثمار نتائجها الإيجابية عربياً وعالمياً ، ناهيك عن عجزها التام عن وقف التدهور فى أوضاع النظام القومى العربى الذى بدأ معدله يتزايد بعد انفراط عقد التحالف الذى خاض حرب أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ عسكرياً

واقتصادياً وسياسياً ، حتى وصلنا إلى الغزو الإسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢ ، وما تشهده المنطقة العربية من أوضاع حتى هذه اللحظة .

ومن الحقيقى أن طفرة الثروة النفطية قد بدأت فى وقت كانت عملية تراجع الدور القيادى المصرى للنظام القومى العربى قد قطعت فيه شوطاً لا بأس به سواء بسبب هزيمة ١٩٦٧ أو وفاة الرئيس جمال عبد الناصر فى ١٩٧٠ ، إلا أن الملاحظ أن الثروة النفطية فى حد ذاتها لم تستطع أن تخلق دوراً سعودياً بديلًا ، صحيح أنها أوجدت دوراً سعودياً ، غير أنه لم يكن بديلًا للدور المصرى أو شبيهاً به ، وقد سبق الحديث بشىء من التفصيل عن حدود الدور السعودى سواء من حيث عناصر القوة المادية أو شروطه السياسية أو حتى إطاره الزمنى ، ومن الواضح أن الثروة النفطية لم تكن لتستطيع وحدها مهما بلغت أن تقضى على هذه الحدود بحيث أنه عندما بدأت التحديات الخطيرة فى البروز مع بداية الثمانينات ظهرت هذه الحدود كأوضح ما يكون .

بل إن الثروة النفطية لم تستطع حتى القضاء على الحقيقة المصرية فى النظام القومى العربى حتى عندما انحرف نظام الحكم فى مصر عن التوجهات العربية العامة فاتجه أنور السادات إلى إسرائيل فى عام ١٩٧٧ وهو فى قمة اعتماده على الدول النفطية العربية التى لم تستطع أن تحول بينه وبين تنفيذ ما خطط له ولا أن تمنع نتائج هذا المخطط من أن تتجسد عملياً ، بل إننا لا نستطيع أن نقول باطمئنان أن محاصرة هذه النتائج عربياً قد تم بفضل ثروة النفط وأثرها كما يقول البعض ، فالراجح أن زيارة السادات الشهيرة للقدس لو كانت قد أوجدت جدلًا صيغة معقولة ـــ ولا نقول حتى عادلة ـــ للتسوية الشاملة لكانت غالبية الأطراف العربية المعنية على الأقل قد تعاملت معها بصورة أو بأخرى . وعندما شهدت بؤرة النفط حرباً حقيقية ممتدة بين العراق وإيران قارب عمرها الآن على أربع سنوات إذا بالحقيقة المصرية تبرز واضحة أيضاً فى هذه الحرب ، فقد بدا الدور السعودى أقل قدرة بكثير من أن يكون كافيا لدعم العراق فى هذه الحرب ، مما اضطره ـــ وهو قائد عملية إبعاد مصر الرسمية عن النظام العربى ـــ أن يعود إلى مصر من باب حربه مع إيران ، وفى إطار رؤية استراتيجية جديدة لأوضاع المنطقة تقوم على أن خللًا استراتيجياً قد حدث فى هذه الأوضاع بخروج مصر لن يصححه إلا عودتها[٢٠٦] .

كذلك فإن حدود قوة النفط قد اتضحت بصورة خاصة فى استخدام سلاح النفط فى حرب ١٩٧٣ ، ولعله من الواضح أن الإمكانية المتضمنة فى سلاح النفط كانت كبيرة أو حتى هائلة فى تلك السنة ، غير أن غيبة التصور الاستراتيجى السليم أهدر هذه الإمكانية على مذبح اتفاقية فض اشتباك جزئية لا يمكن أن يكون لها شأن من منظور التسوية الشاملة للصراع ، بعد أن كانت الأهداف المطروحة لإعمال سلاح النفط فى البداية تصر على جلاء إسرائيل الكامل عن الأراضى المحتلة بعد ١٩٦٧ وفى مقدمتها القدس . ويسهل بعد ذلك أن نرى كيف أن غياب شروط موضوعية أخرى للاستخدام السليم

لسلاح النفط قد أدى إلى تدهور وضعه حتى وصلنا الآن إلى القول باستحالة أن يعاد استخدامه فى الظروف الحالية حتى ولو على نحو مماثل لما تم فى ١٩٧٣ على الرغم من تواضح النتائج التى تحققت من هذه التجربة .

وليس للفكرة السابقة عن حدود قوة النفط أهمية نظرية فحسب تفيد فى التحليل المنهجى السليم لأثر الثروة النفطية ، ولكن لها بالتأكيد أهمية عملية أيضاً ، ذلك أنها كفيلة بأن تعيد التأكيد على حقيقة معروفة وبديهية فى أبجديات العلاقات الدولية وهى أن الثروة وحدها لا تعنى شيئاً فى معادلة القوة والتأثير ، ولكن جانباً لا بأس به من الكتابات العربية قد ساعد ولاشك على الترويج لما يمكن تسميته بوهم قوة النفط والثروة المتولدة عنه ، وفى إطار هذا الوهم تكون الثروة النفطية كفيلة بحل كافة المشاكل قطرياً وقومياً ، فظهورها فى هذا القطر الفقير أصبح حلماً لأبنائه وحلًا مثالياً لمشاكلهم ، ووجوده الفعلى فى الأقطار النفطية الرئيسية لم يرتبط دائماً بالقضاء على مشكلات التخلف بل لعله كرسها فى كثير من الحالات ، والآمال معلقة بهذه الثروة قومياً من أجل حلول لمشكلات العرب المستعصية ومواجهة الأخطار الداهمة على أمنهم القومى ، وهكذا كان لهذا الوهم إمكانية تخريبية هائلة فى الأمة العربية بأسرها بقدر ما حول أبناءها من العمل الجاد من أجل تغيير واقعهم إلى الأفضل .

٣ — مستقبل دور الثروة النفطية فى النظام القومى العربى :

من خلال الطبيعة التى حاول هذا البحث أن يبينها لتأثير الثروة النفطية فى النظام القومى العربى ، وفى إطار الفكرة السابق بيانها عن حدود قوة الثروة النفطية يمكن التفكير بشىء من الوضوح فى مستقبل دور الثروة النفطية فى النظام القومى العربى ، ولقد سبق أن بينا أن مناقشات الندوة قد اهتمت بالنظر إلى المستقبل ، ولكنها ركزت على منظور معين هو وضع العرب فى النظام الدولى متأثرة فى ذلك بالتدهور الأخير فى أسعار النفط . وسوف نعنى هنا بالتركيز على منظور مستقبل دور الثروة النفطية داخل النظام القومى العربى ذاته .

ويبدو من المؤشرات المتاحة أن تأثير الثروة النفطية على النظام القومى العربى يأخذ شكل المنحنى الهابط حالياً بعد أن وصل إلى ذروته فى السبعينات ، ولايعنى هذا بطبيعة الحال أنه فى طريقه للانتهاء والزوال ، ولكنه يعنى فقط أنه آخذ فى التناقص . ويمكن أن نرصد أربع حجج لتأييد هذه الفرضية الرئيسية .

وأول حجة تتعلق بما أوضحه التحليل فى هذا البحث ، وما اهتمت الخاتمة بإبرازه من ضرورة توفر شروط موضوعية معينة بالإضافة إلى شرط الثروة ، إذا أريد الحديث عن دور قيادى فعال لدولة أو

أخرى ، ولعله من أهم الشروط التى ذكرت فى هذا السياق الشرط المادى الخاص بتكامل عناصر قوة الدولة ، والشرط المعنوى الخاص بضرورة وجود مشروع سياسى قادر على جذب قوى اجتماعية معينة عبر الوطن العربى بكل أقطاره بما يوفر للدور القيادى الأساس الصلب الذى استند إليه الدور القيادى المصرى فى مرحلة من المراحل .

ومن المستحيل تصور توفر هذا الشرط الثانى بالذات فى الحالة السعودية ، ذلك أن صيغة النظام السعودى وممارساته غير قادرة بأى حال على جذب جماهير الوطن العربى ، بل إن هذا النظام يأخذ الآن وضعاً دفاعياً ظاهراً أمام التحدى الممثل فى بروز الثورة الإسلامية الإيرانية بصفة خاصة ، وهو غير قادر بأى حال على أن يقدم بديلاً عربياً لها ، هذا فضلاً عن أن السعودية تعانى من قصور واضح فيما يتعلق بتكامل عناصر قوتها المادية .

وربما كان ممكناً التفكير فى العراق كبديل باعتباره متمتعاً بمستوى معقول من تكامل عناصر القوة المادية فضلاً عن وجود مشروع سياسى قومى للنظام العراق يمكن أن تكون له جاذبية عربية ما ، غير أن تورط العراق فى الحرب مع إيران لمدة قاربت الآن أربع سنوات قد أتى فى المدى القصير على الأقل على أية إمكانية للحديث عن دور قيادى عراقى على مستوى النظام القومى العربى ككل . ومن الحقيقى أن إحراز العراق لنصر فى حربها مع إيران بفرض حدوثه قد يضيف الكثير إلى مكانته العربية ، غير أن إيران ليست جرينادا ، وسوف تظل حتى إذا تصورنا هزيمتها فى الحرب قيداً خطيراً على الدور العراقى فى الشئون العربية والدولية خاصة وأن طول مدة الحرب يهدد باحتمال أن تكون قد خلقت عداءً حقيقياً بين الشعبين بحيث لايصلح حتى تغيير النظم السياسية فى إنهائه .

والحجة الثانية تنبع من إخفاق السعودية ـــ صاحبة أبرز الأدوار النفطية العربية ـــ فى مواجهة التحديات الرئيسية التى تعرض لها النظام العربى منذ بروز دورها ، فلم تستطع السعودية مثلاً أن تقود النظام العربى أو حتى تياراً رئيسيا داخله إلى الحرب أو السلام مع اسرائيل ، صحيح أنها تدعم من يقفون على جبهة المواجهة العسكرية مع إسرائيل بالمال ، وأنها نجحت فى جمع العرب حول صيغة للتسوية السياسية إلا أن الأمر قد توقف حتى الآن عند حد الوقوف على خطوط القتال مع إسرائيل والاتفاق على صيغة للتسوية ، وهذه أمور لا تعنى شيئاً حتى الآن فى مواجهة المخطط الإسرائيلى المتصاعد فى الوطن العربى ، ذلك لأن مواجهة هذا المخطط بنجاح يتطلب تغييراً جذرياً فى أوضاع النظام القومى العربى يكون كفيلاً بدوره باحداث تغيير لصالح العرب فى ميزان القوى بينهم وبين إسرائيل بما يكفى لإيجاد تسوية عادلة للصراع من وجهة النظر العربية ، وهى مهمة تقصر إمكانيات الدور السعودى كثيراً عن القدرة على الوفاء بها للأسباب السابق بيانها . ومن ناحية أخرى سبقت الإشارة إلى أن الدور السعودى غير مؤهل للتصدى للتحدى الذى تمثله الثورة الإيرانية النظام القومى العربى .

وترتبط الحجة الثالثة لموضوع التدهور الأخير فى أسعار النفط ودلالاته بالنسبة لقوة الثروة النفطية عربياً ، وقد سبقت مناقشة هذا الموضوع فى الجزئية الأخيرة من الفصل الثانى فى هذا البحث بشيء من التفصيل ، غير أن ما يهمنا هنا من دلالة انخفاض أسعار النفط هو ما يبدو من أن النظام الرأسمالى العالمى قد استعاد توازنه بالكامل فى مواجهة قوة دول العالم الثالث النفطية الرئيسية التى كانت قد بدأت فى البروز فى عام ١٩٧٣ : وبالتالى ما يبدو من أن العلاقة بين هذه الدول وبين مراكز القيادة فى هذا النظام قد عادت من جديد إلى وضعها السابق فى إطار النظام الاقتصادى الدولى الراهن وبما يحرمها سلاحاً هاماً فى عملية تغيير هذا النظام .

وأخيراً فإن بروز الثروة النفطية قد أخفق فى القضاء على حقيقة الدور المصرى داخل النظام القومى العربى ، وقد سبق إيضاح المؤشرات الدالة على ذلك سواء فى إخفاق النظام القومى العربى فى منع النظام المصرى عن مخالفة توجهاته العامة بشأن الصراع مع إسرائيل أو فى العودة الفعلية لمصر إلى هذا النظام ـــ على الرغم من عدم تخلى النظام المصرى عن السبب الذى أدى إلى مقاطعته ـــ من عدة أبواب غير باب الصراع مع إسرائيل لعل أهمها كان هو باب الحرب العراقية ـــ الإيرانية . ولا يعنى هذا أن مصر عائدة لممارسة دورها القيادى السابق . فإن نفس الشروط الموضوعية السابق ذكرها لابد و.. تنطبق عليها وفى مقدمتها وجود المشروع السياسى ذى القبول العربى . وهو شرط غائب حتى الآن ويرى البعض أن التجربة الديمقراطية الوليدة فى مصر تمثل أو يمكن أن تمثل هذا الشرط ، وبغض النظر .. التحفظات الواردة على هذه التجربة فإننا نرى بوضوح ان الديمقراطية ليست سوى أحد عناصر المشروع السياسى المطلوب ، والذى لايمكن أن يخلو فى المرحلة الراهنة بالذات من استراتيجية واضحة للتصدى للتحديات الرئيسية التى تواجه النظام القومى العربى الآن . ولكن التحليل السابق قد يعنى أن مصر عائدة من جديد للمشاركة فى قيادة النظام القومى العربى مع غيرها من القوى العربية الرئيسية النفطية وغير النفطية ، وسوف تتزايد هذه المشاركة أو تتناقص وفقاً لدرجة توفر الشروط الموضوعية الأخرى المطلوبة لممارسة دور قيادى فى مصر . وما يعنينا من هذا التحليل أن يساهم فى تأكيد الفرضية الأساسية حول تراجع دور الثروة النفطية فى المرحلة القادمة من مراحل تطور النظام القومى العربى .

المشاركون فى الندوة

أحمد بهاء الدين	مصر
أحمد يوسف	مصر
اسماعيل فهمى	مصر
خير الدين حسيب	العراق
صلاح الشيخلى	العراق
عبدالله الطريقى	السعودية
عبدالله النيبارى	الكويت
على الدين هلال	مصر
على خليفة الكوارى	قطر
محمد الرميحى	الكويت
محمد حسنين هيكل	مصر
محمد مساعد الصالح	الكويت
محمود رياض	مصر
منح الصلح	لبنان
منصور الكخيا	ليبيا
نبيل شعث	فلسطين
وليد خدورى	العراق

اسماعيل صبرى عبدالله	منسق مشروع المستقبلات العربية البديلة منتدى العالم الثالث ـ مكتب الشرق الأوسط
ابراهيم سعد الدين	منسق مشارك مشروع المستقبلات العربية البديلة منتدى العالم الثالث ـ مكتب الشرق الاوسط
حسام عيسى	جامعة الأمم المتحدة
عثمان محمد عثمان	منتدى العالم الثالث ـ مكتب الشرق الاوسط

هوامش

(١) System

(٢) ـ. سعد الدين ابراهيم ، **النظام الاجتماعى العربى الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ط٢ ، ١٩٨٢ ، ص ١٤٦ ـــ ١٤٧ .

(٣) Interdependcnce

(٤) inputs

(٥) Outputs

(٦) Feedback

(٧) للتعرف على أساسيات استخدام نظرية النظم فى التحليل السياسى ثم فى تحليل العلاقات الدولية بصفة خاصة يمكن مراجعة المصادر التالية على سبيل المثال :

David Easton, **A System Analysis of PoliticaL Life,** New York: Wiley, 1965. Morton Kaplan, **System and Process in International Politics,** New Yourk: Wiley, 1964. Chasles Mccilel and, **Theory and the International Syetem,** New York: Macmillan, 1966.

ويمكن لقارىء العربية مراجعة : د. اسماعيل صبرى مقلد ، **نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة** ، جامعة الكويت ، ط١ ، ١٤٠٣هـ ـــ ١٩٨٢ م : ص ١٠٥ ـــ ١٤٥ .

(٨) Hierarchial System

(٩) أنظر الدراسة الرائدة بهذا الصدد :

Louis J. Cantori & Steven L. Speigel, **The International Politics of Regions: A Comparative Approach,** Englewood Cliffs, N.J. : Prentice — Hall, 1970.

(١٠) ربما كانت هذه الانتقادات والمخاوف هى التى تفسر حرص الدكتور على الدين هلال والأستاذ جميل مطر مؤلفا الكتاب الرائد عن « النظام الإقليمى العربى » على أن يسجلا فهمهما القومى لهذه التسمية بقولهما فى مقدمة الطبعة الثالثة « وإذا كنا قد إستخدمنا فى عنوان الكتاب تعبير النظام الإقليمى » وهو المفهوم المتداول فى علم السياسة للدلالة على هذا النمط من الدراسات التى تتناول أحد النظم الفرعية فى النظام الدولى إلا أننا نسارع إلى التأكيد منذ البدء ـــ وكما يتضح فى كل فصول وأجزاء الكتاب ـــ على الصفة القومية للنظام العربى . فالنظام العربى لايشمل علاقات بين مجموعة دول متجاورة وحسب ، بل أساسا بين دول عربية » أى أن شرط عضوية النظام هو الانتماء إلى الأمة العربية ، وإن ورود كلمة العربى فى تعبير النظام الإقليمىَ العربى ليس للاشارة إلى منطقة جغرافية ولكن إلى انتماء قومى وإلى هوية ثقافية وحضارية . العروبة فى « النظام الإقليمى العربى » « هى تأكيد الطابع القومى للنظام وسمة الخصوصية التى تتسم بها العلاقات » . انظر : جميل مطر ، د. على الدين هلال ، **النظام الإقليمى العربى : دراسة فى العلاقات السياسية العربية** ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ط٤ ، ١٩٨٣ ، ص ٩

(١١) جمال عبد الناصر ، **فلسفة الثورة** ، القاهرة : مصلحة الاستعلامات ، بدون تاريخ إصدار ، ص ٥٠ ـــ ٥٣ .

(١٢) لعل التحليل الموضوعى الكامل للسياسة العربية لمصر فى عهد عبد الناصر لم يكتب بعد ، ومع ذلك فمن الكتب المفيدة فى هذا الموضوع :

A.I. Dawisha, **Egypt in the Arab World, The Elements of Foreign Policy** ,London : The Macmillan Press, 1976.

أحمد حمروش ، **قصة ثورة ٢٣ يوليو ـــ عبد الناصر والعرب** ، ط١ ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ابريل ١٩٧٦ .

(١٣) انظر : جميل مطر ود. على الدين هلال ، **مرجع سابق** ، ص ٧٥ ـــ ٧٦ .

(١٤) فى الشهور الأخيرة من عام ١٩٦٣ اقتربت المشروعات الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن من الإكتمال بما طرح خطر المواجهة العسكرية الشاملة مع اسرائيل على نحو جاد لأول مرة منذ ١٩٥٦ ، وكرد فعل لهذه التطورات وغيرها على الساحة العربية أعلن عبد الناصر فى ٢٣ ديسمبر (كانون أول) ١٩٦٣ استعداد مصر للتغاضى عن كل خلافاتها العربية ، ومن ثم الدعوة إلى عقد إجتماع للملوك والرؤساء العرب لبحث خطوات المواجهة مع اسرائيل . انظر . خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى عيد النصر السابع ببور سعيد (١٩٦٣/١٢/٢٣) فى : **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الرابع (فبراير ١٩٦٢ ـــ يونيو ١٩٦٤)** ، القاهرة : مصلحة الاستعلامات ، بدون تاريخ إصدار ، ص ٢٦٥ .

(١٥) انظر : **مذكرات محمود رياض (١٩٤٨ ـــ ١٩٧٨) ، البحث عن السلام ... والصراع فى الشرق الأوسط** ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١ ، ١٩٨١ ، ص ١١٩ ـــ ١٢٠ .

(١٦) انظر بصفة عامة : أحمد يوسف أحمد ، **الدور المصرى فى اليمن (١٩٦٢ ـــ ١٩٦٧)** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ ، ص ٤٩٦ ـــ ٤٩٩ .

(١٧) استنتج الباحث فى دراسته المشار إليها فى الهامش السابق أن التعارض بين السياسة المصرية فى شبه الجزيرة بصفة عامة وبين السياستين الأمريكية والبريطانية فى هذه المنطقة كان لابد وأن يفضى إلى صدام مدمر يكون هدفه هو إنهاء الوجود العسكرى المصرى فى اليمن فى أسرع وقت ممكن قبل أن يجنى ثماره فى شبه الجزيرة العربية وفقاً لما تصورته الدوائر الغربية المختلفة (إمكانية سقوط النظام السعودى أو على الأقل وصول شخصية متعاونة مع عبد الناصر إلى قيادته ـــ استقلال جنوب اليمن عن بريطانيا ودخوله بالكامل تحت نفوذ عبد الناصر) ، وقد كان وضع القوات المصرية فى اليمن وتطور حركة التحرر الوطنى فى جنوب اليمن فى ذلك الوقت يجعل من محاولة هزيمة الوجود المصرى فى شبه الجزيرة ذاتها عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة ، كذلك كان النظام المصرى يبدو محصناً ضد محاولات الانقلاب ذات التدبير الغربى ، وهكذا بدا الحل الأمثل فى توجيه ضربة عسكرية قوية استخدمت

اسرائيل أداة لها فضلاً عما كانت تحققه من مصلحة أكيدة لإسرائيل نفسها لأسباب بديهية ، ومن الواضح أن هذا الاستنتاج يذهب إلى وجود تواطؤ مابين الولايات المتحدة وإسرائيل فى عدوان يونيو (حزيران) ١٩٦٧ على مصر . انظر **المرجع السابق ، ص ٤٣١ ــ ٤٣٣ .**

(١٨) انظر على سبيل المثال محضر مناقشات جلستى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى يومى ٣ ، ١٩٦٧/٨/٤ فى : **من محاضر إجتماعات عبد الناصر العربية والدولية ... ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠ ،** إعداد : عبد المجيد فريد ، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ط١ ، ١٩٧٩ ، ص ٢٨٣ ــ ٣٠٥ .

(١٩) انظر : خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى عيد الثورة الخامس عشر (١٩٦٧/٧/٢٣) ، فى **وثائق عبد الناصر (يناير ١٩٦٧ ــ ديسمبر ١٩٦٨)** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٣ ، ص ٢٥٩ .

(٢٠) انظر : احمد يوسف احمد ، **مرجع سابق** ، ص ٤٦٨ ــ ٤٧٨

(٢١) انظر : هالة أبو بكر سعودى ، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى ــ الإسرائيلى (١٩٦٧ ــ ١٩٧٣)** : رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٢ ، ص ٢٤٥ .

(٢٢) انظر **مذكرات الفريق أول محمد فوزى ، حرب الثلاث سنوات (١٩٦٧/ ١٩٧٠)** ، بيروت : دار الوحدة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ، ص ٣٢٤ ــ ٣٢٥ .

(٢٣) انظر بصفة عامة : د. اسماعيل صبرى مقلد ، إستراتيجية السادات والعمل العربى المشترك ، فى : **السياسة الدولية** ، س١٠ ، ع ٣٥ ، يناير ١٩٨٤ ، ص ٨ ــ ٢١ .

(٢٤) انظر مثلا : د. سعد الدين ابراهيم ، البترول والهجرة والنظام الاجتماعى العربى الجديد ، فى : **السياسة الدولية ،** ع٦٢ ، أكتوبر ١٩٨٠ ، ص ١١٤ ــ ١١٥ .

Ali E. Hillal Dessouki , The New Arab Political Order : Implications for the 1980 s, in : Malcolm H. Kess and El— Sayed Yassin (eds), **Rich and Poor States in the Middle East : Egypt and the New Arab Order,** the American University in Cairo Press, P. 319.

(٢٥) انظر : د. محمود عبد الفضيل ، **النفط والوحدة العربية : تأثير النفط على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية** ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ط٤ ، ١٩٨٢ ، ص ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٩ .

(٢٦) انظر التفاصيل فى : محمود المراغى ، **نقود من طراز خاص : دراسة حول أموال النفط ومتغيرات الثمانينات ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ط١ ، ١٩٨٢ ، ص ١٩ــ٢١ .**

(٢٧) **قسم الدراسات الاستراتيجية فى معهد الإنماء العربى ، حول استراتيجية التسليح العربى ... والتبعية ، فى :**

الفكر العربى ، س٢ ، ع ١٣ ، كانون الثانى (يناير) ١٩٨٠ ، ص ١٥٣ . انظر أيضا وإن يكن من منطلق مناقض :

Col. I. Heymont, Middle East Oil and Military Balance of Power, in: Middle East Review, No 7, Winter 1975 16 ,P. 12.

(٢٨) روبرت مابرو ، الايرادات النفطية وتكلفة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فى : **المستقبل العربى** ، س٢ ، ع٧ ، ١٩٧٩/٥ ، ص ٧٨ . انظر ايضاً من منظور أمريكى :

S. Fred Singer , Limits to Arab Oil Power, in: **Foreign Policy** , No. 30 , Spring 1978, pp. 53—67.

(٢٩) الكتابات فى هذا الشأن لاحصر لها . انظر على سبيل المثال : د. محمود عبد الفضيل ، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية** ، سلسلة عالم المعرفة (١٦) ، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ربيع الآخر / جمادى الأولى ١٣٩٩هـ — أبريل (نيسان) ١٩٧٩ ، ص ١٠٩ — ١١٠ . د. حسين عبد الله ، الأبعاد المالية لأسعار النفط العربى ، فى : **المستقبل العربى** ، س٢ ، ع١٤ ، ١٩٨٠/٤ ، ص ٧٦ — ٧٧ د. نادر فرجانى ، التنمية العربية بين الإمكانيات والهدف ، فى : **المستقبل العربى** ، س٣ ، ع٢٤ ١٩٨١/٢ ، ص ٢٦ . د. فؤاد مرسى ، قضية المدخرات العربية ومستقبل نظام النقد الدولى ، فى : **الطليعة** س١٠ ، ع٤ ، ابريل ١٩٧٤ ، ص ٦٣ — ٧١ . كمال السيد ، البترول العربى : السلاح والسلاح المضاد ، فى : **الطليعة** ، س١١ ، ع٨ ، أغسطس ١٩٧٥ : ص ٤١ . مظهر محمد صالح المصالح الامبريالية المالية وانتقال فوائض رؤوس الأموال العربية ، فى : **النفط والتنمية** ، س٥ ، (٦) ، آذار ١٩٨٠ ، ص ٤٤ — ٤٩ .

(٣٠) عادل حسين ، المال النفطى عائق للتوحيد والتكامل ، فى : **المستقبل العربى** ، ع٥ ، **١٩٧٩/١ ، ص ٢٣** .

(٣١) **د. محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق** ، ص ١٣٢ .

(٣٢) **المرجع السابق** ، ص ٩٩ ومابعدها .

(٣٣) برهان الدجانى ، هموم التنمية الاقتصادية العربية فى مرحلة الوفرة المالية لدول النفط ، فى : **المستقبل العربى** ، س٢ ، ع ٨ ، ١٩٧٩/٧ ، قارن ص ٩ وص ٢٢ .

(٣٤) انظر : د. فؤاد مرسى ، أثر النفط العربى فى العلاقات الدولية ، فى : **المستقبل العربى** ، س٢ ، ع ١٤ ، ١٩٨٠/٤ ، ص ٥٠

(٣٥) د. حامد ربيع ، **التعاون العربى والسياسة البترولية** ، مشاكل الاستراتيجية العربية (٢) ، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٢ ، ص ٥٥ .

(٣٦) محمد ناجى ، رؤية اقتصادية — ورقتنا الرابحة اقتصاد عربى متكامل ومنتج ، فى : **الطليعة** ، س ١٠ ، ع٩ ، سبتمبر ١٩٧٤ ، ص ٢١ . يوسف صايغ ، النفط العربى وقضية فلسطين فى الثمانينات ، فى : **الحوار العربى فى**

مؤتمر الطاقة العربى الثانى ، القاهرة : المركز العربى للإعلام ، أبريل — مايو ١٩٨٢ ، ص ٥٤ . أنظر أيضاً : المراغى ، **مرجع سابق** ، ص ٣٤ .

(٣٧) جميل مطر ، **الجامعة العربية والنظام الإقليمى العربى وتحديات الثمانينات** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة « جامعة الدول العربية : الواقع والطموح » — ٢٨ نيسان/ أبريل — ٢ آيار مايو ١٩٨٢ ، الحمامات ، تونس ، ص ١١ . د. فؤاد مرسى . **مرجع سابق** ، ص ٥٠ . وانظر فى نفس المعنى لنفس المؤلف : التكامل النقدى العربى : المتطلبات الاقتصادية والسياسية ووسائل تحقيقها ، فى : **المستقبل العربى** ، س٣ ، ع ٢٥ ، ١٩٨١/٣ ، ص ١١٥ .

(٣٨) د. بطرس بطرس غالى ، البترول العربى فى مواجهة تحدياته ، فى : **السياسة الدولية** ، س ١٣ ، ع ٤٩ ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٧٢ . وأنظر أيضـاً فى نفس المعنى : السيد زهرة ، حبة البترول العربى : التطورات الجديدة وآفاق المستقبل ، فى : **المستقبل العربى** ، ع ١٨ ذو القعدة ١٣٩٨ هـ/ اكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٨ م ، ص ٧٨ — ٧٩ .

(٣٩) محمد ناجى ، **مرجع سابق** ، ص ٢٦

(٤٠) مصطفى موسى ، الوقت البترولى ، صراع بين أمريكا والعرب ، فى : **الطليعة** ، س ١٢ ، ع١ ، يناير ١٩٧٦ ، ص ٧٧ .

(٤١) د. فؤاد مرسى ، حدث فى السبعينات : نهاية حقبة النفط العربى والهيمنة الأمريكية والعربدة الإسرائيلية ، فى : **الأهالى** ، س٥ ، ع٦٠ ، ١٥ صفر ١٤٠٣هـ/ اديسمبر ١٩٨٢ ، ص ٧ .

(٤٢) رداً على هذا الرأى آثار أحد المشاركين إلى أن الثروة النفطية لاتفسر وحدها هذه الإنتكاسة القومية والوطنية بين الأجيال العربية فى السبعينات والثمانينات ، فواقع الأمر أن الشباب فى الستينات كان ينخرط فى منظمات عقائدية وأنظمة تقدمية ، ولم تكن هذه المنظمات أو الأنظمة قد امتحنت ، وكانت لها جميعاً مكانتها بصورة أو بأخرى ، غير أنها للأسف تساقطت جميعها بعد ذلك بسبب ممارساتها ، وعلى هذا فإن مارفع كشعارات سقط عندما وضع موضع التطبيق ، وبالتأكيد كان للثروة المفاجئة بعض التأثير ، زلكن لو لم تكن هناك عوامل مساعدة لما حدث هذا التأثير .

(٤٣) انظر التفاصيل فى : مذكرات محمود رياض ، **مرجع سابق** ، ص ١١٧ — ١٢١ — أنظر أيضاً فى هذه البداية للدور السعودى وانعكاساتها على موازين القوى فى الوطن العربى : عبد العاطى محمد أحمد ، الدبلوماسية السعودية فى الخليج والجزيرة العربية ، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (٣٥) ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٥١ : أحمد يوسف أحمد ، **مرجع سابق** ، ص ٤٣٣ — ٤٣٥ ، ٤٦٨ — ٤٧٠ .

(٤٤) د. غسان سلامة ، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ — دراسة فى العلاقات الدولية** ، معهد الإنماء العربى ، الدراسات الاستراتيجية (٣) ، ط١ ، ١٩٨٠ ، ص ٦٤٤ .

(٤٥) انظر : Dessouki, op- cit., pp-331-2.

(٤٦) Ibid., p. 26.
انظر ايضاً : جميل مطر و د. على الدين هلال ، **مرجع سابق** ، ص ١٢٦ ــ ١٣٠ .

(٤٧) ثلاث مقالات لمحمد حسنين هيكل بعنوان « الحقبة السعودية فى التاريخ العربى المعاصر » ، فى : جريدة **الوطن** الكويتية ، أعداد ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ ، مايو ١٩٧٧ .

(٤٨) Dessouki, op. cit., pp. 329—30.

(٤٩) عبد العاطى محمد أحمد ، **مرجع سابق** ، ص ٥٤ ــ ٥٥ . **وانظر فى تحليل تفصيلى متوازن لعناصر القوة السعودية ، د. غسان سلامة ، مرجع سابق** ، ص ٩١ ــ ١٥٣ . وللتعرف على المخاوف الأمريكية على الأمن السعودى المترتبة على هذا الوضع راجع : **Singer, op.cit, p.322**

(٥٠) **Dessouki , op. cit., p. 332.**

(٥١) Ibid., p. 335.

(٥٢) د. غسان سلامة ، **مرجع سابق** ، ص ٦٧٢ .

(٥٣) محمد حسنين هيكل فى حوار مع الأهالى ، فى : **الأهالى** ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(٥٤) انظر : Dessouki , op. cit., p. 326,p. 329 and pp. 335—6
انظر ايضاً :
Claudia Wrigh , Iraq. New Power in the Middle East, in: **Foreign Affairs** ,Vol. 58, No. 2, Winter 1979 /80 ,pp. 257—77.

(٥٥) جميل مطر ، **الجامعة العربية والنظام الإقليمى العربى وتحديات الثمانينات** ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٥٦) **رد أحد المشاركين على هذا الرأى المتعلق بنزعة العداء العربية لمصر بأن الظاهرة المشار إليها قد تكون مجرد تعبير عن حالة الصراع القائم فى الوطن العربى ودور مصر فيه ، فليس ثمة خلاف على وجود صراع داخل الوطن العربى بمعنى عدم الإتفاق حتى الآن على صيغة واحدة للتحرر والتنمية والوحدة ، ومصر بحكم وزنها تلعب دوراً رئيسياً فى هذا الصراع ، ومن طبيعة الأمور أن يكون هناك مؤيدون ومعارضون لهذا الدور دون أن يعنى هذا بالضرورة أن من يؤيد مصر إنما يؤيدها لذاتها ، ومن يعارضها إنما يعبر بذلك عن نزعة متأصلة لعدائها ، ومع ذلك فقد أشار صاحب هذا الرأى فى النهاية إلى ضرورة دراسة مايقال عن نزعة العداء العربية لمصر دراسة عميقة ، لأنها إن صحت بالدرجة التى صورت بها فى المتن تكون ظاهرة ذات انعكاسات خطيرة على العمل العربى .**

(٥٧) علق أحد المشاركين على هذا الرأى بأن الطرح الاجتماعى لمصر الناصرية كان دون شك أحد عوامل قوتها جماهيرياً ، وإن كان يمكن اعتباره عاملاً من عوامل رفض نظم عربية لها ، كذلك نبّه نفس المشارك إلى أن ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ فى مصر لم تتمسك فى فترات كثيرة بأن تطرح عربياً الصيغة التى ارتضتها مصرياً للعدالة الاجتماعية ، بدليل الفترات المتنوعة التى تحالفت فيها مصر الثورة مع نظم محافظة وبالذات ضد الخطر الإسرائيلى ، وأن القضية الأجدر بالنقاش هى ماإذا كان مسلك مصر الثورة فى عدم الإستقرار على إدخال القضية الاجتماعية أو عدم إدخالها فى تعاملاتها العربية سليماً أم لا .

(٥٨) ربما يكون من المناسب أن نشير إلى أن هذه الرواية تصلح للدلالة على عدم وجود دور قيادى سعودى وليس على وجود دور قيادى مصرى .

(٥٩) د. محمد غانم الرميحى ، الخليج فى الثمانينات : التنمية والتبعية ، فى : **قضايا عربية** ، س٧ ، ع ٦ ، حزيران/ يونيو ١٩٨٠ ، ص ٥٣ .

(٦٠) انظر فى تفاصيل الدوافع التى أدت إلى نشأة المجلس وتطورات هذه النشأة وردود فعلها فضلاً عن بنيته التنظيمية : عبد الحميد الموافى ، مجلس التعاون الخليجى ، فى : **السياسة الدولية** ، ع ٦٥ ، يوليو ١٩٨١ ، ص ١٢٦ ــ ١٣٣ . انظر ايضاً فى تفصيل ردود الفعل لإنشاء هذا المجلس : عبد الله فهد النفيس ، **مجلس التعاون الخليجى : الإطار السياسى والاستراتيجى** ، لندن : مطبعة طه ، يونيو ١٩٨٢ ، ص ١٤ ــ ١٦ .

(٦١) جميل مطر ، **مرجع سابق** ، ص ١٧ .

(٦٢) النفيس ، **مرجع سابق** ، ص ١٨

(٦٣) **المرجع السابق** ، ص ٦٦ ــ ٦٧ .

(٦٤) **المرجع السابق** ، ص ٣٦ .

(٦٥) انظر التفصيلات فى **المرجع السابق** ، ص ٥٥ ــ ٥٨ .

(٦٦) جميل مطر ، وعلى الدين هلال ، **مرجع سابق** ، ص١٥٠ .

(٦٧) انظر التفاصيل فى : الإدارة الاقتصادية فى جامعة الدول العربية ، الأوضاع والعلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية وسبل تدعيمها ، دراسة مقدمة إلى الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب التحضيرى لمؤتمر القمة العربى الحادى عشر (عمان) ، فى : شئون عربية ، ع٢ ، : نيسان/ ابريل ١٩٨١ ، جمادى الثانية ١٤٠١هـ ، ص ١١ ــ ١٢ .

(٦٨) د. بطرس بطرس غالى ، **مرجع سابق** ، ص ٥٨ — ٥٩ . أنظر فى نفس المعنى وإن يكن باختصار : برهان الدجانى ، **مرجع سابق** ، ص ١٤ . د. محمود عبد الفضيل ، **النفط والوحدة العربية** ، **مرجع سابق** ، ص ١٣ .

(٦٩) انظر فى هذا المعنى : د. بطرس بطرس غالى ، الإستراتيجية الدولية وسلاح البترول ، فى : **السياسة الدولية** ، س١١ ، ع٤١ ، يوليو ١٩٧٥ ، ص ١٥ — ١٦ .

(٧٠) انظر : د. عبد الله الأشعل ، **قضية الحدود فى الخليج العربى** ، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (٢٨) ، سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ٣٥ ، ٣٩ . أسامة الغزالى حرب ومحمد السعيد ابراهيم إدريس ، الأمن والصراع فى الخليج العربى ، فى : **السياسة الدولية** ، ع٦٢ : أكتوبر ١٩٨٠ ، من ١٣ — ١٦ .

(٧١) أنظر بصفة عامة : أمل ابراهيم بن حسن الزيانى ، **علاقات المملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨١ ، وبالذات الفصل الثالث من الباب الأول ص ٨٩ — ١٨٧ . راجع أيضا : د. عبد الله الأشعل ، **مرجع سابق** ، الفصل الثانى ، ص ٢٥ — ٧٣ . د. صلاح العقاد ، نزاع الحدود بين العراق والكويت ، فى : السياسة الدولية ، س٩ ، ع٣٣ ، يوليو ١٩٧٣ ، ص ١١٣ . **عبد العاطى محمد أحمد** ، **مرجع سابق** ، ص ٧٨ — ٧٩ ، ص ٨٤ .

(٧٢) **أنظر : المرجع السابق** ، ص ٨٠ . **د. عبد الله الأشعل** ، **مرجع سابق** ، ص ٥٦ .

(٧٣) عادل حسين ، **مرجع سابق** ، ص ٢٣ .

(٧٤) أنظر : ياسين الأحمد ، ندوة ناصر الفكرية الثالثة : النفط فى الحياة العربية ، فى : **المستقبل العربى** ، س٢ ، ع ١٣ ، ١٩٨٠/٣ ، ص ١٦٣ — ١٩٦٤ .

(٧٥) أنظر مزيدا من التفاصيل فى :

Dessouki., op.cit., pp. 323—6.

(٧٦) الإدارة الاقتصادية فى جامعة الدول العربية ، **مرجع سابق** ، ص ١٢ .

(٧٧) د. محمود عبد الفضيل ، **مرجع سابق** ، ص ١٧٠ ، ١٧٢ .

(٧٨) **المرجع السابق** ، ص ١٧٩ — ١٨٠ . أنظر أيضا : عادل حسين ، **مرجع سابق** ، ص ١٨ . د. نادر فرجانى ، **مرجع سابق** ، ص ٢٧ . د. فؤاد مرسى ، قضية المدخرات العربية ومستقبل نظام النقد الدولى ، **مرجع سابق** ، ص ٧٠ .

(٧٩) د. محمود عبد الفضيل ، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية** ، مرجع سابق ، ص ٩٠ — ٩١ . وانظر

فى نفس المعنى :

Nazli Chouri, **Migration Process Among Developing Countries: The Middle East,** Massachusetts Institute of Technology, September 1977, pp. 4-5. J. S. Birks and C. A. Sinclain , Internatianal Migration in the Arab Region, Rapid GroWth, Changing Patterns and Broad Implications , in : **seminar on : Populations, Employ ment and Migration in the Arab Galf Glf States,** Arab Planning Institute - Kuwait and International Labor Organization - Geneva , Kuwait , 16-18 dec. 1978, pp. 528- 7.

(٨٠) الإدارة الاقتصادية لجامعة الدول العربية ، **مرجع سابق** ، ص ١٥ . انظر ايضاً لمزيد من التفاصيل : د. محمود عبد الفضيل ، **النفط والوحدة العربية** ، **مرجع سابق** ، ص ٣٤ ـــ ٣٧ .

(٨١) **المرجع السابق** ، ص ٢٧ .

(٨٢) د. سعد الدين ابراهيم ، **مرجع سابق** ، ص ١٢٥ د. محمود عبد الفضيل ، **مرجع سابق** ، ص ٣٨ .

(٨٣) د. هنرى عزام ، انتقال العمالة : اشكالية عربية جديدة ، نتائج واحتمالات انتقال الأيدى العاملة فى الأقطار المستوردة والأقطار المصدرة ، فى : **المستقبل العربى** ، س٣ ، ع٢٣ ، ١٩٨١/١ ، ص ٤١ . انظر فى نفس الاتجاه : الادارة الاقتصادية لجامعة الدول العربية ، **مرجع سابق** ، ص ١٥ ـــ ١٨ .

(٨٤) د. محمود عبد الفضيل ، **مرجع سابق** ، ص ١٤٣ ـــ ١٤٤ .

(٨٥) انظر المصدرين المشار إليهما فى هامش ٨٣ ص ٤٢ ـــ ٤٥ ، ص ١٨ على التوالى .

(٨٦) انظر على سبيل المثال :

Ahmad Yousef, **The Effects of Egyption- Arab Relations on the Flow of Egyption Labor to Arab Countries,** CU. MIT TAP, 1980.

(٨٧) د. محمد الرميحى ، انتقال العمالة : إشكالية عربية جديدة ـــ رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة ، فى : **المستقبل العربى** ، س ٣ ، ع ٢٣ ، ١٩٨١/١ ، ص ٧٢ ـــ ٧٤ . وانظر إلى نفس النتيجة وإن يكن على سبيل الإشارة السريعة : عادل حسين ، **مرجع سابق** ، ص ٣٠ .

(٨٨) Dessouki, **op. cit.,** p.328.

(٨٩) **Ibid.,** pp. 326-7.

(٩٠) انظر : د. صلاح العقاد ، التيار الوحدوى ومعوقاته فى دولة الإمارات ، فى : **السياسة الدولية** ، س ١١ ،

ع ٤٠ ، ابريل ١٩٧٥ ، ص ١٥٠ ــ ١٥١ .

(٩١) تضمنت الورقة الأصلية التى قدمت للندوة العلاقات العربية ــ الأفريقية مع الصراع العربى ــ الإسرائيلى فى مستوى واحد هو المستوى الإقليمى ، غير أنه لوحظ أن مناقشات الندوة ركزت بعد الصراع العربى ــ الإسرائيلى على وضع العرب داخل النظام العالمى ككل اقتصادياً وسياسياً دون تخصيص فضلاً عن عدم تطرقها إلى موضوع العلاقات العربية ــ الأفريقية ، نظراً لأهمية الموضوع بالنسبة لفهم أثر النفط على النظام القومى العربى فإنه لم يستبعد من الصياغة النهائية لهذه الدراسة ، ولكن عدم مناقشته فى الندوة قد جعل من المناسب أن يضمن مع القضايا الخاصة بوضع العرب داخل النظام العالمى على أساس أنه يمثل حالة من حالات حوار الجنوب ــ الجنوب الذى يمكن ، اعتماداً على نجاحه أو إخفاقه ، أن تترتب نتائج معينة بالنسبة لهذا الوضع .

(٩٢) د. حامد ربيع ، **مرجع سابق** ، ص ١٧ ــ ١٩ .

(٩٣) **المرجع السابق** . ص ٥٢

(٩٤) د. فؤاد مرسى ، أثر النفط فى العلاقات الدولية ، **مرجع سابق** ، ص ٤٧ .

(٩٥) د. حامد ربيع ، **مرجع سابق** ، ص ١٨٥ ــ ١٨٦ .

(٩٦) **المرجع السابق** ، ص ١٧٧ ــ ١٧٨ .

(٩٧) انظر فى تعبير واضح عن وجهة النظر هذه :
John Waterbury, Ragaei El- Mallakh , **The Middle East in the Coming Decade**, New York, 1978.

(٩٨) من أوائل التحليلات التى تعمقت مبكراً فى هذه العلاقة : د. حامد ربيع ، **مرجع سابق** ، ص ١٧١ .

(٩٩) د. محجوب عمر ، أمن الخليج وارتباطه بالأمن القومى العربى فى ضوء النزاع العربى ــ الإسرائيلى ، فى : **المستقبل العربى** ، س ٤ ، ع ٣ ، آب (أغسطس) ١٩٨١ ، ص ٣٤ ــ ٣٥ .

(١٠٠) د. بطرس بطرس غالى ، البترول العربى فى مواجهة تحدياته ، **مرجع سابق** ، ص ٥٦ ــ ٥٧ .

(١٠١) د. محمد عجلان ، البترول .. السلاح .. المعركة .. المستقبل ، فى : **الطليعة** ، س ٨ ، ع ٧ ، يوليو ١٩٧٢ ، ص ١٨ .

(١٠٢) يلاحظ أن هذه الدراسة قد نشرت فى أواخر ١٩٧٥ — أوائل ١٩٧٦ أى قبل التدهور فى العلاقات المصرية —
(١٠٣) العربية بعد زيارة الرئيس المصرى أنور السادات للقدس فى ١٩٧٧ .

Heymont., op.cit., pp. 13-5

(١٠٤) يوسف صايغ ، **مرجع سابق** ، ص ٥٠ — ٥٧ .

(١٠٥) د. بطرس بطرس غالى ، **مرجع سابق** ، ص ٥٧ — ٥٨ .

(١٠٦) ندوة المستقبل العربى : الوطن العربى فى الثمانينات (٢٣ كانون (الثانى) ١٩٨٠) ، بيروت ، فى : **المستقبل العربى** ، س٢ ، ع ١٣ ، آذار/ مارس ١٩٨٠ ، ص ١٥١ — ١٥٢ .

(١٠٧) د. غسان سلامة ، **مرجع سابق** ، ص ٤١٤ — ٤١٥ .

(١٠٨) د. بطرس بطرس غالى ، الإستراتيجية الدولية وسلاح البترول ، **مرجع سابق** ، ص ٩ .

(١٠٩) د. حامد ربيع ، **مرجع سابق** ، ص ٢٤٠ — ٢٤٢ .

(١١٠) د. بطرس بطرس غالى ، **مرجع سابق** ، ص ١٠ — ١١ .

(١١١) **المرجع سابق** ، ص ١١

(١١٢) **المرجع السابق** .

(١١٣) د. حامد ربيع ، **مرجع سابق** ، ص ٢٤١ — ٢٤٢ .

(١١٤) د. بطرس بطرس غالى ، **مرجع سابق** ، ص ١١ .

(١١٥) د. عبد الرزاق حسن ، الحرب الاقتصادية ضد الاستعمار ، فى : **الطليعة** ، س٣ ، ع ٧ ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٢٣ .

(١١٦) تم الاعتماد بصورة أساسية فى رصد هذه التطورات على : صلاح منتصر ، المجابهة فى ميدان النفط ، فى : **السياسة الدولية** ، س ١٠ ، ع ٣٥ ، يناير ١٩٧٤ ، ص ٥١ — ٥٨ .
وانظر أيضاً : د. اسماعيل صبرى مقلد ، تصارع القوى العالمية حول البترول ، فى : **السياسة الدولية** ، س١١ ،

ع ٤١ ، يوليو ١٩٧٥ ، ص ٤٥ . عبد العزيز العجيزى ، أزمة الطاقة والمتغيرات الدولية ، فى : **المرجع السابق** ، ص ٦٣ .

(١١٧) د. غسان سلامة ، **مرجع سابق** ، ص ٤١٧ — ٤١٨ .

(١١٨) د. بطرس بطرس غالى ، **مرجع سابق** ، ص ١٢ .

(١١٩) **المرجع السابق** ، ص ١١ — ١٢ . د. اسماعيل صبرى مقلد ، **مرجع سابق** ، ص ٤٦ . وانظر لنفس المؤلف تفصيلاً فى هذه النقطة : استراتيجية السادات والعمل العربى المشترك ، **مرجع سابق** ، ص ٨ — ٢١ .

(١٢٠) د. بطرس بطرس غالى ، **مرجع سابق** ، د. اسماعيل صبرى مقلد ، تصارع القوى العالمية حول البترول ، **مرجع سابق** ، ص ٤٥

(١٢١) **المرجع السابق** ، ص ٤٦ . وانظر فى الاستخدام التخريبى لسلاح النفط :

Singer, **op. cit.**,p.58.

(١٢٢) د. بطرس بطرس غالى ، **مرجع سابق** ، ص ١٢ ، وانظر فى معالجة قانونية للمسألة : د. جعفر عبد السلام ، سلاح البترول وقواعد القانون الدولى ، فى : **السياسة الدولية** ، س١٠ ، ع ٣٥ ، يناير ١٩٧٤ ، ص ٤٤ — ٥٠ .

(١٢٣) د. بطرس بطرس غالى ، **مرجع سابق** ، ص ١٢ — ١٣ .

(١٢٤) **المرجع السابق** ، ص ١٢ . وانظر بصفة عامة فى أسباب نجاح حظر النفط العربى فى ١٩٧٣ — وإن كان يوصف فى هذا المصدر بأنه نجاح نسبى — د. وليد خدورى ، النفط والعلاقات الدولية والمصالح العربية ، فى : **المستقبل العربى** ، س٤ ، ع ٢٧ ، آيار (مايو) ١٩٨١ ، ص ٧٩ .

(١٢٥) د. اسماعيل صبرى مقلد ، **مرجع سابق** ، ص ٤٧ .

(١٢٦) **المرجع السابق** ، ص ٤٦ .

(١٢٧) صلاح منتصر ، **مرجع سابق** ، ص ٥٤ .

(١٢٨) د. عصام الزعيم ، رؤية ماركسية للحوار العربى الأوربى ، فى : **السياسة الدولية** ، س ١١ ، ع ٤٢ ، أكتوبر ١٩٧٥ ، ص ٩٤ .

(١٢٩) د. محمود عبد الفضيل ، **النفط والمشكلات المعاصرة للتمية العربية** ، مرجع سابق ، ص ٩٥ ، **أنظر أيضاً** :

ص ٢٠٨ ــ ٢١٠ .

(١٣٠)انظر : Singer, **op.cit.**, pp. 58-9.

(١٣١)انظر : د. حازم الببلاوى ، رؤية مستقبلية لدور الأموال العربية ، فى : **السياسة الدولية** ، س ١٠ ، ع ٣٧ ، يوليو ١٩٧٤ ، ص ٣٧ . د. جورج قرم ، المستقبل الاقتصادى للأقطار العربية النفطية ، فى : **المستقبل العربى** ، س٢ ، ع ١٤ ، نيسان/ ابريل ١٩٨٠ ، ص ٣٥ .

(١٣٢) د. بطرس بطرس غالى ، **مرجع سابق** ، ص ١٤ .

(١٣٣) انظر : د. محمد الرميحى ، **النفط والعلاقات الدولية : وجهة نظر عربية** ، سلسلة عالم المعرفة(٥٢) ، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، جمادى الآخر/ رجب ١٤٠٢هـ/ ابريل (نيسان) ١٩٨٢ ، ص ٥٨ . انظر ايضا : د. اسماعيل صبرى مقلد ، **مرجع سابق** ، ص ٤٩ . د. محجوب عمر ، **مرجع سابق** ، ص ٣٧ .

(١٣٤) د. بطرس بطرس غالى ، **مرجع سابق** ، ص ١٤ .

(١٣٥) د. فؤاد مرسى ، **مرجع سابق** . ص ٥٤ .

(١٣٦) ندوة المستقبل العربى النفط والأمن القومى العربى ، فى : **المستقبل العربى** ، س ٢ ، ع ١٤ ، ٤/ ١٩٨٠ ، ص ١١٠ .

(١٣٧) انظر : د. قسطنطين زريق ، حلول عملية للعقبات التى تعترض الوحدة العربية ، فى **قضايا عربية** ، س ٧ ، ع ٧ ، تموز/ يوليو ١٩٨٠ ، ص ٨ . د. اسماعيل صبرى مقلد ، **مرجع سابق** ، ص ٣٨ . أسامة الغزالى حرب ومحمد السعيد ابراهيم إدريس ، **مرجع سابق** ، ص ١٠ . وفى الجذور القديمة للمسألة راجع : د. محمد الرميحى ، **مرجع سابق** ، ص ١٥٩ ــ ١٦٠ .

(١٣٨) انظر : د. جلال أمين ، النظام الاقتصادى العربى الجديد : دور العوامل الخارجية فى تطور السياسات الاقتصادية العربية ، فى : **السياسة الدولية** ، ع ٦٢ ، اكتوبر ١٩٨٠ ، ص ٦٩ .

(١٣٩) أسامة الغزالى حرب ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربى : مصالح ثابتة وسياسات متغيرة ، فى مجموعة من الباحثين ، **السياسة الأمريكية والعرب** ، سلسلة كتب المستقبل العربى (٢) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، حزيران/ يونيو ١٩٨٢ ، ص ١٧٦ ــ ١٧٧ . وانظر فى تطور اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد مابين الستينات والسبعينات : هاله أبو بكر سعودى ، **مرجع سابق** ، ص ٥٦ ــ ٥٩ .

(١٤٠) انظر : أسامة الغزالى حرب ، **مرجع سابق** ، ص ١٧٧ ــ ١٧٨ .

(١٤١) المرجع السابق .

(١٤٢) د. غسان سلامة ، **مرجع سابق** ، ص ٢٣١ .

(١٤٣) د. فؤاد مرسى ، **مرجع سابق** ، ص ٤٩ .

(١٤٤) أنظر : أسامة الغزالى حرب ومحمد السعيد ابراهيم إدريس ، **مرجع سابق** ، ص **١٧** .

(١٤٥) **د. محمد الرميحى** ، **مرجع سابق** ، ص ٤٢ ـــ ٤٣ .

(١٤٦) انظر : **المرجع السابق** ، ص ٤٠ ـــ ٤١ ، ٤٤ ـــ ٤٥ . أسامة الغزالى حرب ، **مرجع سابق** ، ص **١٧٨** .
Quandt, **op,cit.**, p. 541.

(**١٤٧**) د. محمد الرميحى ، **مرجع سابق** ، ص ٤٩ ـــ ٥١ .

(١٤٨) أنظر عرضا لوجهة النظر هذه فى : أحمد يوسف أحمد ، مرجع سابق ، ص ٤٢٣ ـــ ٤٢٥ ، ٤٣١ ـــ ٤٣٣ .

(١٤٩) د. محمد الرميحى ، **مرجع سابق** ، ص ٥٠ .

(١٥٠) **المرجع السابق** ، ص ٥٧ ـــ ٥٨ . أحمد يوسف أحمد ، أسلوب القوة فى مواجهة سلاح البترول العربى ، فى : **السياسة الدولية** ، س ١١ ، ع ٤١ ، يوليو ١٩٧٥ ، ص ٩٦ .

(١٥١) د. بطرس بطرس غالى ، **مرجع سابق** ، ص ٢٠ .

(١٥٢) أنظر : السيد زهرة ، **مرجع سابق** ، ص ٧٧ .

(١٥٣) نقلاً عن أحمد يوسف أحمد ، **مرجع سابق** ، ص ٩٥ ـــ ٩٦ ، أنظر أيضاً : أسامة الغزالى حرب ، **مرجع سابق** ، ص ١٨١ ـــ ١٨٢ .

(١٥٤) Robert W. Tucker, Oil: The Issue of American Intervention, in: **Commentary** , January 1975, pp. 27- 31.

(١٥٥) ندوة المستقبل العربى ، النفط والأمن القومى العربى ، **مرجع سابق** ، ص ١١٠ .

(١٥٦) أحمد يوسف أحمد ، **مرجع سابق** ، ص ٩٦ ـــ ٩٧ .

(١٥٧) **المرجع السابق** ، ص ٩٩ ، ١٠١ .

(١٥٨) د. إسماعيل صبرى مقلد ، **مرجع سابق** ، ص ٤٨ ــ ٤٩ .

(١٥٩) أحمد يوسف أحمد ، **مرجع سابق** ، ص ٩٩ ــ ١٠٠ .

(١٦٠) د. اسماعيل صبرى مقلد ، **مرجع سابق** ، ص ٤٨ . أنظر ايضاً : أحمد يوسف أحمد ، **مرجع سابق** ، ص ١٠١ .

(١٦١) **المرجع السابق** ، ص ١٠٢ .

(١٦٢) د. بطرس بطرس غالى ، **مرجع سابق** ، ص ٢٠ . أنظر أيضاً : ندوة المستقبل العربى ، النفط والأمن القومى العربى ، مرجع سابق ، ص ١١٩ ــ ١٢٠ .

(١٦٣) أحمد يوسف أحمد ، **مرجع سابق** ، ص١٠٤ .

(١٦٤) **المرجع السابق** ، ص ١٠٣ . أنظر الأساس النظرى للنتيجة الواردة فى المتن فضلاً عن مزيد من التفاصيل : ص ١٠٢ ــ ١٠٣ .

(١٦٥) **المرجع السابق** ، ص ١٠٤ .

(١٦٦) د. بطرس بطرس غالى ، **مرجع سابق** ، ص ٢٠ ــ ٢١ .

(١٦٧) أنظر : أسامة الغزالى حرب ، **مرجع سابق** ، ص ١٨٣ ــ ١٨٦ .

(١٦٨) د. اسماعيل صبرى مقلد ، **مرجع سابق** ، ص ٤٢ ــ ٤٥ ، ٤٩ ــ ٥٠ .

(١٦٩) د. محمد الرميحى ، **مرجع سابق** ، ص ٧٧ .

(١٧٠) **المرجع السابق** ، ص ٨١ . وقارن النتائج التى انتهت إليها دراسة سويدية تذهب إلى أن صناعة النفط السوفيتية قد اجتازت بالفعل مرحلة إصلاح بحيث أنها بعد أزمة قصيرة فى سنتى ١٩٨١ ــ ١٩٨٢ تدخل مرحلة انتاج وفير للنفط . انظر :

Petro Studies Co. ,**Soviet Oil Production Reform of 1980 and its Potemtiol**, 1979.

(١٧١) د. محمد الرميحى ، **مرجع سابق** ، ص ٨٢ ــ ٨٣ . أنظر مزيدا من التفاصيل فى نفس الاتجاه : د. حامد ربيع ، **مرجع سابق** ، ص ١٣٨ ــ ١٤٠ .

(١٧٢) د. محمد الرميحى ، **مرجع سابق** ، ص ٩٧ .

(١٧٣) أنظر : **المجال** ، ع ٩٤ ، يناير (كانون الثانى) ١٩٧٩/ صفر ١٣٩٩ ، ص ٢٨ .

(١٧٤) د. محمد الرميحى ، **مرجع سابق** ، ص ٩٠ .

(١٧٥) **المرجع السابق** ، ص ٨٣ ـــ ٩٥ .

(١٧٦) أنظر : عفاف محمد الباز ، محمد صابر عنتر ، الترابط بين مفهوم الأمن القومى والمصالح القومية الأوربية ، فى : د. حامد ربيع (مشرف)، **المضمون السياسى للحوار العربى ـــ الأوربى : المتغيرات** ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٩ ، ص ٢٤٦ .

(١٧٧) أنظر : د. حامد ربيع ، التصور الأوربى للمضمون السياسى للحوار العربى ـــ الأوربى ، فى : د. حامد عبد الله ربيع (مشرف) ، **الندوة العلمية عن المضمون السياسى للحوار العربى ـــ الأوربى** (القاهرة : **٢٨ ـــ ٢٩ مايو** (آيار) **١٩٧٧**) ، **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨ ـــ ص ٢١ .**

(١٧٨) **عبد المنعم سعيد ، الموقف الأوربى من حقوق الشعب الفلسطينى ، فى : السياسة الدولية** ، س ١٣ ، ع ٤٩ ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٢٣٠ . أنظر أيضاً فى ذات المصدر : محمد سيد أحمد ، الخلفية الفكرية للحوار ، ص ٢٢٧ . وانظر فى تأييد الخطوط العامة لهذا التحليل : سلامة أحمد سلامة ، رؤية سياسية : لكى لايبقى مجرد « حوار » ، فى : **الطليعة** ، س ١٠ ، ع ٩ ، سبتمبر ١٩٧٤ ، ص ١٧ . اسماعيل خليل ، الخلفية التاريخية للحوار ، فى : **السياسة الدولية** ، س ١٣ ، ع٤٩ ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٢٢٣ . منير محمود بدوى ، الحوار العربى الأوربى : كيف بدأ ؟ ، فى : **الموقف العربى** ، ع ٢٢ ، ربيع أول ١٣٩٩هـ/ فبراير (شباط) ١٩٧٩م ، ص ٢٠٦ ـــ ٢٠٨ . فيرجينيو رونيونى ، الرؤية الإيطالية للحوار ، فى : **السياسة الدولية** ، س ١٣ ، ع٤٩ ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٢٤٢ . وانظر فى نفس المصدر : رينالدو أوسولا ، الحوار اقتصادياً ، ص ٢٤٣ .

(١٧٩) انظر : أنس مصطفى كامل ، البترول وأدوات المساومة السياسية فى الحوار العربى ـــ **الأوربى** ، فى : د. حامد ربيع ، **مرجع سابق** ، ص ٤٥ .

(١٨٠) **المرجع السابق** ، ص ٥٧ .

(١٨١) أنس مصطفى كامل ، جولة أبو ظبى فى الحوار العربى ـــ الأوربى ، فى : **السياسة الدولية** ، س ١٢ ، ع ٤٤ ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ١١٥ .

(١٨٢) أنس مصطفى كامل ، البترول وأدوات المساومة السياسية فى الحوار العربى ـــ **الأوربى ـــ مرجع ساب** ، ص ٥٥ .

(١٨٣) موريس كوف دى مورفيل ، الرؤية الفرنسية للحوار ، فى : **السياسة الدولية** ، س ١٣ ، ع ٤٩ ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٢٣٩ — ٢٤٠ .

(١٨٤) روبرتو اليبونى ، الحوار فى إطار العلاقات الأوربية — الأمريكية ، فى : **السياسة الدولية** ، س ١٠ ، ع ٣٧ ، يوليو ١٩٧٤ ، ص ٨٧ .

(١٨٥) انظر : د. حامد ربيع ، **مرجع سابق** ، ص ٢٠٩ — ٢١١ .

(١٨٦) اسماعيل خليل ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

(١٨٧) د. حامد ربيع ، نظرة مستقبلية عن الحوار ، فى :**المرجع السابق** ، ص ٢٥٢ والنظر تحذيراً من خطورة الاستسلام لهذا التصور الأوربى فى : سلامة أحمد سلامة ، **مرجع سابق** ، ص ١٧ .

(١٨٨) عبد المنعم سعيد ، **مرجع سابق** ، ص ٢٣٢ .

(١٨٩) د. فؤاد مرسى ، **مرجع سابق** ، ص ٥١ . وانظر نفس وجهة النظر تقريبا وإن يكن على نحو أكثر تفصيلاً وحدة : د. سامى منصور ، دعوة للعرب لوقف الحوار مع أوروبا الغربية ، فى : **المستقبل العربى** ، س ٤ ، ع٣٤ ، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ — ص ١٣٩ — ١٤٩ .

(١٩٠) د. حامد ربيع ، **مرجع سابق** ، ص ١٩٨ — ١٩٩ .

(١٩١) انظر :
Ahmed Yousef Ahmed, **Arab - African Relations**, Rome: Istituto Affari Internazionali, September 1980 , pp. 65-6.

(١٩٢) انظر :
Ernest J. Wilson III, The Energy Crisis and African Underdevelopment, in: **Africa Today , Vol. 22, No.4, October. December 1975, p.12.**

(١٩٣) Ahmed , **op.cit.**, p. 13.

(١٩٤) Dr. Bichara Khader, **Arab Funds in Africa, Paper Presented to the seminar on «Afo - Arab Cooperation» organized by Jordan Center for Studies and Information, Amman , 11-14 September 1982, p. 7.**

(١٩٥) نبيه الأصفهانى ، **التضامن العربى — الأفريقى** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية لمؤسسة

الأهرام ، مارس ١٩٧٧ ، ص ٤٢ .

Wilson III, op.cit., p. 31.

(١٩٦) Victor T. Le Vine and Timoothy W.Lake , **The Arab- African Connection : Political and Economic Relations,** Westview press / Boulder, Colorado , 1979, p- 26-

(١٩٧) من المهم أن هذه الاستنتاجات مبنية على ملاحظة ميدانية ، أنظر : د. عبد الملك عوده ، السياسة العربية وقضايا أفريقيا ، فى : **السياسة الدولية** ، س ١١ ، ع ٤٢ ، أكتوبر ١٩٧٥ ، ص ٨٤ . أنظر أيضاً وجهات نظر ويليام أتيكى موبوموا الأمين العام الادارى الأسبق لمنظمة الوحدة الافريقية فى :

An Interview With William Eteki Moboumoua by Antony J. Hughes, in , **Africa Report** , Vol, 19, No. 6, November - December 1974, p. 9.

(١٩٨) د. عبد الملك عودة ، **مرجع سابق** ، ض ٨٤ .

Ahmed, **op.cit.,** pp.84-7.

(١٩٩) Wilson III ,**op,cit.,** p. 31.

(٢٠٠) Vine and luke, **op.cit.,** p. 23.

(٢٠١) انظر : على أبو سن ، **العرب وتحديات الحوار مع أفريقيا** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٦ — ٩ .

(٢٠٢) Ahmad, **op.cit.,** pp. 89-90.

(٢٠٣) يستطيع القارىء أن يجد عرضاً موثقا للردود العربية الرسمية وغير الرسمية على هذه الانتقادات فى : **المرجع السابق** ، ص ٨٠ — ٩١ .

(٢٠٤) زار الدكتور بطرس بطرس غالى عبر شهرين الكاميرون وكينيا وتنزانيا وملجاش واثيوبيا موفداً من الجامعة العربية لدراسة التعاون العربى — الأفريقى بعد رفع سعر النفط ، وأكد صراحة الاستنتاجات الواردة فى المتن استناداً إلى ملاحظاته الميدانية فى هذه الزيارة (انظر : د. بطرس بطرس غالى ، **مرجع سابق** ، ص ١٧ ، وزار الدكتور عبد الملك عوده فى منتصف ١٩٧٥ عشر دول أفريقية هى أثيوبيا وكينيا وموزبيق وزامبيا وتنزانيا فى شرق أفريقيا ، ونيجيريا وليبريا وسيراليون وجامبيا وغانا فى غربها ، وأكد أيضاً نفس الاستنتاجات (د. عبد الملك عوده ، **مرجع سابق** ، ص ٨٤) ، ويستطيع الباحث أن يؤكد نفس الأمر استناداً إلى زيارة قام بها لتنزانيا فى أغسطس (آب) — سبتمبر (أيلول) ١٩٨٢ حيث حاضر فى دبلوماسيين من تنزانيا وموزبيق وأنجولا ، وطلبة قسم العلوم السياسية بجامعة دار السلام ، والتقى بقيادات سياسية تنزانية كان أهمها السيد سالم أحمد سالم وزير الخارجية ، ثم شارك فى الفترة من ١٠ — ١٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٨٢ فى ندوة التعاون العربى — الأفريقى التى نظمها المركز الأردنى للدراسات والمعلومات ، وحاضر فى مجموعة من العسكريين الافريقيين تنتمى لتنزانيا ونيجيريا وبوروندى وغانا والسودان فى ديسمبر (كانون اول) ١٩٨٢ ، وفى كل الأحوال كانت الانتقادات للمساعدات العربية

لأفريقيا ولسلوك الدول العربية النفطية المحافظة تبدو مسألة طاغية .

(٢٠٥) حديث مع السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى العراق ، فى : **التضامن** ، ع ١٣ ، ١٩٨٣/٧/٩ ، ص ٦ .

الفهرس

محمد يوسف الكوشي

UNU

UNITED NATIONS UNIVERSITY

هذا الكتاب هو الثالث من مجموعة المؤلفات التى تضمها « مكتبة المستقبلات العربية البديلة » والتى تضم أهم نتائج برنامج بحثى لجامعة الأمم المتحدة تستغرق خمس سنوات (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) يحاول الباحثون العرب الذين يعملون فيه إلقاء الضوء على عدد من العوامل التى تتوقف صور العالم العربى على ما يعتريها من تغيير وتطور .

وقد مر هذا الكتاب بمراحل عديدة ، شملت أولا مسحا للكتابات العلمية الخاصة بأثر النفط على العلاقات السياسية العربية ، ثم كان هذا المسح موضوع تقرير عُرض على عددٍ من صانعى السياسة فى هذا المجال والمتابعين لتلك القضايا من بين الصحفيين والخبراء المتخصصين فى ندوة نظمها منتدى العالم الثالث فى القاهرة فى مارس ١٩٨٣ . ثم قام الباحث بإدماج الآراء التى أعرب عنها فى الندوة مع نفس الأدبيات لتكون ثمرة هذا المجهود كتابا مبتكرا يضم بين دفتيه خلاصة المعرفة المتوفرة حتى الآن حول دور النفط فى تكوين قاعدة للقوة العربية وفى تغير الأدوار القيادية فى العالم العربى وفى نمو الصراعات العربية العربية وفى السعى إلى تحقيق الوحدة العربية

ويتناول الكتاب أيضا أثر النفط على التفاعلات الخارجية للعالم العربى كالصراع العربى الاسرائيلى ، والعلاقات العربية الافريقية ، والحوار العربى الأوربى والعلاقات بالقوتين العظميين

وقد أعد هذا الكتاب الدكتور أحمد يوسف أحمد الأستاذ المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وأشرف عليه وقدم له الأستاذ أحمد بهاء الدين

الثمن ٢٥٠ قرشا